

رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice



المجلس الأعلى للتثذيب

تقرير

عن حالة النظام التربوي الوطني
للسنة الدراسية والأكاديمية
2025 - 2024

محور الإرتكاز 2025 :
«التعليم ما قبل المدرسي»
و«المدرسة الجمهورية»

«لكي يتمكن المجلس الأعلى للتثذيب من أداء مهامه، يتعين على السلطات والهيئات والمؤسسات المختصة، كل فيما يخصه، أن تزوده بالمعلومات والتسهيلات والمساعدات اللازمة لتحقيق ذلك.» (المادة 3)

المرسوم رقم 073-2022 الصادر بتاريخ 23 مايو 2022

دجمبر 2025



المجلس الأعلى للتهذيب

تقرير موجه إلى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية

(بموجب المادة 9 من المرسوم 073-2022 بتاريخ 23 مايو 2022 المتعلق بالمجلس الأعلى للتهذيب)



دجمبر 2025





الفهرست

10	المخلص التنفيذي
17	- المقدمة
21	المحور الأول - متابعة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتعليم
33	المحور الثاني - تركيز بنائي على "التعليم ما قبل المدرسي" و"المدرسة الجمهورية"
35	القسم الأول - مقدمة عامة
37	القسم الثاني - المدرسة الجمهورية في موريتانيا: الرهانات، الحصيلة، والتحديات
51	القسم الثالث - مرحلة ما قبل المدرسة: رافعة استراتيجية للنجاح الدراسي والإنصاف
63	القسم الرابع - الخاتمة العامة: الخلاصة والرسائل الرئيسية
65	المحور الثالث - التعليم الأصلي ومحو الأمية
67	1. التعليم الأصلي
67	1.1. في مجال الولوج والإنصاف
71	2.1. في مجال الجودة والملاءمة
72	3.1. في مجال الحكامة والتسيير
74	4.1. التحديات والفرص المتاحة
75	2. محو الأمية
76	1.2. الولوج والإنصاف
77	2.2. الجودة والملاءمة
78	3.2. التسيير والحكامة
79	4.2. تحليل اسوات لمحو الأمية في موريتانيا
80	3. التوصيات ذات الأولوية للتعليم الأصلي ومحو الأمية
80	1.3. توصيات في مجال التعليم الأصلي
80	2.3. توصيات في مجال محو الأمية
81	المحور الرابع - التعليم ما قبل المدرسي
83	1. الولوج والإنصاف
85	2. الجودة والملاءمة
86	3. الإدارة والتسيير
86	4. التحليل الداخلي والخارجي "اسوات"
88	5. التوصيات
89	المحور الخامس - التعليم القاعدي والتعليم الثانوي
93	1. التعليم الابتدائي
93	1.1. الولوج والإنصاف
97	2.1. الجودة والملاءمة
108	2. التعليم الثانوي
108	1.2. الولوج والإنصاف
112	2.2. الجودة والملاءمة
125	3.2. التسيير والقيادة
125	4.2. التحديات والمعوقات في التعليم الثانوي
126	3. التوصيات ذات الأولوية بالنسبة للتعليم القاعدي والتعليم الثانوي



127	1.3. الولوج والإنصاف
127	2.3. الجودة والملاءمة
128	3.3. التسيير والقيادة
129	المحور السادس - التكوين التقني والمهني
131	1. العرض والإنصاف
131	1.1. هياكل الاستقبال وديناميكية الأعداد
132	2.1. التكوين التقني والمهني: التصنيف والصيغ
132	2. الجودة والملاءمة
132	1.2. المراجع والمناهج وآليات التكوين
133	2.2. التأطير والقدرات المؤسسية
134	3.2. الملاءمة والتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية
134	3. القيادة والتسيير: نحو قيادة أكثر نظامية توجهها احتياجات السوق
134	1.3. التطورات الحديثة
135	2.3. الشراكة والتشاور
135	3.3. الإدماج المهني
135	4.3. التحديات المستمرة
135	4. الاختلالات الرئيسية والتحديات في قطاع التكوين التقني والمهني
136	1.4. الجوانب المؤسسية والتنظيمية
136	2.4. العرض في مجال التكوين والإنصاف
136	3.4. الجودة والملاءمة
137	4.4. التسيير والقيادة
137	5.4. الفعالية الداخلية والخارجية
138	5. التوصيات ذات الأولوية للتكوين التقني والمهني
141	المحور السابع - التعليم العالي والبحث العلمي
143	1. التعليم العالي: العرض والإنصاف
143	1.1. خريطة عرض التكوين وتنوعه
144	2.1. ديناميكية الأعداد: إعادة توجيه استراتيجية مؤكدة (2022 - 2025)
146	3.1. إشكالية الإنصاف: اختلال جغرافي ونوعي في طور التصحيح
147	2. التعليم العالي: الجودة والملاءمة
147	1.2. الفعالية الداخلية: تقدّم غير متكافئ في مواجهة الرسوب والانقطاع عن التكوين
148	2.2. التأطير: تحسّن كمي يخفي تحديات نوعية
149	3.2. البنى التحتية: تحديث جارٍ لكنه غير مكتمل
150	3. التعليم العالي: القيادة والتسيير
150	1.3. الحكامة المؤسسية: إصلاحات هيكلية قيد التشغيل (أ). استكمال عملية الترشيح الإداري
150	2.3. من الارتفاعات الاستراتيجية: الرقمنة والجودة (أ). تطوّر رقمي ملموس
151	3.3. الفعالية الخارجية: أولى الاستجابات الهيكلية الإدماج المهني: ورشة تحظى بالأولوية
151	4. البحث العلمي والابتكار: ديناميكية جديدة
151	1.4. هيكلية وحكامة البحث العلمي
152	2.4. التكوين عبر البحث والتميز
152	3.4. تمويل وتشجيع البحث
152	4.4. التحديات الرئيسية
153	5. التوصيات ذات الأولوية
153	1.5. في مجال التعليم العالي
154	2.5. في مجال البحث والابتكار



المحور الثامن - قيادة وتسيير وتمويل النظام التربوي الوطني	155
1. الحكامة والتسيير المنضبط للنظام التربوي الوطني	157
1.1. الآلية المؤسسية وإطار الحكامة	157
2.1. أشكال النجاح والتقدم المُحَرَّز مؤخرًا	158
3.1. التحديات والمعوقات المستمرة	159
4.1. نظام المعلومات التربوية: رافعة استراتيجية	159
2. تمويل النظام التربوي الوطني	159
1.2. نظرة عامة واتجاهات الميزانية (على المستوى الكلي)	159
2.2. التحليل القطاعي للتمويل	160
3.2. التحديات والتعديلات التي يتعين القيام بها	162
3. التوصيات	162
1.3. بالنسبة للحكامة وتسيير المنظومة التربوية	162
2.3. فيما يخص التمويل وتسيير الميزانية	163
المحور التاسع - المجلس الأعلى للتهذيب: هيئة تنظيم واستشارة واستشراف	165
1. الأعمال الرئيسية والاستشارات التي تم تقديمها	167
1.1. إعداد التقارير الاستراتيجية	167
2.1. موسم التفكير وإنتاج الدراسات والبحوث	168
3.1. مشاورات موسعة	169
2. المشاركة في أطر الحوار القطاعي	169
3. تعزيز القدرات وإقامة الشراكات	169
1.3. تنمية المهارات الداخلية	169
2.3. الشراكات الفنية	170
4. التحديات الرئيسية وتدابير التخفيف	170
1.4. معوقات الوصول إلى المعلومات	170
2.4. نقص الموارد البشرية والمالية	171
5. آفاق تعزيز الدور الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتهذيب	171
1.5. التحول إلى مختبر فكري رائد في السياسات التعليمية	171
2.5. إرساء التقييم المستقل للإصلاحات الجارية بشكل منتظم	172
3.5. تطوير منصة رقمية لتبادل البيانات وأفضل الممارسات	172
4.5. توسيع شبكة الشراكات الوطنية والدولية	172
5.5. تعزيز البنية المؤسسية للمجلس الأعلى للتهذيب	172
6. التوصيات	173





الجدول:

الجدول 01 - مرحلة ما قبل المدرسة: تطور الطاقة الاستيعابية للسنة التحضيرية.....	56
الجدول 02 - التعليم ما قبل المدرسي في إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي.....	58
الجدول 03 - هياكل استقبال التعليم الأصل.....	67
الجدول 04 - تطور أعداد تلاميذ مؤسسات التعليم الأصلي.....	68
الجدول 05 - محو الأمية: تحليل اسوات.....	79
الجدول 06 - أنماط الولوج للتعليم قبل المدرسي في 2024-2025.....	87
الجدول 07 - المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي: مؤشرات التمدرس.....	92
الجدول 08 - الطاقة الاستيعابية - التعليم الابتدائي، حسب الولاية (2023/2024).....	94
الجدول 09 - توزيع طاقم التدريس العمومي في التعليم الابتدائي بحسب الولايات سنة 2023/24.....	98
الجدول 10 - تصنيف المدارس في 2023-2024.....	106
الجدول 11 - التعليم الثانوي: حصيلة البيانات والمؤشرات العامة في 2023-24.....	109
الجدول 12 - توزيع الكتب المدرسية في المستوى الإعدادي.....	113
الجدول 13 - توزيع الكتب المدرسية في المرحلة الثانوية.....	114
الجدول 14 - الشعب في التعليم الثانوي (2022/23-25/24).....	117
الجدول 15 - الطواقم العاملة في مؤسسات التعليم الثانوي (بالسلكين الأول والثاني) 2023/24.....	119
الجدول 16 - شهادة ختم الدروس الإعدادية: تطور النتائج بين 2024 و2025.....	123
الجدول 17 - شهادة البكالوريا: تطور النتائج بين 2024 و2025.....	124
الجدول 18 - تطور الأعداد في التكوين التقني والمهني حسب الشعب.....	132
الجدول 19 - اتجاه رئيسي ثلاثي السنوات: صعود المسارات التقنية والمهنية.....	145
الجدول 20 - خريطة جامعية جديدة قيد التشكل.....	147
الجدول 21 - ميزانية البحث العلمي لعام 2025.....	161

الأشكال البيانية:

الشكل البياني 01 - ختم التعليم الابتدائي: النجاح في دورة 2024.....	43
الشكل البياني 02 - تطور معدل التمدرس الخام على مستوى التعليم ما قبل المدرسي.....	55
الشكل البياني 03 - التسجيل في الطور ما قبل المدرسي حسب نمط المؤسسة.....	59
الشكل البياني 04 - التعليم ما قبل المدرسي: تطور الميزانية.....	60
الشكل البياني 05 - تطور معدل الأمية (السكان 10 سنوات فأكثر).....	76
الشكل البياني 06 - التعليم ما قبل المدرسي 2024-25: وزن مختلف نُظم الاستقبال.....	84
الشكل البياني 07 - معدل التمدرس الصافي في المرحلة الابتدائية حسب الجنس والولاية في 2023-2024.....	95
الشكل البياني 08 - اكتمال البنية التربوية للمدارس حسب الولاية في 2023-24.....	96
الشكل البياني 09 - نسبة التلاميذ/ المدرّس جهويا.....	99
الشكل البياني 10 - تطور معدل التمدرس الخام على المستوى الإعدادي.....	110
الشكل البياني 11 - التغطية بالنسبة للحجرات والأقسام الدراسية في المرحلة الثانوية.....	111
الشكل البياني 12 - توزيع الأعداد في التعليم الثانوي تبعا للشعب في 2024/25.....	118



- الشكل البياني 13- تطور مشاركة الفتيات في شعب التعليم الثانوي 118
- الشكل البياني 14- التطور حسب النوع لمعدلات العبور ما بين سلكي التعليم الثانوي 121
- الشكل البياني 15- نسب التأطير في مجال التكوين التقني والمهني حسب الولاية سنة 2024/25 133
- الشكل البياني 16- نسبة النساء والأساتذة المتعاونين خلال السنة الجامعية 2024/2025 148

المؤشرات:

- المؤطر 01- عرض نتائج إحصاء مؤسسات التعليم الأصلي بولاية نواكشوط الجنوبية 70
- المؤطر 02- الاستراتيجية الوطنية لصيانة وتثمين التعليم الأصلي 73
- المؤطر 03- التعليم ما قبل المدرسي: عرض مشتمت يفتقر إلى التجهيز (المجلس الأعلى للتهذيب - البعثات الميدانية 2024-2025) 85
- المؤطر 04- الإشراف يُعاني من تأخر البيانات 97
- المؤطر 05- تحديات البنى التحتية والأمن المدرسي (المجلس الأعلى للتهذيب - البعثات الميدانية 2024-2025) 100
- المؤطر 06- مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التربوي (ابير) 103
- المؤطر 07- تحديات الحكامة والإنصاف (المجلس الأعلى للتهذيب، البعثات الميدانية 2024-25) 105
- المؤطر 08- نقص الموارد التعليمية والمدرسين (المجلس الأعلى للتعليم - بعثات ميدانية 2024-25) 112
- المؤطر 09- التطوير الرقمي في المنظومة التربوية الوطنية 116
- المؤطر 10- التعليم التقني والتكوين المهني (المجلس الأعلى للتهذيب - البعثات الميدانية 2024-2025) 137
- المؤطر 11- التعليم العالي في الداخل (المجلس الأعلى للتعليم - البعثات الميدانية 2024-2025) 153



الملخص التنفيذي

محور التركيز في 2025: التعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية

مقدمة - تحديث منهجي لتوجيه الإصلاح

يجسد التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم برسم العام الدراسي 2025/2024 منهجية متجددة، تسترشد بمقتضيات الفعالية والكفاءة في دعم الإصلاح. ويتركز تحليله حول محور استراتيجي مزدوج، يقع في صميم إصلاح المنظومة التربوية، ألا وهو:

- التعليم ما قبل المدرسي الذي يُشكل تطويره المتسارع الركيزة الأساسية للإصلاح؛
- المدرسة الجمهورية التي يمثل ترسيخها في الآن ذاته رمزاً ومحركاً قوياً للتماسك والوئام الوطني.

يهدف هذا النهج إلى التوفيق بين الدقة التحليلية والتغطية الشاملة، من خلال التعمق في الورشات ذات الأولوية، مع الحفاظ على رؤية شاملة لتطور المنظومة التربوية الوطنية بأسرها. كما يتماشى مع أهداف البرنامج الرئاسي "طموحي للوطن"، الذي يضع التعليم في صلب المشروع الوطني، ويرسخ التعليم ما قبل المدرسي كأساس للتعليم مدى الحياة، ويعزز المدرسة الجمهورية كرافعة للعدالة الاجتماعية والوحدة والمواطنة.

أولاً- الإنجازات والتطورات الهامة (2024-2025)

على الرغم من أن السياق المؤسسي قد شهد تأخراً في تحديث وصياغة النصوص التطبيقية للقانون رقم 2022-023، وفي إنشاء مؤسسات حيوية مرتبطة به، إلى جانب تخصيص وتعبئة الموارد المالية بشكل غير كافٍ، فقد تم في العام الدراسي والجامعي 2024-2025 تسجيل عدة إنجازات هيكلية.

1) التعليم ما قبل المدرسي: تطور كمي غير مسبوق

تُمثل الفترة 2023-2025 نقطة تحول حاسمة في مجال التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا. ومن أبرز أوجه التقدم المعتبرة في هذا الشأن :

- زيادة ملحوظة في معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل المدرسي، حيث ارتفع من 15.9% إلى 24.5%، أي بزيادة تقارب 55% خلال عامين.
- ارتفاع في الالتحاق بالطور ما قبل المدرسي بما يقارب خمسة أضعاف، منتقلا من 3084 إلى 15232 طفلاً، ويعود الفضل في ذلك بشكل خاص إلى إنشاء أقسام تحضيرية على نطاق واسع في المدارس العمومية والمحاظر ورفع طاقة استقبال رياض الأطفال العمومية.
- تصميم منصة "طموحي أبشر" الرقمية، التي تهدف، ولأول مرة، إلى إجراء تعداد شامل، ورصد آني، ورسم خرائط ديناميكية لمرافق مرحلة ما قبل المدرسة.

تضع هذه التطورات الأسس الأولية لمنظومة وطنية للتعليم ما قبل المدرسي، من شأنها تعزيز الثقة في المدرسة الجمهورية وترسيخ مكتسباتها. وستعتمد هيكلية هذه المنظومة وإدارتها على إنشاء هيئة للقيادة والتوجيه، وإقرار الاستراتيجية ذات الصلة في مجلس الوزراء، وفقاً لأحكام المادة 22 من القانون التوجيهي رقم 2022-023.

2) المدرسة الجمهورية: تعزيز الإنجازات وأولى النتائج الملموسة

- أسفرت التدابير المتخذة في مجال تعزيز نظام المدرسة الجمهورية عن نتائج ملموسة، من ضمنها:
- انتشار استخدام الرموز الجمهورية (العَلَم، الشعار، النشيد الوطني، الزي المدرسي، إلخ) على نطاق واسع في 70% من المدارس العمومية حسب معطيات القطاع في 2024.
- زيادة الالتحاق بالمدارس العمومية بنسبة 5.5% نتيجة التعميم التدريجي للتدريس في المرحلة الابتدائية بالقطاع العام، والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من 2022-2023.
- إطلاق تعليم تجريبي باللغات الوطنية: البولارية والسونينكية والولفية.
- اتخاذ خطوة مهمة في سبيل حكمة المدارس، مع إنشاء وإعادة تفعيل مئات رابطات آباء التلاميذ ومجالس التسيير التربوي.

تُظهر المؤشرات الأولية نتائج إيجابية، مدفوعة بعودة الإقبال على المدارس الحكومية وبضرورة تحقيق التوازن في التوزيع المدرسي. ومع ذلك، لا يزال التحدي كبيراً نظراً لاستمرار وجود أشكال جسيمة من التباين.

3) التعليم الثانوي: ابتكارات تربوية وتوسيع لنطاق الولوج

من بين الإنجازات البارزة:

- نمو في الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة: +13.6%، مقارنةً بأرقام العام الدراسي 2022/2023.
- مراجعة المناهج الدراسية: شملت المراجعة جميع مناهج المرحلة الإعدادية، فضلاً عن استحداث مادتين دراسيتين جديدتين (علوم الحاسوب والتكنولوجيا)، ووضع خطة لإعادة هيكلة شعب التعليم الثانوي.
- تدريب مكثف للطواقم: فقد تمّ تكوين أكثر من 4000 من الموظفين (مفتشين، ومدرّسي علوم، ومقدمي خدمة)، و628 مدرّساً (في الرياضيات، والفيزياء والكيمياء، والعلوم الطبيعية) لنقل المهارات من مدرّسي العلوم في الصف السابع الثانوي إلى مدرّسي الصف السادس الثانوي.

4) التعليم الأصلي ومحو الأمية: هيكلة تدريجية

- بناءً على توصيات المجلس الأعلى للتعليم، جرى إطلاق إحصاء للمحاضرو والمدارس القرآنية مطلع عام 2025 في العاصمة، كشف عن وجود 1340 محظرة في ولاية نواكشوط الجنوبية وحدها. ويشكل هذا المسح الأساس الجوهري للتأطير والتحديث والدمج المناسب لهذا المكون الرئيسي في المشهد التعليمي الموريتاني، بعد ما ظلت المعلومات بشأنه محدودة حتى الآن.
- وضع أول استراتيجية وطنية لصيانة وترقية التعليم الأصلي، طبقاً لتوصية من المجلس الأعلى للتعليم. تهدف هذه الاستراتيجية - التي توجد الآن في طور التنقيح - إلى الحفاظ على هذه الركيزة الأساسية للهوية الموريتانية مع تحديث أساليب النمط التعليمي الأصلي ودمجه في المنظومة التربوية الوطنية.
- استمرار انخفاض معدل الأمية على المستوى الوطني: منتقلاً من 36.3% (2013) إلى 30.2% (2023) وفقاً لنتائج التعداد العام الخامس للسكان والمساكن.



5) التكوين التقني والمهني: توسّع مستهدف

- زيادة عدد المسجلين ليصل إلى 12.001 متدرّب في 2025، أي بزيادة طفيفة (+1.1%) بعد النمو القوي المسجل في العام السابق (+33.2%).
- إطلاق برامج تدريبية مكثّفة للتدريب المهني بين عامي 2024 و2025، تستهدف ثلاثة قطاعات رئيسية هي: البناء، والميكانيكا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتسعى إلى اختبار نموذج تكويني مبتكر وعملي للاندماج السريع في سوق العمل.

6) التعليم العالي: استثمارات هيكلية

- تعزيز المؤسسات المتخصصة: المعهد العالي للرقمنة، ومدرسة نواكشوط للأعمال، وتحويل المعهد الجامعي المهني إلى معهد عالٍ للهندسة الصناعية.
- إنشاء مسالك جامعية جديدة (الاتصالات، والوسائط المتعددة، والهندسة).
- اللامركزية التي تترسخ باستمرار: جامعة نواذيبو، والمعهد العالي للعلوم والمهن التربوية في تجكجة، والمعهد العالي للتسيير في كيفة، ومدرسة الطب البيطري في النعمة، والمدرسة العليا للزراعة في كيهيدي...

7) متابعة توصيات المجلس الأعلى للتعليم : ضرورة تعزيز القيادة

تكشف متابعة توصيات التقريرين الأول والثاني للمجلس الأعلى للتعليم عن تنفيذها المحدود، عموماً، من قبل الوزارات المعنية. ففي المتوسط، أقل من 12% من التوصيات نُفذت بشكل كلي أو واسع النطاق، بينما ما يقارب 40% منها نُفذت بشكل ضعيف أو لم تُنفذ على الإطلاق. ويرجع هذا الوضع جزئياً إلى حداثة الإصلاح من جهة، وإلى عدم امتلاك جميع القطاعات الوزارية - حتى الآن - الأدوات الكاملة لتطبيقه الشامل من جهة أخرى. ولتجاوز هذا الوضع، يتعين على الوزارات القطيعة مع المنهجيات السابقة واعتماد مقاربات جديدة تتماشى مع روح الإصلاح. من جانبه، قام المجلس الأعلى للتعليم بصياغة عدد كبير من التوصيات التي تُعدُّ بمثابة خارطة طريق لتوجيه عمل الوزارات، والتي يتطلب تنفيذها - التدريجيّ بالطبع - إطلاق مساراتٍ قد تكون في بعض الأحيان معقدة، وتحتاج بالضرورة إلى وقت غير يسير.

تسجل وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي أعلى حجم من التوصيات، لكن بنسبة ضعيفة (أقل من 4%) من اكتمال التنفيذ، بينما يظهر تقدّم غير كافٍ أو غير مكتمل في تنفيذ توصيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، في حين تقدّم وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف نتائج دون المستوى المأمول. وهذا الواقع يُبرز فجوة واضحة بين التوجيهات الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم وترجمتها عملياً. ولتجاوز هذا التحدي، يتطلب الأمر إعادة هيكلة داخلية في الوزارات المعنية، واعتماد منهجيات مناسبة لمتابعة التوصيات وقيادة وتنفيذ عملية الإصلاح.

ثانياً- التحديات والمعوقات

على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال النظام التربوي يواجه في 2024/2025 تحديات كبيرة.

1) الحكامة: إطار مؤسسي غير مكتمل

- استمرار غياب المؤسسة المستقلة المنصوص عليها في القانون التوجيهي لحكامة التعليم ما قبل المدرسي.
- التأخر الكبير في إعداد النصوص التطبيقية للقانون 023-2022، مما يعيق ترجمته بشكل عملي.



- عدم فعالية ووظيفية اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح (لم تتخذ أي إجراء حتى الآن).
- حاجة اللجنة الوطنية للمناهج إلى مراجعة شاملة لإطارها القانوني ومسؤولياتها بغية تعزيز دورها في تطبيق وتحديث المناهج الوطنية على جميع المستويات.
- حاجة وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي الملحة إلى مواءمة هيكلها التنظيمي الحالي مع القانون التوجيهي 2022-2023، وذلك للاستجابة لمتطلبات الإصلاح. فعلى سبيل المثال، يستلزم ذلك استبدال مفهوم "التعليم الأساسي" بمفهوم "التعليم القاعدي" (الذي يدمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية)، مما سيتطلب مراجعة وإعادة هيكلة جذرية لمهام الوحدات الإدارية المعنية؛ على أن يترافق هذا التحول بالضرورة مع تعزيز أطر القيادة والتأطير (المديرية المكلفة بالإصلاح والمستشار المسؤول عنه، والمستشار القانوني، والمفتشية العامة، إلخ) لضمان التنفيذ الفعال للإصلاح على أرض الواقع.

(2) التعليم ما قبل المدرسي: تفاوت بين المناطق ونقص في التمويل

- وجود أشكال تباين حادة، حيث يتجاوز معدل الالتحاق بالهيكل ما قبل المدرسية 40% في نواكشوط، وينخفض إلى أقل من 15% في تكانت، ولعصابة، ولبراكنة. ويعكس هذا الوضع هيمنة خدمات رياض الأطفال الخاصة والحضانات الأهلية، مقابل تغطية محدودة للغاية في القطاع العام.
- انخفاض ميزانية التعليم ما قبل المدرسي: -17% بين عامي 2022 و2024 (31 مليون أوقية جديدة ← 25.8 مليون أوقية جديدة).
- نقص المربين المؤهلين والبنية التحتية المناسبة.
- هشاشة البيانات الإحصائية (غير مكتملة وغير موثوقة).

(3) المدرسة الجمهورية: أشكال تفاوت جهوية بارزة للعيان، ومشاكل في البيانات، وأزمة في التعلم

- نظام تعليمي ثنائي المستوى: 41.8% فقط من المدارس مكتملة الأقسام، مع أشكال تفاوت حادة كما بين تيرس الزمور (95.8%)، فضلا عن نواكشوط (100%) والحوض الغربي (23.3%)؛
- تقدّم غير متكافئ نحو تحقيق التمدرس الشامل: فقد استقرّ معدل التمدرس الصافي عند 78.36%، مع تفاوت بين الولايات يصل إلى 42 نقطة مئوية؛
- نسب غير عادلة للتلاميذ إلى المدرّسين: توجد فجوة قدرها 58 نقطة بين نواكشوط الغربية (84.9 تلميذ/المدرّس) وإنشيري (النسبة > 30)؛
- عجز هيكلي في المعلومات: بيانات السراج الرئيسية متاحة بفارق عام (ن-1)، مما يجعل الرصد الفوري وتقييم السياسات أمراً مستحيلاً.
- مشاكل في الأداء الدراسي والمساواة:
 - اقتصار نسبة النجاح في مسابقة دخول السنة الأولى الإعدادية في 2025 على 63.06% من المرشحين رغم هبوط نسبة النجاح بـ 15 نقطة دون المعدل. وتقع أربع من أكثر الولايات اكتظاظاً بالسكان تحت هذا المتوسط الوطني: الحوض الغربي (43.4%)، ولبراكنة (48%)، واطرارزة (59.9%)، ونواكشوط الجنوبية (61%). بل إن الحوض الغربي ولبراكنة حافظتا على هذا الوضع المتدني عن المتوسط العام منذ عام 2023. وقد دفع الركود، أو حتى التراجع، كلا من اطرارزة ونواكشوط الجنوبية إلى مستوى أقل من المتوسط الوطني في عام 2025، مما يعكس تدهوراً مقلقاً بالرغم من أن هاتين الولايتين تمتلكان موارد تعليمية كبيرة.



- انخفاض معدل النجاح في شهادة ختم المرحلة الابتدائية: من 53.13% عام 2024 إلى 45.36% عام 2025.
- تأثير الحتمية الاجتماعية: من بين الساكنة التي تعيش فوق خط الفقر، نسبة 63% تقرأ بسهولة، مقارنة بـ 37% فقط من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (وثيقة البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي - الخطة الثالثة، 2023).

(4) التعليم الأصلي ومحو الأمية: ضعف في الحكامة ومنهج دراسي غير فعال

- على مستوى التعليم الأصلي: غياب إطار قانوني شامل، مع بيانات إحصائية متقدمة (آخر تعداد شامل لمؤسسات التعليم الأصلي يعود إلى 2009/2010)، ونقص في التكوين المستمر وضعف للمهارات في مجال اللغة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم تحديث البرامج و/أو تكييفها مع متطلبات إصلاح النظام، وضعف في التنسيق مع مكونات النظام التعليمي الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بمرحلة ما قبل المدرسة، ومحدودية التمويل (الاعتماد شبه الكامل على مساهمات المجتمع المحلي، وعدم استقرار الميزانيات العامة).
- فيما يتعلق بمحو الأمية: حكمة مجزأة (غياب قيادة مركزية قوية)، وغياب للبيانات الموثوقة، وعدم ملائمة للبرامج (انفصالها عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية)، وضعف في تأهيل الموارد البشرية، ونقص في تمويل البرامج بشكل مزمن وصارخ.

(5) التكوين المهني والتعليم العالي: تحديات في مجال الإنصاف ونقص في المعدات

- التركيز الجغرافي في نواكشوط، خاصة بالنسبة للتكوين المهني.
- تأخر في اقتناء المعدات وتجديدها، مع محدودية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ورش العمل والمختبرات والمواد العملية.
- محدودية تنوع مسارات التكوين، واستمرار عدم المواءمة بين التكوين والتشغيل.
- معدل منخفض جداً للالتحاق بالتكوين المهني: 228 لكل 100.000 نسمة (في إفريقيا، النسبة تقرب من 500) (المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي، 2024).
- محدودية تكامل التكوين المهني مع مكونات النظام التعليمي الأخرى، مما يحد من فرص الجسور الممكنة، ومن الاعتراف المتبادل بالمهارات، ومن ترابط المسارات التعليمية.

ثالثا- الاختناقات الحرجة

تسلط حصيلة التحليل الضوء على ستة قيود نظامية رئيسية:

- (1) الروتين الإداري المؤدي إلى التباطؤ في إعداد النصوص التطبيقية لقانون 2022-023، الأمر الذي تفاقم بسبب غياب خارطة طريق تنفيذية.
- (2) نقص التمويل، وعدم تناغمه مع طموحات الإصلاح: عدم وجود معايير تخصيص مناسبة لتوزيع الموارد تبعاً للاحتياجات الإجمالية والقطاعية.
- (3) استمرار أشكال التفاوت الإقليمية، مع وجود فجوة ملحوظة بين المناطق الحضرية والريفية.
- (4) نظام إحصائي غير وظيفي، يتميز ببيانات متقدمة وتحديثات غير منتظمة.
- (5) عدم وظيفية اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح.
- (6) ضعف جاذبية مهنة التدريس ونقص في الاحتراف، مما يؤثر على جودة التعلم.



رابعاً - التوصيات الاستراتيجية ذات الأولوية

(أ). الإجراءات الفورية (2025-2026):

- (1) الوكالة الوطنية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي.
- (2) استكمال جميع النصوص التطبيقية المتبقية.
- (3) تفعيل اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح من خلال مراجعة النص المنشئ لها.
- (4) زيادة ميزانية التعليم ما قبل المدرسي في قانون المالية لعام 2026 لضمان توسعه النوعي والكمي، مع فتح آليات جديدة لتعبئة الموارد المالية.
- (5) إطلاق تعداد وطني شامل لمؤسسات التعليم الأصلي.

(ب). الإصلاحات الهيكلية (2026-2027):

- (1) إنشاء صندوق وطني للمدرسة الجمهورية والتعليم ما قبل المدرسي.
- (2) تنفيذ خريطة مدرسية جمهورية مُعقّلة.
- (3) استكمال تحديث برامج محو الأمية ودمج التكنولوجيا الرقمية في هذه البرامج.
- (4) تسريع لامركزية التعليم العالي.

خامساً - المجلس الأعلى للتعليم: حصيلة 2024-2025 والآفاق المستقبلية

في 2024/2025، عزّز المجلس الأعلى للتعليم دورَه كمرکز فكري وهيئة استشارية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية. وأصدر، على وجه الخصوص، تقريرَه السنوي الرائد المرفوع إلى فخامة رئيس الجمهورية حول وضع النظام التربوي الوطني، بالإضافة إلى تقارير نصف سنوية موجهة إلى الوزير الأول والوزارات المسؤولة عن التعليم والتكوين، متضمنة تحليلات استراتيجية وتوصيات عملية.

وقد تركزت أعمال المجلس حول ثلاثة محاور رئيسية: إصدار آراء فنية حول التشريعات الرئيسية (النظام الأساسي للمدرسين، إصلاح نظام البكالوريا، الإطار التنظيمي للتعليم الخاص، التعليم ما قبل المدرسي، إلخ)، وتنظيم مواسم للحلقات التفكيرية والدراسات الاستراتيجية (الخريطة المدرسية، التعليم الرقمي، هندسة اللغات، إلخ)، فضلا عن العمل الداخلي الجاد لتعزيز قدراته، وتوفير تكوين مُستهدف، وتطوير لخطته الاستراتيجية 2026-2030.

وقد تعزز هذا الزخم بفضل الشراكات الفنية مع نظرائه، مثل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب، مما عزز عمليات المقارنة المرجعية القيمة وتبادل أفضل الممارسات.

تأسيساً على هذا السجل الحافل، يتطلع المجلس الأعلى للتعليم إلى مستقبل زاهر من خلال خارطة طريق طموحة للسنة 2025-2026.

تهدف هذه الخارطة إلى تعزيز أثر تدخلات المجلس عبر إنشاء نظام ديناميكي لرصد وتقييم توصياته، وضمان تنفيذها. كما يعتزم المجلس تطوير إطار تحليلي استشاري لتوقع التحديات التربوية لما بعد عام 2030، مع تعزيز جهوده في مجال المناصرة لاسيما تجاه المنتخبين (العُمد، المجالس الجهوية، والبرلمانيين) والمجتمع المدني.

وفي الختام، يفتتح هذا التقرير - الأول في سلسلة تركز بشكل منهجي على مواضيع رئيسية بنائية - النقاش بشأن موضوع محوري ألا وهو: "مرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة الجمهورية". ويؤكد بقوة على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة لمرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة الجمهورية، باعتبارهما أساس المشروع الوطني وركيزته الأساسية. ويؤكد هذا الاختيار الأولي قناعة المجلس الأعلى للتعليم بتجاوز البعد الاجتماعي البحث، إذ يجسد الاستثمار الأكثر ربحية واستدامة في موريتانيا، ضامناً وحدتها الوطنية واستقرارها الاجتماعي وتنميتها الاقتصادية الشاملة. وتتوافق الإجراءات والرؤى الواردة في هذا التقرير تماماً مع هذه الرؤية الاستراتيجية التأسيسية.



المقدمة

التعليم، ركيزة من ركائز التحول الوطني: من الطموح الرئاسي إلى المدرسة الجمهورية

1. السياق الاستراتيجي: رأس المال البشري، محرك التحول الوطني

في سياق عالمي يتميز باقتصاد المعرفة، بات من الثابت أنّ رأس المال البشري هو المحدّد الرئيسي للتنافس بين الأمم. فالدول التي تستثمر بشكل مستدام في التعليم تُحقّق مكاسب كبيرة في مجال الإنتاجية والتماسك الاجتماعي والابتكار والاستقرار السياسي. في المقابل، تمثّل نتائج التعلّم الضعيفة، وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم، ونقص المهارات، عقبات حقيقية أمام التنمية، كما تشكل مصدرًا للتوتر. وليست موريتانيا استثناءً من هذه القاعدة. إذ تواجه البلاد طلبًا اجتماعيًا متزايدًا، وتحولًا ديموغرافيًا سريعًا يتميز بشبابها الذي يُعدّ رصيدًا هامًا لتنميتها، مع وجود تغيرات اقتصادية عميقة تتطلب قوة عاملة ماهرة وقادرة على التكيف، ومتجذرة في القيم الجمهورية.

ومن هذا المنطلق، وضع فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التعليم كأولوية وطنية مطلقة، جاعلاً تنمية رأس المال البشري في صميم الطموح الرئاسي. فقد أطلق برنامج "تعهداتي" (2019-2024) ديناميكية جديدة بترسيخه المدرسة الجمهورية كأساس لتكافؤ الفرص والتماسك الوطني. ويخطو البرنامج الرئاسي الحالي، "طموحي من أجل الوطن" (2024-2029)، خطوة أبعد من ذلك بجعله النظام التعليمي المحرك الرئيسي للتحول الهيكلي، مُحدّداً بشكل مباشر الأولويات التي يتعين التصدي لها: ضعف أداء النظام، وعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم، وتدهور جودة التعلّم، وتشتت الحكامة.

وكما يؤكّد البرنامج الرئاسي، "لا تنمية مستدامة ممكنة بدون موارد بشرية تنافسية ومزدهرة وقادرة على تحمّل مسؤولية مصير البلاد". وهذه الرؤية هي التي تُشكّل الإطار السياسي الأساسي الذي يتنزل ضمنه هذا التقرير.

2. التحديث المنهجي: التركيز على مواضيع بنائية

يُقدّم تقرير المجلس الأعلى للتعليم تحديثاً منهجياً رئيسياً على الصعيد النوعي، يتمثّل في تركيز هيكلي يتمحور حول ركيزتين أساسيتين للإصلاح التربوي هما:

(1) مرحلة ما قبل المدرسة، التي تُعتبر أساس النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي، وحجر الزاوية لإصلاح النظام التعليمي؛

(2) المدرسة الجمهورية، كرمز للإصلاح والتحول، وركيزة للوحدة الوطنية، وأداة لتكافؤ الفرص.

هذا الاختيار المنهجي يُعالج مطلباً مزدوجاً:

- تعميق تحليل الورشات ذات الأولوية التي حدّدها القانون التوجيهي (2022-023) والخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي.
- الحفاظ على رؤية شاملة للنظام التعليمي من خلال تقييم جميع مكوناته.



يعكس هذا التركيزُ القناعةَ بأنَّ التحديات الهيكلية التي تواجه نظام التعليم الوطني - التشرذم، وأشكال التفاوت الجهوية، وضعف نتائج التعلّم، ونقص التمويل، وغيرها - لا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل المتزامن على إرساء أساس التعلّم لدى الطفولة المبكرة، وعلى التماسك الرمزي والعملي للنظام الذي تضطلع به المدرسة الجمهورية.

3. الإطار المؤسسي والقانوني للتقرير

يُعَدُّ هذا الإصدارُ التقريرَ السنوي الثالث وفقاً للمرسوم رقم 073-2022 المنشئ للمجلس الأعلى للتهذيب، والذي يُلزم المؤسسة بأن تقدّم تقريراً سنوياً عن حالة النظام التربوي الوطني إلى رئيس الجمهورية. وقد تم إعداد هذا التقرير في سياق مؤسسي بالغ الأهمية حيث يميّز بما يلي:

- بدء السنة الأولى من تطبيق البرنامج الرئاسي "طموحي من أجل الوطن"، الذي يُلزم الحكومة بالعمل على جميع المحاور لمعالجة أوجه القصور وتحديث النظام.
 - توافر البيانات المُستمدة من تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن (24/2023)، مما يُمكن من التخطيط بناءً على البيانات الديموغرافية المُحدّثة.
 - الإطلاق العملي للخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي (2024-2030)، التي تُمثّل الإطار المرجعي الاستراتيجي لتنفيذ القانون التوجيهي.
 - تطبيق نظام المدرسة الجمهورية للعام الثالث على التوالي مما يُتيح إجراء تقييم أولي لآثارها على الإنصاف والتعلّم والتماسك الوطني.
- وبذلك، فإن هذا التقرير يأتي في لحظة محورية من مسيرة التعليم في البلاد.

4. الأهداف والخطة المنهجية

يسعى التقرير إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية:

- (1) تقييم مدى تقدّم النظام التعليمي والتحديات التي تعترض سبيله، ضمن الإطار الذي حدده القانون التوجيهي 023-2022 والخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي - أي أبعاد الولوج/الإنصاف، والجودة/الملاءمة، والحكامة/التسيير - ودراسة تنفيذ توصيات تقرير المجلس الأعلى للتهذيب للسنتين 2023/2022 و2024/2023.
- (2) تحليل تنفيذ الإصلاح، مع التركيز على التعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية، توجّهاً لهدف مزدوج يتمثل في البناء على أوجه النجاح الحالية، وتسريع عجلة الإجراءات المستقبلية.
- (3) تقييم عمل المجلس الأعلى للتهذيب في خدمة المنظومة التربوية الوطنية، من خلال تحليل إنجازاته والمعوقات التي واجهها وآفاق تطويره.
- (4) صياغة توصيات مناسبة وعملية لتعزيز التقدم، والتغلب على التحديات المعترضة، وتسريع تحقيق أهداف الإصلاح التربوي.

اعتمدت المقاربة المنهجية المتبعة في إنجاز التقرير على:

- مراجعة الوثائق (القانون 023-2022، والخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي، والتقرير عن حالة التعليم 2022، والنصوص التشريعية، والبيانات القطاعية، وقانون المالية، ودراسات ونتائج مواسم الحلقات التفكيرية والدراسات الاستراتيجية لتي نظمها المجلس الأعلى للتهذيب، والتعداد العام للسكان والمساكن 2024/2023، إلخ).
- الزيارات الميدانية التي أجرتها بعثات المجلس الأعلى للتهذيب في جميع الولايات، بهدف الرصد المباشر للتقدم المُحرز والمعوقات الماثلة.
- جمع البيانات الإدارية المستقاة من المديريات القطاعية المركزية.



- مقابلات وحوارات شبه موجهة مع الجهات المعنية بالتعليم، والشركاء التقنيين والماليين، وممثلي المجتمع المدني.
- يهدف هذا التنوع في المصادر إلى ضمان صلابة التحليل وموثوقية عمليات التقييم ووجاهة التقديرات.

5. التحديات المنهجية ومعوقات التقرير

- على الرغم من التقدم المسجل، لا يزال المجلس الأعلى للتعليم يلاحظ عدة معوقات تؤثر على اكتمال البيانات وموثوقيتها:
- التأخر الكبير في الوصول إلى المعلومات وتبادلها من قبل بعض القطاعات.
- التفاوت في جودة البيانات الواردة، والتي تتسم أحياناً بعدم الاتساق أو النواقص التي تمت الإشارة إلى بعضها في ثانياً التقرير.
- التباطؤ المزمّن في إنتاج الإحصاءات (مثل المعلومات التي لا تكشف عن المعطيات الرئيسية إلا بعد سنة من حدوثها، أي بتأخر سنة كما لدى السراج)، مما يحدّ من قدرة المجلس الأعلى للتعليم على تحليل مدى تنفيذ الإصلاحات آنياً وصياغة توصيات لتصحيح التأخرو/أو الانحرافات عند الاقتضاء.
- تشتت أنظمة المعلومات القطاعية، مما يعيق مواءمة وتناغم المؤشرات.

تؤكد هذه الصعوبات على ضرورة إنشاء أنظمة معلومات قطاعية عالية الأداء - لا سيما من حيث الموثوقية والتحديث - بهدف دمجها مع نظام السراج، الذي يجب أن يتغلب على بعض الهنات التي لا تزال تحدّ من أدائه ليصل إلى كامل طاقته التشغيلية. وتعدّ هذه البنية التحتية شرطاً أساسياً للرصد والتقييم الفعّالين، بما يضمن المساءلة الحقيقية، وزيادة الشفافية، والامتثال للمرسوم رقم 073-2022، الذي يلزم السلطات والهيئات والمؤسسات المختصة أن تزود المجلس الأعلى للتعليم بالمعلومات التي يطلبها وأن تقدم له التسهيلات والمساعدات اللازمة (المادة 3).

6. هيكلية التقرير

يتمحور تقرير 2024-2025 حول خمسة أقسام رئيسية:

- (1) متابعة توصيات العاملين الدراسيين 2023/2022 و 2024/2023، وتقييم مستوى التنفيذ.
- (2) محاور التركيز لعام 2025: مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية.
- (3) نظرة عامة شاملة على مختلف القطاعات الفرعية (التعليم الأصلي، التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم القاعدي (الابتدائي والإعدادي)، والتعليم الثانوي، والتعليم المهني، والتعليم العالي).
- (4) تحليل الأبعاد الأفقية، لا سيما في مجالات الحكامة وإدارة وتمويل النظام التربوي الوطني.
- (5) التقييم الاستراتيجي والاستشرافي من قبل المجلس الأعلى للتعليم.

7. رسالة المجلس الأعلى للتعليم

يُجسّد هذا التقرير مساهمة المجلس الأعلى للتعليم في إصلاح وتطوير النظام التربوي الوطني. ويكتسي تركيزه على مرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة الجمهورية صبغة استراتيجية؛ فهذه الركيزة الأساسية تُرسي الدعائم المعرفية والاجتماعية والوطنية لموريتانيا الموحدة والتنافسية، ومن شأن الجهود المبذولة في هذا الصدد أن تُسهم إسهاماً حقيقياً في نجاح إصلاح المنظومة التربوية الوطنية.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة، يؤكد المجلس الأعلى للتعليم بقوة أنّ التعليم هو الاستثمار الأكثر ربحية واستدامة لمستقبل الأمة. وتُمثل هذه القناعة حجر الزاوية في مهمته، وتوجّه تحليلاته، وتُشكّل أساس جميع التوصيات المُقدّمة.



المحور الأول :

متابعة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتعليم





المحور الأول - متابعة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتهذيب

من أجل إرساء قراءة موضوعية ومتجانسة لمستويات التنفيذ، واعتماد أداة قياس قابلة للمقارنة والتحليل، جرى اعتماد السلم الرقمي لمقياس ليكرت (Likert) وفق التصنيفات التالية:

- 5 - تنفيذ كامل للتوصية
- 4 - تنفيذ واسع النطاق
- 3 - تنفيذ جزئي
- 2 - شروع في التنفيذ
- 1 - غياب تام للتنفيذ

1. وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي: 24 / 2023

الملاحظات	مستوى الإنجاز	التوصيات
إحصاء جزئي خاص بنواكشوط (يتطلب تأطيرا تقنيا)	2	1. إحصاء شامل لهياكل التعليم الأصلي، وإنشاء نظام معلومات مدمج ومحدد للمواقع جغرافياً.
في طور التزكية	4	2. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الأصلي، قائمة على تشخيص معمق وشامل.
لم تنجز بعد	1	3. مراجعة المناهج الدراسية بالتشاور مع الفاعلين التقليديين، مع إدماج الكفايات والمهارات الحديثة.
لم ينجز بعد	1	4. تحديد إطار مؤسسي وحكامة واضحة تضبط الأدوار والمسؤوليات.
لم ينجز بعد	1	5. تنوع المناهج وطرائق التدريس بما يستجيب لاختلاف السياقات والفئات المستهدفة.
لم ينجز بعد	1	6. إدماج برامج محو الأمية ضمن مشاريع التنمية، مع ربطها بأنشطة مدرة للدخل.
لم يتم حتى الآن	1	7. رفع مستوى التمويلات المخصصة للقطاع وتنويع مصادرها.
لم تنجز بعد	1	8. تعزيز الشراكة مع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي في مجال إنتاج واستغلال المعطيات الإحصائية.
لم يتم حتى الآن	1	9. استقطاب كفاءات متخصصة في الإحصاء والعلوم الاجتماعية لدعم التخطيط والتحليل.
لم يتم حتى الآن	1	10. تعميم إعداد ونشر التقارير السنوية لمختلف القطاعات الوزارية.
لم يتم حتى الآن	1	11. تحديث وتطوير المواقع الإلكترونية للقطاعات الوزارية.
لم يتم حتى الآن	1	12. اعتماد نظام أساسي خاص بأطر وموظفي قطاع التعليم.
لم يتم حتى الآن	1	13. إرساء نظام للتسيير القائم على النتائج.
لم تتم حتى الآن	1	14. إعداد استراتيجية وطنية لرقمنة التعليم.

2. وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة: 2023 / 24

التوصيات	مستوى الإنجاز	ملاحظات
1. استكمال الإطار التنظيمي، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي.	4	بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم بشأن مشروع مرسوم إنشاء هذه المؤسسة، تم إيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة من أجل برمجة عرضه في مجلس الوزراء للمصادقة عليه.
2. تعبئة القطاع الخاص لرعاية ودعم هياكل التعليم ما قبل المدرسي.	2	تطرح الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتعليم ما قبل المدرسي خطوطاً توجيهية في هذا المجال.
3. إجراء إحصاء شامل لهياكل التعليم ما قبل المدرسي، وتحديث أدوات القيادة والتسيير.	2	إجراء مشاورات مع الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي لإنشاء منصة رقمية متخصصة.
4. تطوير العرض العمومي للتعليم ما قبل المدرسي عبر ثلاثة محاور: رياض الأطفال، المدارس الابتدائية، والمحاضر.	4	تشغيل 9 رياض أطفال عمومية ذات سعة مزدوجة في نواكشوط (1620 طفلاً)؛ بالإضافة إلى 110 من الفصول التمهيدية في نواكشوط و80 في الولايات.
5. توسيع الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي القرآني في الأوساط الهشة والمحرومة.	1	غير مُنجز
6. تحيين البرامج والمقررات ودعائم الإيقاظ.	1	غير مُنجز
7. تعزيز كفاءات المربين من خلال برامج تكوين مسرّع.	1	غير مُنجز
8. توطيد الشراكة مع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي من أجل توفير معطيات موثوقة ومحيّنة.	1	غير مُنجز
9. استقطاب خبراء مختصين في الإحصاء والعلوم الاجتماعية لدعم التخطيط واتخاذ القرار.	2	توقيع عقود مع خبير إحصاء وخبير معلوماتية.
10. تعميم إعداد التقارير السنوية للأنشطة المنفذة على مستوى القطاعات الوزارية.	2	تعتزم وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة إصدار تقرير سنوي مع بداية ديسمبر 2025.
11. تحديث وتطوير المواقع الإلكترونية للقطاعات الوزارية.	2	إجراء مشاورات إضافية مع الوزارة المكلفة بالتحويل الرقمي لإنشاء منصة رقمية متخصصة.
12. اعتماد نظام أساسي خاص يُثمن ويحفّز أطر وموظفي التربية.	1	غير مُنجز
13. إرساء نظام للتسيير القائم على النتائج.	1	غير مُنجز
14. إعداد استراتيجية وطنية لرقمنة التعليم.	1	غير مُنجز

3. وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي: 2023 / 24

الملاحظات	مستوى الإنجاز	التوصيات
ما زالت الجهود مستمرة لوضع الخريطة المدرسية المقترحة.	2	1. الخريطة المدرسية للمرحلة الابتدائية والإعدادية: وضع خريطة مدرسية شفافة لضمان التمدد الشامل وتسيير الموارد بفعالية.
عملت وزارة التربية على تعزيز العرض من البنية التحتية المدرسية وستواصل تعزيزها لتوسيع الطاقة الاستيعابية وتحسين بيئة التعلم.	3	2. البنية التحتية : تعزيز وتكييف البنية التحتية التعليمية (الماء، الكهرباء، المعدات) لجميع الفئات والمناطق.
باشرت الوزارة إعداد استراتيجة شاملة للتكوين الأولي والمستمر وفقاً للقانون رقم 023/2022.	2	3. تكوين المعلمين : تنفيذ استراتيجة تكوين أولي ومستمر للمعلمين والمشرفين باعتماد جودة عالية.
شرعت الوزارة في مراجعة البرامج الدراسية وستواصل ذلك النهج تماشياً مع إصلاح النظام التربوي الوطني	3	4. البرامج الدراسية : مراجعة البرامج لتخفيفها، وزيادة ملاءمتها، وتعزيز الترابط بين التخصصات.
قامت الوزارة بتسريع إعداد وتنفيذ سياسة وطنية شاملة للكتب والوسائط التعليمية مع إشراك رابطة آباء التلاميذ ومجالس التسيير التربوي، لكن دون إشراك القطاع الخاص.	3	5. الكتب المدرسية : وضع سياسة للكتب المدرسية من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص لضبط الجودة، والتكلفة، والتوزيع.
تعمل الوزارة على تعزيز تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا عبر تكوين الموارد البشرية، وتطوير المختبرات والقاعات المتخصصة وتوزيع المعدات التعليمية، مع استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض تربوية.	3	6. تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا : تعزيز التعليم العلمي عبر التكوين، والمختبرات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
تتابع الوزارة تجربة تدريس اللغات الوطنية التي ينفذها المعهد وستعمل تدريجياً على تنفيذ التدابير الأخرى المنصوص عليها في القانون التوجيهي.	3	7. اللغات الوطنية : تفعيل التعليم باللغات الوطنية دون تأخير وتطبيق التدابير اللغوية المنصوص عليها في القانون بهذا الشأن.
تشجع الوزارة ممارسة النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية.	1	8. البيئة المدرسية : تعزيز بيئة صحية عبر النشاطات الرياضية والثقافية، ونظافة المدارس.
ستكلف الوزارة الخلية الوطنية للتقييم بإجراء دراسة شاملة حول تحصيل التلاميذ في التعليم القاعدي، في ضوء نتائج شهادة ختم الدروس الابتدائية، وامتحان الالتحاق بالسنة الأولى الإعدادية وشهادة ختم الدروس الإعدادية.	2	9. التحصيل الدراسي : إجراء دراسة حول تحصيل التلاميذ في الطورين الابتدائي والإعدادي لتحديد الصعوبات القائمة.



10. التعليم عن بُعد : تعزيز التعليم عن بُعد للتحضير لامتحانات الوطنية	2	ستعزز الوزارة التعليم عن بُعد مستعينة بمدارس تكوين المعلمين للتحضير لمسابقات الالتحاق بالسنة الأولى الإعدادية وامتحانات شهادة ختم الدروس الإعدادية.
11. قاعدة البيانات : إنشاء قاعدة بيانات موثوقة وفعالة لإدارة وتسيير النظام التربوي.	2	ستعمل الوزارة بالتعاون مع الوكالة الوطنية للإحصاء على تعزيز فعالية السراج دعما للتخطيط.
12. النصوص التنظيمية : ضبط هيكلية الوزارة بما يتوافق مع الإصلاح ومراجعة النصوص التنظيمية الاستيعابية.	1	لم يتم بعد القيام بذلك.
13. اللامركزية: تعزيز اللامركزية والتسيير التشاركي وتحسين الحكامة المدرسية.	2	تسعى الوزارة لتعزيز اللامركزية والتسيير التشاركي.
14. إعادة الاعتبار لمهنة التدريس : جعل مهنة التعليم أكثر جاذبية (الرواتب، المسار المهني، ظروف العمل).	4	شرعت الوزارة في اتخاذ إجراءات لإعادة الاعتبار إلى مهنة التعليم وجعلها أكثر جذبا عبر تحسين الرواتب، والعلاوات، والمسارات المهنية، وظروف العمل والرعاية الاجتماعية.
15. تمويل التعليم : زيادة وتنوع مصادر تمويل التعليم القاعدي.	2	يجري التخطيط لمزيد من الإجراءات في هذا المجال.
16. الخريطة المدرسية للمرحلة الثانوية: مراجعة الخريطة المدرسية وتوفير السكن الداخلي والمنح الدراسية.	1	يجري التخطيط لمزيد من الإجراءات في هذا المجال.
17. أقطاب التعليم الثانوي : إعداد النصوص التنظيمية لإرساء أقطاب التعليم الثانوي.	1	ستعمل الوزارة، بالتعاون مع القطاعات المعنية، على إعداد النصوص التنظيمية لتحديد معايير وآليات إرساء أقطاب التعليم الثانوي.
18. إصلاح البكالوريا : إجراء دراسة لإعادة هيكلة البكالوريا وتحسين نسب النجاح فيها	1	ستعمل الوزارة على إجراء دراسة وطنية لإعادة هيكلة البكالوريا.
19. التكوين المستمر: دراسة الاحتياجات في مجال التكوين وتنفيذ خطة لتعزيز القدرات.	1	ستجري الوزارة مسحاً لاحتياجات الطواقم التربوية في مجال التكوين وتحسين الخبرة، ثم تقوم بالتنفيذ عبر الصيغ الحضورية وعن بُعد.
20. الإطار القانوني :مراجعة تنظيم التعليم الخاص لمواءمته مع القانون التوجيهي.	3	اتخذت الوزارة ذلك من خلال المرسوم رقم 2025 - 150 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2025.
21. عقود البرامج : إبرام عقود برامج مع دفاتر شروط واضحة للمؤسسات الخاصة.	1	ستقوم الوزارة تدريجياً بتطبيق عقود برامج مع المؤسسات الخاصة، مصحوبة بدفاتر شروط دقيقة وآليات متابعة وتقييم منتظمة.



22. المدارس المعتمدة : التكليف بإنجاز دراسة حول تأثير المدارس المعتمدة.	1	ستسعى الوزارة إلى إجراء دراسة حول تراخيص المدارس المعتمدة لتقييم مدى تأثيرها على الرأي العام وعلى ديناميكية المدرسة الجمهورية.
23. تمدرس الفتيات : تسريع الإجراءات المبرمجة لتعزيز تعليم الفتيات، خصوصاً في المناطق الريفية.	4	سُرعت الوزارة تنفيذ إجراءات الخطة الثالثة لتطوير القطاع التربوي لتعزيز تمدرس الفتيات، خاصة في المناطق الريفية، عبر: تحسين الأمن، والبيئة المدرسية، ودروس التقوية، والتحسيس والتوعية.
24. استراتيجية النوع الاجتماعي: إعداد استراتيجية وطنية للقضاء على الفوارق بين الجنسين في الوسط التربوي.	2	ستضع الوزارة، وفق نهج تشاركي، استراتيجية وطنية لمكافحة الفوارق بين الجنسين في الوسط الدراسي.
25. دليل الميزانية الحساس للنوع الاجتماعي : إعداد وتعميم دليل لصياغة ميزانيات تراعي النوع الاجتماعي.	1	ستعمل الوزارة على إعداد دليل وطني للميزانية الحساسة للنوع الاجتماعي.
26. البيانات الشاملة : دمج مؤشرات حول الإعاقة ووضع اللاجئين في قواعد البيانات.	1	ستُدْمج الوزارة، ضمن السراج، مؤشرات خاصة بالإعاقة ووضع اللاجئين.
27. إمكانية الولوج : تكييف البنية التحتية لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.	2	ستضمن الوزارة أن تشمل البنى التحتية الجديدة والإصلاحات التسهيلات المناسبة للأطفال ذوي الإعاقة وفق معايير الولوج المعتمدة.
28. التعليم الشامل : وضع استراتيجية للتعليم الشامل لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.	1	ستقوم الوزارة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، بإعداد استراتيجية وطنية للتعليم الشامل.
29. إدارة الإصلاح : إعادة تنشيط إدارة الإصلاح عبر مراجعة الهيئات القيادية وضمان فعاليتها.	1	ستسعى الوزارة لإعادة تنشيط قيادة إصلاح النظام التعليمي عبر مراجعة نصوص اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح واللجنة الوطنية للمناهج، وإنشاء هيئة مستقلة للمتابعة والتقييم بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم.
30. اللامركزية الفعلية : تأسيس لامركزية فعلية تضمن نقل المهام والموارد.	2	ستنفذ الوزارة لامركزية تدريجية وفعالة مع نقل تدريجي للمهام والموارد.
31. طاولة مستديرة للتمويل : تنظيم طاولة مستديرة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الثالثة من البرنامج الوطني	1	لم يتم تنظيم هذه الطاولة المستديرة
32. صندوق خاص : إنشاء صندوق خاص للتعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية.	1	ستدعم الوزارة، بالشراكة مع وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، إنشاء صندوق خاص لتطوير التعليم ما قبل المدرسي وتعزيز المدرسة الجمهورية.



33. توزيع الموارد : ضمان توزيع الموارد بشكل عقلاني وفق الأولويات التربوية.	2	ستضمن الوزارة توزيعاً عادلاً ورشيداً للموارد المخصصة للتعليم وفق أولويات التعليم القاعدي الشامل والجيد.
34. إضفاء الطابع الأخلاقي على التسيير: وضع قواعد للشفافية، والمساءلة، وتعزيز الرقابة.	2	ستتخذ الوزارة التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية، والنزاهة، وترشيد تسيير النظام التربوي عبر أدلة واضحة، وآليات للمساءلة، وتعزيز نظم الرقابة.
35. ديناميكية المدرسة الجمهورية : تطبيق شروط الالتحاق بالمدارس القنصلية والمعتمدة ومتابعة التسجيلات في المدرسة العمومية.	2	ستسهر الوزارة على احترام شروط الالتحاق بالمدارس القنصلية والمعتمدة ومتابعة تسجيل الأطفال الموريتانيين في التعليم العام للحفاظ على ديناميكية المدرسة الجمهورية.
36. التعايش المشترك : وضع استراتيجية لتعزيز العيش المشترك وتوطيد الوثام الاجتماعي عبر التعليم.	1	ستضع الوزارة استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد لتعزيز العيش المشترك والوثام الاجتماعي.
37. الشراكة : تأسيس شراكة استراتيجية مع الوكالة الوطنية للإحصاء لضمان إنتاج بيانات موثوقة.	1	ستؤسس الوزارة شراكة استراتيجية مع الوكالة الوطنية للإحصاء.
38. توظيف المتخصصين : اكتب إحصائيين، وديموغرافيين، وخبراء اجتماع في القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين.	1	ستقوم الوزارة بتوظيف متخصصين (إحصائيين، وديموغرافيين، وخبراء اجتماع) لتعزيز التسيير التقني واستغلال السراج.
39. التقارير السنوية : إلزام الوزارات بتقديم تقرير سنوي شامل عن تنفيذ خطط العمل.	1	ستعد الوزارة تقريراً سنوياً شاملاً حول تنفيذ خطط العمل وسير السنة الدراسية، موجهاً لرئاسة الوزراء والشركاء المعنيين.
40. مواقع الإنترنت : إنشاء وتحديث مواقع الوزارات لتسهيل الولوج إلى المعلومات.	4	تحديث موقع الوزارة على الإنترنت عملية مستمرة، تجري بمساعدة تقنية من وزارة الرقمنة، مع مسؤولية الوزارة عن المحتوى ونشره.
41. النصوص الخاصة بالموظفين : إعداد نص تنظيمي خاص بوضعية طواقم التربية والتعليم.	1	ستعد الوزارة، طبقاً للقانون التوجيهي، نصاً تنظيمياً لتحديد وضعية خاصة لموظفي التعليم وتعزيز مكانتهم ضمن أسلاك الوظيفة العمومية.
42. تسيير قائم على النتائج : اعتماد نظام للتسيير مبني على النتائج.	1	ستدمج الوزارة ضمن السراج وحدة جديدة للتسيير الذي توجهه النتائج.
43. سياسة العلوم والرياضيات والتكنولوجيا : اعتماد سياسة استراتيجية لتدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.	2	ستعتمد الوزارة سياسة وطنية لتعزيز تعليم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا مع إطار استراتيجي قصير ومتوسط وطويل المدى.
44. رقمنة التعليم : إعداد سياسة رقمية لدمج التعليم عن بُعد.	4	أنشأت الوزارة نظاماً مبتكراً ومتعدد الوسائط للتعليم عن بُعد، يشمل: (أ) الاجتماع عبر تقنية الاتصال



المرئي بالاعتماد على بنية مركزية في نواكشوط لتنسيق اللقاءات وتسييرها، وشبكة جهوية من 12 قاعة متعددة الوسائط مجهزة للتفاعل التربوي؛ (ب) تجهيز 20 مؤسسة ثانوية بأجهزة EDbox الرقمية التي تتضمن موارد تعليمية واسعة بما فيها الكتب المدرسية الصادرة عن المعهد التربوي الوطني وبرنامج اسويد، وتعمل هذه الأجهزة دون اتصال بالإنترنت؛ (ج) تزويد مدارس تكوين المعلمين الخمسة بأجهزة EDbox لتعزيز توفر الموارد التعليمية المهنية؛ (د) إنشاء منصة متخصصة لصالح الأقسام المترشحة للباكالوريا وشهادة ختم الدروس الإعدادية، ومنصة خاصة للصف السادس الابتدائي لدعم التعلم.		
ستضع الوزارة، بالاشتراك مع وزارة المالية، آليات تطبيق الإعفاء الضريبي للمدارس الخاصة بشرط استقبال أطفال من أسر محرومة أو ذوي إعاقة.	1	45. الإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص : وضع آليات للإعفاء الضريبي مقابل توفير مقاعد مجانية في المدارس الخاصة لأبناء الفئات الهشة.
تنوي الوزارة القيام بذلك.	3	46. تمويل الإصلاح : ضمان تمويل تعميم التعليم الإلزامي والإصلاح عبر برامج أطر النفقات على المدى المتوسط وقوانين المالية.



4. وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف: 2023/24

الملاحظات	مستوى الإنجاز	التوصيات
في المراحل الأخيرة.	4	1. إنشاء وكالة التمكين وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2019-2030.
لم تُنفذ بعد.	1	2. تعزيز مشاركة وزارة التكوين المهني في الإصلاح التربوي.
بدء مرحلة التنفيذ.	2	3. تكثيف وتنويع عرض التكوين بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.
الدراسة مُنجزة وتم توقيع اتفاقية تمويل مع البنك الإسلامي للتنمية بشأن قطبي دارالنعيم والميناء.	4	4. تطوير أقطاب إقليمية للتكوين ذات جودة عالية مع اعتماد نظام ضمان الجودة.
تمتلك الوزارة موقعًا إلكترونيًا ومنصة متخصصة في التكوين المهني.	2	5. وضع نظام معلومات وتوجيه مهني فعال.
توجد مؤسسات تكوينية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نواكشوط ونواذيبو.	3	6. دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع برامج التكوين.
توجد إرادة قوية للتنفيذ.	2	7. تنويع وزيادة التمويل المخصص للتكوين التقني والمهني.
توجد إرادة قوية للتنفيذ.	2	8. تعزيز الشراكة مع الوكالة الوطنية للإحصاء والدراسات الديموغرافية لضمان توافر بيانات موثوقة.
لم يتم ذلك بعد.	1	9. توظيف خبراء في الإحصاء والعلوم الاجتماعية.
تُعَدُّ مؤسسات التكوين المهني تقارير سنوية تُرفع إلى مجالس إدارتها.	3	10. تعميم تقارير الأنشطة السنوية للوزارة.
تمتلك الوزارة موقعًا إلكترونيًا وظيفيًا وديناميكيًا.	4	11. تحديث المواقع الإلكترونية القطاعية.
لم يُنفذ ذلك بعد.	1	12. اعتماد وضعية تنظيمية خاصة للعاملين في مجال التعليم والتكوين.
لم يُنفذ بعد.	1	13. تطبيق نظام تسيير قائم على النتائج.
لم تعدّ بعد.	1	14. إعداد استراتيجية رقمية لتحديث التعليم / التكوين ودمج التعليم الرقمي.

5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 2023 / 24

الملاحظات	مستوى الإنجاز	التوصيات
تم افتتاح تكوينات في الطب وجراحة الأسنان بكلية الطب والصيدلة وجراحة الأسنان، وإعادة التنظيم والافتتاح الفعلي لمدرسة نواكشوط للأعمال، وإطلاق ماستر في الذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للرقمنة وماستر في الترجمة لدى المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية؛ كما شمل الأمر إصلاحات بالمدرسة العليا للتعليم عبر 8 شعب تعليمية جديدة، وشهادات ماستر، وفصول تحضيرية للتبريز.	4	1. تنويع العرض التدريبي نحو التخصصات المهنية بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية.
تم في 2023 تنظيم صالون مخصص لتوجيه حاملي البكالوريا الجدد؛ وفي 2025 تم إطلاق منصة لإرشاد طلاب البكالوريا والليسانص ومنحهم منحاً دراسية.	2	2. تعزيز التوجيه الأكاديمي وآليات الدعم البيداغوجي للطلاب.
- إنشاء مركز البيداغوجيا الجامعية. - مشروع أخيلوس في 2025 بدعم من اليونسف وأكريل لتسهيل تعلم اللغات.	2	3. عصنة تسيير المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف التدريس.
لم يتم تحقيق ذلك بعد، لكن تم افتتاح UniPod موريتانيا عام 2024 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 2025 افتتحت وكالة التشغيل مكتباً للتشغيل داخل جامعة نواكشوط (انظر أعلاه).	2	4. توحيد نظام المعلومات وإنشاء مرصد وطني لإدماج الخريجين في سوق العمل.
لم يُنجز ذلك بعد.	1	5. إشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالكامل في تنفيذ الإصلاحات التعليمية.
هناك إجراءات متوقعة في هذا الصدد.	2	6. فتح المجال أمام المجتمع العلمي وإنشاء فضاء مشترك للبحث.
نتيجة محدودة الميزانية (انظر أعلاه)، سيكون من الصعب توقع نتائج إيجابية على المدى القصير.	1	7. الاستثمار في البحث العلمي بوصفه رافعة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي.
جرى في 2024 افتتاح UniPod بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفي 2025 افتتاح مكتب التشغيل بجامعة نواكشوط.	2	8. تطوير برامج دعم الابتكار والحاضنات وقطاع الشركات الناشئة (Startups).
باستثناء بعض المبادرات الفردية، القطاع الخاص والشركاء الفنيون والماليون لا يُبدون حماساً كبيراً في مجال البحث والابتكار؛ وفي ظل الميزانية الضعيفة المخصصة من الدولة، يصعب توقع آثار إيجابية ملموسة على خلق فرص التشغيل وزيادة الثروة.	2	9. زيادة وتنويع تمويل البحث العلمي.

10. إسناد المزيد من الدراسات الاستراتيجية إلى الجامعات الوطنية.	2	هذا المقترح يمكن أن يكون نقطة في جدول أعمال المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار في دورة قادمة.
11. تعزيز الشراكة مع الوكالة الوطنية للإحصاء لضمان توفر بيانات موثوقة.	1	لم يتم ذلك بعد.
12. إلزام القطاعات الوزارية بإعداد تقارير سنوية.	2	هذه التقارير مطلوبة بموجب التعميم رقم 0019 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2022. وفي الوقت الراهن تقوم خلية تنسيق متابعة الأنشطة القطاعية بإعداد التقرير وإرساله إلى الوزير في نهاية كل شهر.
13. تحديث المواقع الإلكترونية القطاعية لتسهيل الولوج إلى المعلومات.	4	موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.mov.mr
14. اعتماد وضعية خاصة لطواقم التعليم والتكوين ضمن أسلاك الوظيفة العمومية.	4	يتم تسيير الأساتذة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفق النصوص التالية: (أ) المرسوم رقم 2006-126 الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 2006 المعدل، الذي يتضمن نظام الأساتذة الباحثين والاستشفائيين الجامعيين؛ (ب) المرسوم رقم 2024-0011 الصادر بتاريخ 16 يناير 2024، الذي يلغى ويحل محل المرسوم رقم 2006-136، المتضمن النظام الخاص لأسلاك المدرسين التكنولوجيين. (ج) المرسوم رقم 2020-144 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2020، المتضمن للنظام الخاص لسلك الباحثين.
15. تنفيذ نظام تسيير قائم على النتائج	1	لم يُنجز حتى الآن.
16. تطوير سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا.	2	باستطاعة الوزارة المساهمة عبر المدرسة العليا للتعليم في تكوين أساتذة متميزين في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا.
17. وضع استراتيجية للرقمنة في مجال التعليم والتكوين.	3	سيتم قريباً تفعيل بوابة رقمية أطلقتها وزارة التعليم العالي. أما جامعة نواكشوط فمزودة بمركز التعليم عن بُعد (الذي كان سابقاً فرعاً للجامعة الإفريقية الافتراضية) والذي بدأ نشاطه عام 2016.
18. دراسة إشكالية اللامركزية في التعليم العالي.	3	الدراسة لم تُنجز بعد، لكن تم اتخاذ إجراءات ملموسة: معاهد عليا في تيجكجة وكيفة؛ ومدارس عليا في النعمة وكيهيدي، وجامعة نواذيبو، إلخ.

المحور الثاني :

تركيز بنائي على «التعليم ما قبل المدرسي»
و«المدرسة الجمهورية»







المحور الثاني - تركيز بنائي على "التعليم ما قبل المدرسي" و"المدرسة الجمهورية"

القسم الأول - مقدمة عامة

1.1. السياق: إصلاح جذري في وسطٍ يطبعه التباين

يُشكل إصدار القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني رقم 023-2022 نقطة تحولٍ حاسمة في تطوّر المنظومة التعليمية الموريتانية وفي تاريخ البلاد الحديث. فهذا القانون الطموح، الذي نتج عن توافق وطني واسع، يهدف إلى: (أ) إصلاح جذري لنظام تعليمي اتّسم على مدى فترات طويلة بأشكالٍ تباينٍ هيكلية، وتفاوتٍ في الجودة، و(ب) قدرة متواضعة على الحد من الفوارق الاجتماعية، وتزويد سوق العمل بموارد بشرية مؤهلة تتناسب مع استثمارات الدولة في هذا القطاع على مدى عقود.

لقد كشف التشخيص الذي مهّد للإصلاح عن تحدياتٍ جوهرية من أبرزها: انخفاضٌ حاد في معدل الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة، وعدم اكتمال الالتحاق بالمدارس الابتدائية، واستمرار أشكال التفاوت الاجتماعية والجهوية، وضعف الأداء الأكاديمي، حيث لا يزال غالبية الأطفال في نهاية المرحلة الابتدائية غير متمكّنين من القراءة بمستوى يتناسب مع أعمارهم. وتؤكد هذه الملاحظات على الحاجة الملحة لاستعادة العهد الجمهوري من خلال التعليم، باعتباره الأداة الوحيدة القادرة على تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية. وفي هذا السياق، يتنّزل مسعى القانون 023-2022 إلى بناء "مدرسة جمهورية" قادرة على ضمان العدالة والوحدة الوطنية والجودة للجميع، بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة التي تعتبر أساساً الهرم التعليمي.

2.1. مبررات التركيز على "المدرسة الجمهورية" و"مرحلة ما قبل المدرسة"، بوصفهما ركيزتين استراتيجيتين متلازمتين

لماذا التركيز على "المدرسة الجمهورية" و"مرحلة ما قبل المدرسة"؟
مرحلة ما قبل المدرسة هي القاعدة الأساسية، و"الخطوة الأولى" لهذه المدرسة الجمهورية التي تمثّل الساحة التي تُخاض فيها المعركة الأولى من أجل تكافؤ الفرص. فالطفل المستفيد منها يدخل النظام أقوى وأوفر حظاً. والمدرسة الجمهورية، بدورها، هي العمود الفقري للمشروع المجتمعي. إنها تُجسّد وعْد العدالة والوحدة الوطنية والحراك الاجتماعي من خلال الجدارة.

بمعنى آخر:

- تُعدّ مرحلة ما قبل المدرسة الركيزة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص. ويُعدّ الاستثمار في الطفولة المبكرة السياسة الأكثر فعاليةً ومردوديةً لكسر حلقة الفقر وإعداد جميع الأطفال للولوج بنجاح إلى التعليم النظامي. وهو الشرط الأساسي كي تعمل المدرسة الجمهورية على أساس من المساواة. لذا يجب أن تشارك جميع الأسر في هذا الجهد من خلال تسجيل أطفالها في رياض الأطفال العمومية أو الخاصة أو المجتمعية.



- تعتبر المدرسة الجمهورية أساس المواطنة والوحدة. ومن خلال إعادة بناء التماسك الاجتماعي في المرحلة الابتدائية عبر نظام تعليمي عمومي عالي الجودة ومجاني ومتاح للجميع، تهدف السلطات العمومية إلى سدّ الفجوات وبناء هوية وطنية مشتركة. ولهذا الغرض أصبحت المدرسة الجمهورية خيارًا سياسيًا رئيسيًا ومسؤولية مشتركة بين أولياء الأمور.

يُهيئ التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة الأطفال لتكافؤ الفرص منذ الصغر، بينما تُعزز المدرسة الجمهورية هذه الفرص من خلال بناء المواطنة وتوطيد الوحدة الوطنية. ويتيح لنا التحليل المشترك لهاتين الركيزتين تقييم ما إذا كان الإصلاح يعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة (من خلال مرحلة ما قبل المدرسة) مع بناء الإطار اللازم لتصحيح أشكال التفاوت بشكل مستدام (من خلال المدرسة الجمهورية).

ودون محاولة إجراء تقييم رسمي، من المشروع التساؤل: منذ البدء في تطبيق إصلاح النظام التربوي الوطني، ما التقدم المحرز في إقامة "المدرسة الجمهورية" وإرساء "نظام التعليم ما قبل المدرسي"، على نحو ما ينص عليه القانون التوجيهي 2022-023؟ ما التحديات المتبقية؟ وفيما يتعلق بالمقارنات المعيارية، ما هي الدروس المستفادة من التجارب الأجنبية في هذا الشأن، وخاصة على مستوى شبه المنطقة؟ وأخيرًا، ما الأولويات الملحة التي يتعين على النظام التربوي الوطني معالجتها لتعزيز الإنجازات وتسريع وتيرة التنفيذ؟

3.1. الأهداف

يهدف هذا القسم، عبر رصد مجموعة من المؤشرات ذات الصلة، إلى تقييم التقدم المحرز وإبراز التحديات التي تواجه التعليم ما قبل المدرسي والمدرسة الجمهورية منذ عام 2022، وتحديد الفجوات الملاحظة، واقتراح توصيات عملية لتعزيز الإصلاح وإثراء النقاش العام والعمل السياسي.

4.1. المنهجية

يستند التحليل إلى فحص النصوص التشريعية والاستراتيجية، واستغلال البيانات الإحصائية وتقييم أشكال التعلم، والمقارنة مع التجارب الدولية ذات الصلة، ودمج التصورات والشهادات الميدانية التي تعكس واقع الإصلاح.

5.1. المقارنة المرجعية الدولية: استخلاص الدروس من التجارب الأخرى

تبرز دراسة التجارب الأجنبية العديد من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها موريتانيا:

- المدرسة الجمهورية: تُظهر البرامج المُنفّذة في السنغال وتونس والمغرب وكندا أنّ جودة التدريس والحكامة المحلية والتكوين المستمر رافعات أساسية لتعزيز المواطنة وتقليص نسب التسرب الدراسي.
- التعليم ما قبل المدرسي: تسلط هذه التجارب الضوء على أهمية القيادة المؤسسية القوية، والتمويل العمومي المستقر، والاستمرارية التعليمية بين مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلة التعليم الابتدائي، لا سيما من خلال مقارنة منهجية منسجمة وشاملة.

وتُوفر هذه النتائج معالم مرجعية قيمة لتوجيه المنظومة التربوية الموريتانية وتحسينها، ومواءمة الممارسات الوطنية مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات الإقليمية.



القسم الثاني - المدرسة الجمهورية في موريتانيا: الرهانات، الحصيلة، والتحديات

1.2. التعريف، المبادئ، والقيم: مثال يُحتذى به

المدرسة الجمهورية الموريتانية، كما يكرّسها القانون التوجيهي 2022-2023، ليست مجرد شبكة من المؤسسات العامة. إنها تُجسد مشروعًا مجتمعيًا قائمًا على ميثاق مدني متجدد، يهدف إلى بناء أمة موحّدة، شاملة، قائمة على الجدارة. وهي تستند إلى أسس أخلاقية وقانونية واجتماعية.

القيم المؤسّسة:

إنها تركز على مجموعة من القيم والمبادئ:

- الإنصاف وتكافؤ الفرص لتصحيح الفوارق الهيكلية وضمان حصول الجميع على نقطة انطلاق واحدة في سعيهم نحو النجاح الدراسي والاجتماعي: توفير فرص نجاح متساوية لكل طفل من خلال التعليم، وذلك بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو مكان ميلاده أو جنسه. هذا هو مبدأ التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأكثر هشاشة.
- التضامن والتماسك الاجتماعي من أجل التزام جماعي بنجاح كلّ طفل: المدرسة هي بوتقة تكوين الوعي الوطني، المتسامية على الانقسامات العرقية والقبلية والاجتماعية. فهي تُعلّم "العيش معًا" في ظل احترام الاختلافات.
- الجدارة: يُبنى التقدير على الجهد الفردي والعمل والموهبة، وليس على الامتيازات الموروثة.

المبادئ التوجيهية (القانون 2022-2023):

- الشمولية والمجانية: يُعدّ الوصول إلى التعليم العمومي حقًا أساسيًا. ولكي يتحقق ذلك، على الدولة أن تسهر على ضمان حرية الولوج إلى التعليم الإلزامي من سن السادسة إلى الخامسة عشرة، واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقه بفعالية.
- الجودة للجميع: المطالبة بتعليم جيد في جميع المدارس، دون استثناءات إقليمية أو اجتماعية.
- الوثام الوطني: بناء مواطنة موريتانية مشتركة، معترزة بتراثها ومنفتحة على العالم.
- مكافحة الإقصاء: منع التسرب المدرسي وتوفير مدرسة الفرصة الثانية.

2.2. المعاينة: بين ديناميكيات الإصلاح والمقاومة الهيكلية

بعد ثلاث سنوات من اعتماد القانون التوجيهي 2022-2023، لا مريّة في أنّ إرساء المدرسة الجمهورية في موريتانيا قد أحرز تقدما حقيقيا، لكنه لا يزال يعاني في الوقت ذاته من معوقات هيكلية يتعيّن التغلب عليها.

1.2.2. زخمٌ إصلاحي كبيرٌ على كافة المستويات

1.1.2.2. ترسيخ الرموز الجمهورية: بوتقةٌ وطنيةٌ تتبلور

يُركز تطبيق القانون التوجيهي في جوهره على بناء مدرسةٍ لا تمثل مجرد مكانٍ للتعلّم، بل عاملٌ وحادّةٌ وطنيةٌ وتماسكٌ اجتماعيٌ كذلك. وفي بلدٍ غنيٍّ بالتنوع الثقافي واللغوي، يتحقق هذا الطموحُ بشكلٍ ملموسٍ من خلال الترويج المدرّوس والمنهجي للرموز الجمهورية في البيئة المدرسية. فهذه الرموز، ليست مجرد إجراءات شكلية، وإنما يتم ترسيخها كطقوس بنائية تهدف إلى تجسيد المثل الجمهورية وتكوين وعيٍ مدنيٍ مشتركٍ منذ نعومة الأظافر.

يقوم النظام، المُطبّق حاليًا في أكثر من 70% من المدارس وفقًا لبيانات القطاع لعام 2024، على ثلاثة ركائز متكاملة: رفع العلم الوطني أسبوعيًا، والأداء الجماعي للنشيد الوطني، واعتماد الزي المدرسي على نطاق واسع. ولكلٍّ من هذه الطقوس دورٌ مميزٌ وجوهريٌّ في تنشئة الأطفال اجتماعيًا:

- يُرسّخ حفلُ رفع العلم، في لحظةٍ من الجلال والتأمل، احترامَ رموز الوطن، ويُجسّد الانتماء إلى مجتمع يتجاوز الخصوصيات المحلية.
- يُعَدّ أداء النشيد الوطني، بدوره، فعلًا يُجسّد التمسك الجماعي بروايةٍ وطنيةٍ مشتركة، تُعزّز الشعور بالانتماء والفخر المدني.
- أما الزي المدرسي، فإنه يُعَدّ - إلى جانب هدفه المتمثل في محو المعالِم الاجتماعية والاقتصادية التمييزية - أداةً قويةً للمساواة وعلامةً على الهوية المشتركة، إذ يُقلّل من الفوارق ويؤكد على مساواة التلاميذ في التمتع بالخدمة التعليمية العمومية.

يتجاوز أثر هذه السياسة الرمزية مجرد الانصياع للأوامر، مسهمًا في بناء ثقافةٍ مدنيةٍ وهويةٍ وطنيةٍ مشتركة. ومن خلال ترسيخ هذه الممارسات، تُصبح المدرسة "مؤسسةً أما"، تدمج الأفراد في النسيج الاجتماعي، وتُجسّد الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لا سيما في المناطق الريفية أو النائية حيث تشكّل الوسيلة الأساسية للاندماج. ولضمان استدامتها ومنعها من أن تُصبح مجرد إجراءات شكلية، يجب تأطير هذه الممارسات: من حيث تدريب المعلمين والمُشرفين على تطبيقها تربويًا، ودمج الرموز الجمهورية في المناهج الدراسية بطريقة متعددة التخصصات.

وهكذا، ومن خلال هذه السياسة الاستباقية، يُرسّخ النظام المدرسي الموريتاني مكانته كبوتقةٍ انصهارٍ جمهوريةٍ فاعلة. فهو لا ينقل المعرفة فحسب، بل يُنشئ مواطنين مُدركين لحقوقهم ومسؤولياتهم، مُؤخّدين برموز وقيمٍ مشتركة. وهذا التعهد "ببناء الأمة" من خلال التعليم شرطٌ أساسيٌّ لترسيخ "العقد الاجتماعي" وضمان استدامة "مشروع وطني" شامل وموحد.

2.1.2.2. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي

يُمثل دخول قانون 2022-023 حيز التنفيذ خطوةً تاريخيةً إلى الأمام، إذ يُوفّر إطارًا طموحًا لإصلاح نظام التعليم. وقد رافق تنفيذه عملٌ تنظيميٌّ هامٌ في العامين الدراسيَيْن 2022/2023 و2023/2024:

- مراجعة/نشر نصوصٍ رئيسيةٍ حول معايير تعيين المعلمين وترقيتهم.
- تدابير تحفيزيةٌ مُصمّمةٌ لتحسين جودة الخدمات وترشيد استخدام الموارد البشرية.
- إنشاء هيئتين مُتخصصتين في مجال الحكامة هما: اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح واللجنة الوطنية للمناهج.



- إطلاق دراساتٍ استراتيجية لتدريس الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا واللغات الأجنبية، ولمراجعة نظام التعليم الخاص لمواءمته مع القانون التوجيهي 023/2022؛
- حصر التعليم الابتدائي تدريجياً على المدرسة العمومية منذ 2022 مما أدى إلى زيادة في نسبة الالتحاق قدرها 5.2% (المجلس الأعلى للتهذيب 2024)، مما يُمثل تحوُّلاً عن نهج التعليم الخاص نحو نموذج الخدمة العامة.

3.1.2.2. الجهود المبذولة في البنية التحتية، والولوج إلى التعليم، وتحقيق المساواة: تقدُّم ملحوظ ولكنه غير كافٍ في مواجهة التحديات

أطلق الإصلاح سياسةً استباقيةً لتصحيح الاختلالات الجهوية التاريخية، من خلال استثمارات مُوجهة إلى المناطق الأكثر عزلة. وهكذا، تم في العام الدراسي 2022-2023 وحده، ترميم 217 فصلاً دراسياً وبناء 89 فصلاً جديداً (وزارة التربية، 2023)، بشكل رئيسي في ولايات مثل لعصابة، وغورغول، وغيديماغا. وقد دُعم هذا الزخم بزيادة غير مسبوقه بلغت 61.4% في ميزانية الاستثمار بوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي لعام 2024، والتي بلغت 196.5 مليون أوقية جديدة (قانون المالية 2023 و2024)، مما يُظهر أولوية مالية واضحة لتطوير البنية التحتية التعليمية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود، وإن كانت ملموسة، لا تزال تُواجه صعوبات في معالجة العجز الهائل في البنية التحتية الموروثة عن سنواتٍ من نقص الاستثمار. ففي عام 2024، كانت 60% من المدارس الابتدائية تعمل بمرافق وُبنِي غير مكتملة (الفئة ج)، ولا تزال البلاد تواجه نقصاً بمقدار 3197 حجرة دراسية (السراج 2024). ولا يزال ضمان الولوج إلى نظام مدرسي فعال يوفر ظروفاً تعليمية لائقة للجميع يشكل تحدياً كبيراً. وتتمثل الأولوية في هذا الشأن في الحفاظ على الجهود المبذولة على المستوى المالي مع تنفيذ تخطيط دقيق في الوقت نفسه، لا سيما من خلال خريطة مدرسية مُنقّحة. ويُعد البرنامج الاستعجالي لعام 2025 استجابة فعالة للمساعدة في معالجة هذا الوضع.

4.1.2.2. تقدُّم ملحوظ في المساواة بين الجنسين

أحرزت موريتانيا تقدُّماً ملحوظاً في تعليم الفتيات، حيث يشكّل الآن أغلبية التلاميذ في جميع مراحل التعليم. وقد تحقّق تكافؤ تام بين الجنسين في التعليم الابتدائي منذ عام 2012. والأهم من ذلك، أن الفتيات يُشكلن الآن غالبية التلاميذ في التعليم الثانوي، حيث يُمثلن 54.2% من إجمالي الدارسين في المرحلة الإعدادية و54.5% في المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2023/2024 (السراج 2024). ويُعزى هذا التوجُّه الإيجابي إلى سياسات استباقية ومُستهدفة.

لقد ساهمت عدة تدخلات مُوجهة في تحسين ولوج الفتيات إلى التعليم وجودته في مختلف المجالات. ففي مجال التكوين، اتُّخذت إجراءات في كلٍّ من التكوين الأولي للمعلمين، من خلال مدارس تكوين المعلمين، وفي التكوين المستمر، لتعزيز مهارات المعلمين وتلبية الاحتياجات الخاصة للفتيات بشكل أفضل. ودُعم تحسين ظروف التعلُّم من خلال توزيع الكتب المدرسية ودعمات التدريس، بما في ذلك الدروس المُعدّة مسبقاً. علاوة على ذلك، سهّلت تدابير الدعم، مثل الكفالات المدرسية وتوفير الزي المدرسي، حضور الفتيات واستبقائهن في الدراسة. وقد ضمنت بعثات التفتيش والإشراف جودة التدريس والتنفيذ السليم لهذه التدابير.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يُخفي هذا النجاح الكمي في مجال الولوج إلى التعليم نقاط الضعف المزمنة، لا سيما فيما يتعلق باستبقاء الفتيات ونجاحهن الدراسي. فالفتيات ما زلن يواجهن عوائق اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة، كما يشرح بذلك التفاوت في معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية.

5.1.2.2. مبادرات للرفع من جودة التعلم والموارد البشرية: خطوة أولى نحو الاستجابة الهيكلية

أطلق الإصلاح مبادرات أساسية لتحسين جودة التعلم وتأهيل المعلمين. وقد عالج توظيف 2500 معلم الزيادة الكبيرة في الالتحاق بالمدارس، إلا أن تزايد نسبة مقدمي الخدمات التعليمية (15.8% في المدارس الابتدائية) يؤكد على ضرورة تسريع التكوين الأولي للمعلمين وتعزيز مؤهلات هيئة التدريس.

على الصعيد التربوي، شهدت البلاد تقدماً مجتمعياً وتعليمياً كبيراً. ويمثل التطبيق التجريبي للتدريس باللغات الوطنية (البولارية، والسونينكية، والولوفية) تطوراً تربوياً هاماً.

ولعل العمل بعمق على محتوى المناهج هو أهم جهد هيكلي تم القيام به. فقد مكّن تصميم إطار مرجعي وطني للمناهج والدروس المقررة للسنوات الأولى من المرحلة الابتدائية من وضع الأساس اللازم لتنسيق المحتوى التعليمي وتحسينه بشكل منهجي. وتهدف هذه الأدوات إلى ضمان قاعدة مشتركة وعالية الجودة لتكوين جميع التلاميذ، بغض النظر عن المناطق التي يزاوون فيها الدراسة.

وفي إطار تنفيذ الإصلاح التعليمي للمدرسة الجمهورية، يستفيد هذا الجهد لتحديث التعليم من دعم فني ومالي كبير من الشركاء الفنيين والماليين، الذين تغطي تدخلاتهم نطاقاً واسعاً ومتكاملاً:

- دعم تحديث المناهج الدراسية: قدم مشروع C2D4/AFD وبرنامج التعلم التابع للوكالة الفرنسية للتنمية دعماً لمشروع تطوير الإطار المرجعي الوطني للمناهج الدراسية، بهدف مواءمة وتحديث العرض التعليمي وفقاً لمبادئ القانون 2022-023.
- تعزيز تعليم العلوم: تُعالج مبادرة "تحسين التعليم في دول الساحل الخمس" الفجوة في تدريس العلوم، مما يساعد على ضمان ولوج جميع التلاميذ إلى المواد الدراسية الأساسية بشكل عادل.
- تطوير الدعامات التعليمية: يُسهم إنتاج "الدروس المُعدّة مسبقاً" للسنتين الدراسيتين الأولى، وتطوير منصات تعليمية، بدعم من CapEd وPAIRE، في معالجة نقص موارد التدريس الموحدة وتعزيز الاتساق في مجال التدريس.
- تكوين المعلمين: يُعزز مشروع ASEM قدرات المعلمين، لا سيما في الولايات الأكثر حرماناً، مما يدعم تكافؤ الفرص وجودة التعليم في المدرسة الجمهورية.

تُظهر هذه التدخلات المتعددة إدراكاً جماعياً لأهمية الجودة والتعبئة الفعالة. ومع ذلك، من الضروري تعزيز تنسيق هذه المبادرات ودمجها في استراتيجية وطنية متماسكة ومستدامة، قادرة على تجاوز دورات المشاريع المؤقتة لإحداث تأثير مستدام على تعلم الدارسين.

2.2.2. تحديات كبيرة تستدعي تسريع وتيرة الإصلاح

1.2.2.2. إطار قانوني غير مكتمل: الحاجة الملحة إلى إصدار النصوص التطبيقية

لئن كان القانون 2022-023 يُمثّل خطوة أساسية إلى الأمام، إلا أن إمكاناته التحويلية لا تزال مرهونة إلى حد كبير باعتماد سلسلة من النصوص التطبيقية الأساسية. وبالتالي، ينطوي الإطار القانوني الحالي على ثغرات تنظيمية عديدة تُعيق التنفيذ الكامل للإصلاح وتؤلّد حالة من عدم اليقين القانوني لدى العاملين في الميدان.

- النصوص المنظمة لحكامة المؤسسات التعليمية (مجالس المدارس، والأسرة التربوية) ونظامها الداخلي (المواد 10، 11، 16)؛
- المراسيم التطبيقية المتعلقة بالتعليم القاعدي الإلزامي وتوسيع نطاقه ليشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عاماً (المادتان 26، 36)؛

- لوائح أساسية لعلم التربية، لا سيما فيما يتعلق بتدريس اللغات الوطنية والأجنبية، وهندسة اللغات، وتوحيد الكتب المدرسية (المواد 65، 66، 67، 47)؛
 - آليات الدعم والإنصاف، بما في ذلك الدعم الاجتماعي للتلاميذ الأكثر احتياجاً، والتعليم غير النظامي، وإدماج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (المواد 54، 55، 84)؛
 - نصوص تُنظّم تسيير الموارد البشرية (التكوين المستمر، والنظم الأساسية للمؤسسات، وأدلة المعايير المهنية) وتقييم النظام (المواد 77، 82، 86، 73، 74).
- يُمثّل غياب هذه النصوص التنظيمية عائقاً رئيسياً أمام التنفيذ المنسجم للإصلاح على مستوى التراب الوطني، مما يُكرّس الممارسات غير المتسقة ويُعيق التحديث الضروري للنظام التعليمي الموريتاني. علاوة على ذلك، يُعدّ التدقيق التنظيمي على المستوى المؤسسي، أمراً أساسياً لوضع هياكل تنظيمية أكثر ملاءمة لمتطلبات الإصلاح.

2.2.2.2. خريطة مدرسية غير متوازنة: تحدي التفاوت الجهوي

يتميز نظام التعليم الموريتاني بأشكال كبيرة من التباين على المستوى الجهوي، حيث لا يزال الحصول على تعليم جيد يعتمد بشكل كبير على مكان الإقامة. ويشكل هذا التفاوت عقبة كؤوداً أمام تطبيق نظام تعليمي عمومي عادل حقاً. وتعدّ مراجعة الخريطة المدرسية أمراً ضرورياً لنظام التعليم بأكمله، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التكوين التقني والمهني، بالإضافة إلى التعليم العالي، لضمان توزيع أفضل للموارد وتكافؤ فرص الاستفادة للجميع.

مشهد مدرسي ثنائي السرعة

- يكشف توزيع المدارس في جميع أنحاء البلاد عن ازدواجية مقلقة: تُصنّف 57.41% من المدارس الابتدائية (2092 مؤسسة) ضمن الفئة "ج" وفقاً لمصطلحات السراج، أي أن هياكلها غير مكتملة (أقل من 4 فصول دراسية) وغالباً ما تفتقر إلى حجرات دراسية كافية. وتتركز هذه المدارس في المناطق الريفية، حيث لا يلتحق بها سوى 21.31% من إجمالي عدد الدارسين (166.033 تلميذاً)، أي أقل من ربع إجمالي التلاميذ على المستوى الوطني.
- في المقابل، لا توفّر سوى 29.67% من المدارس (الفئة أ) بنيةً تعليميةً متكاملةً وبنيةً تحتيةً كافية. ومع ذلك، تستقبل هذه المدارس 66.21% من التلاميذ (515.766 تلميذاً)، مما يُسبب اكتظاظاً حاداً، لا سيما في المناطق الحضرية.

تحديات مخصوصة حسب السياق

- في المناطق الريفية، يُسبب انتشار المدارس الصغيرة ذات الهياكل غير المكتملة صعوبات جمة: انعدام الاستمرارية التعليمية جرّاء عدم اكتمال الأسلاك المدرسية؛
- انخفاض جدوى التفاعلات التعليمية مع نقص أعداد التلاميذ في كثير من الأحيان عن الحد الأدنى المطلوب لحدوث التفاعل التربوي؛
- سوء تسيير الموارد البشرية والمادية.

- في المقابل، تعاني المناطق الحضرية من اكتظاظ المدارس؛
- ازدحام الفصول الدراسية مع ارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلم؛
- صعوبة تسيير الهياكل التعليمية؛
- انخفاض محتمل في جودة التعلم بسبب اكتظاظ المدارس.

تباينٌ جهوي كبير

- تزداد حدة هذا التفاوت التعليمي بشكل خاص في بعض الولايات، مما يؤثر بشكل مباشر على ظروف التدريس:
- في ولايتي الحوضين، يُسجل أقل من 46% من التلاميذ في أكثر من ثلاثة أرباع المدارس؛
 - في لعصابة، يُسجل أقل من 34% من الطلاب في أكثر من 70% من المدارس.

نواقص الحلول المُطبقة

- أظهرت محاولات تصحيح الوضع من خلال تدابير مؤقتة محدوديتها:
- دمج بعض المدارس دون استيفاء الشروط اللازمة، مما يؤدي إلى معدلات تسرب هائلة؛
 - بناء الفصول الدراسية دون مراعاة معايير السلامة، وأحياناً من خلال ترتيبات إيجار غير مستقرة؛
 - كفالات مدرسية ذات حصص غذائية محدودة التنوع، مع وجود انقطاع متكرر في التموين.

نحو خريطة مدرسية مرشدة

- ينص القانون التوجيهي (المادة 57) على تطبيق خريطة مدرسية مبنية على معايير موضوعية تهدف إلى:
- ضمان التمدرس الشامل من خلال تقليص المسافات المقطوعة؛
 - مكافحة التفاوت بين المناطق وتبعا للأوساط الاجتماعية؛
 - تحسين تخصيص الموارد المتاحة (البشرية والمادية والمالية).

ويشكل التصنيف الذي أجرته منصة السراج في نهاية عام 2023 خطوة أولى أساسية في وضع تشخيص دقيق وتطوير تخطيط مدرسي رشيد. وستكون الخطوة الحاسمة التالية هي ترجمة هذا التحليل إلى تدابير ملموسة يسندُها إطارٌ تشريعي وتنظيمي، وذلك لتبسيط شبكة المدارس، والجمع بين عمليات الدمج الفعالة، والقرب المستمر قدر الإمكان من السكان الأكثر عزلة.

إنّ إصلاح الخريطة المدرسية أمرٌ ضروري لضمان المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة في كامل التراب الوطني، وتحقيق الوعد الجمهوري بالحصول على تعليم منصف. وفي هذا الشأن، يتعين العمل تدريجياً على تقليص عدد المدارس ذات الهياكل غير المكتملة، حيث يشكل معدل الاكتمال مؤشراً سنوياً رئيسياً. وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الشركاء، ولا سيما وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التي تشرف على المحاضر، المساهمة في التمدرس الشامل للأطفال في المناطق النائية والمنخفضة الكثافة السكانية، خاصة من خلال التعليم غير النظامي عندما لا يكون إنشاء مدرسة نظامية قابلة للاستمرار أمراً مبرراً.

3.2.2.2. أزمة تعلّم عميقة: الحاجة الملحة إلى توفير الأساسيات

يشهد نظام التعليم الموريتاني أزمة تعلّم مُقلقة، تتجلى في ضعف التحصيل الدراسي وفي انخفاض تاريخي في معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية. ويُشير هذا الوضعُ تساؤلاتٍ حول فعالية النظام في ضمان اكتساب المهارات الأساسية، التي تُمثل جوهر إصلاح التعليم القاعدي الإلزامي.

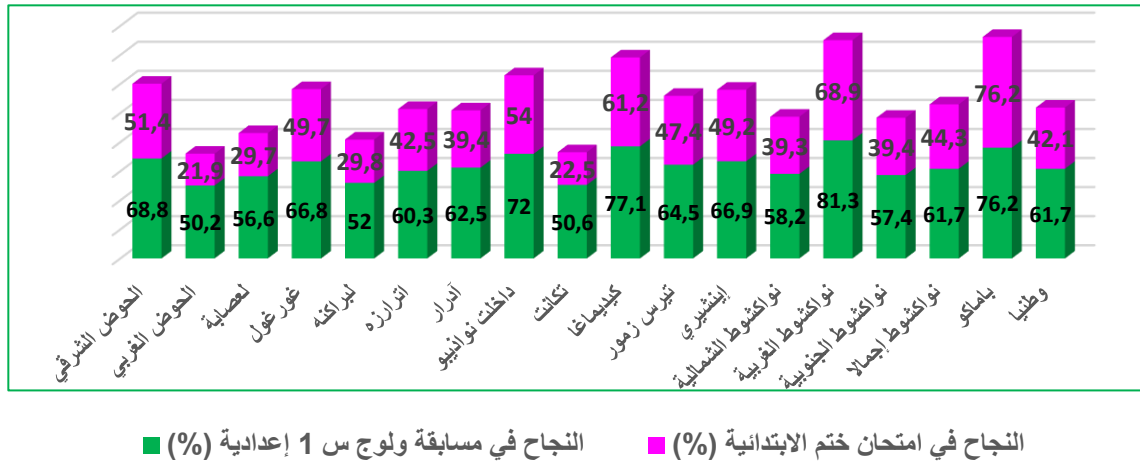
نتائج الامتحانات الوطنية مقلقة

تكشف بيانات عام 2024 عن وضع حرج:

- في امتحان الدخول إلى السنة الأولى الإعدادية، لم ينجح سوى 61.7% من المترشحين، بمستوى نجاح أقل بـ 15 نقطة عن المعدل. ورغم أن هذا المعدل يمثل تحسناً طفيفاً مقارنةً بعام 2023 (59.5%)، إلا أنه لا يزال منخفضاً جداً ويخفي تفاوتاً كبيراً بين الولايات.

الشكل البياني 01 - ختم التعليم الابتدائي: النجاح في دورة 2024

نتائج مسابقة دخول س 1 الإعدادية وامتحان ختم التعليم الابتدائي، دورة 2024



❖ المصدر: بيانات وزارة التربية 2024

- سبع ولايات من أصل خمس عشرة، معظمها مكتظة السكان، تقع دون هذا المعدل الوطني. من هذه الولايات على وجه الخصوص: الحوض الغربي، ولعصابة، ولبراكنة، ونواكشوط الجنوبية، ونواكشوط الشمالية، واطرارزة.
 - ويزداد الوضع إثارة للقلق مع نتائج شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وهو امتحان يتطلب النجاح فيه الحصول على المعدل (100 من أصل 200 درجة). لم يحصل على هذه الشهادة سوى 39.942 تلميذ، مقارنةً بـ 58.559 تلميذ اجتازوا بنجاح مسابقة دخول السنة الأولى الإعدادية.
- هذا التفاوت يعني أن 18.151 تلميذا (32.13% من الملتحقين الجدد بالمؤسسات الإعدادية) قد التحقوا بهذا السلك دون إتقان مهارات المرحلة الابتدائية، مما يُضعف جودة التعليم الثانوي بشكل كبير. نتيجة لذلك، يُوصى برفع الحد الأدنى لمعدل النجاح في المرحلة الابتدائية تدريجياً ليقترّب من المتوسط الوطني المعياري بداية من 2025/2026. فمن شأن هذا الإجراء أن يضمن تمكّن التلاميذ المنتقلين إلى التعليم الثانوي من المهارات الأساسية، مما يساهم في تحسين جودة التعلّم.
- لكن، يتعيّن أن يرافق تنفيذ هذه التوصية وضع خطة دعم تربوي موجهة للولايات الأكثر تعثراً، لضمان انتقالٍ عادل وفعال للمنظومة التعليمية.

المقياس الحقيقي للجودة المتوسطة - أي النجاح في شهادة ختم الدروس الابتدائية - إنما اقتصر على نسبة 42% من الترشحين في عام 2024، مع وجود أشكال تفاوت جوهية كبيرة، تتراوح بين 21.85% في ولاية الحوض الغربي و76.19% في مركز باماكو. بل إنّ العديد من الولايات ذات الكثافة السكانية العالية، كانت معدلات النجاح فيها أقل من 30%، مما يُفاقم أشكال التباين الجهوية.

إنّ معايير الجودة التي تتطلبها المدرسة الجمهورية لا تتوافق مع الممارسات التي تسمح للطلاب ذوي النتائج الأقل من المتوسط باجتياز المسابقات. لذا، يُعدّ تعزيز الصرامة والوعي لدى الأسر، على وجه الخصوص، أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي أن ينصبّ التركيز في هذا الشأن على التقليل التدريجي لفجوات التحصيل الدراسي دون المتوسط، بحيث لا تتمكن الدفعة الأولى من التلاميذ الخاضعين للإصلاح من الالتحاق بالمرحلة الإعدادية إلا بدرجة لا تقل عن 10 من 20.

عدم إتقان المهارات الأساسية بشكل كافٍ

تكشف عمليات تقييم تحصيل التلاميذ عن فجوات كبيرة في التعليم القاعدي:
في الرياضيات (الخلية الوطنية للتقييم، 2021):

- 36% فقط من التلاميذ يتقنون العمليات الحسابية مع قواعد الأولوية؛
- 9 من كل 10 تلاميذ لا يستطيعون التعامل السليم مع الكسور والأشكال وقابلية القسمة؛
- 96% من التلاميذ لا يستطيعون تفكيك أي عدد إلى عوامله الأولية.

في القراءة (مسح مؤشرات أداء الخدمة التربوية، 2022)، 35% فقط من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي يستطيعون قراءة جملة بسيطة باللغة العربية (11% يفهمونها) و3% باللغة الفرنسية (1% يفهمونها). هذه النتائج الكارثية في أساسيات التعليم تؤثر حتمًا على الأداء في الامتحانات الوطنية، كما يتضح من تقلص نسبة النجاح في امتحان ختم الدروس الإعدادية 2024 إلى 27.5% (بانخفاض 12 نقطة مقارنة بعام 2023).

التشكيك في فعالية النظام

تتطلب أزمة التعلّم هذه استجابة عاجلة ومنهجية تعالج الجذور الحقيقية للمشكلة والتي من بينها:

- ضعف مؤهلات المعلمين في المواد الأساسية؛
- نقص الدعامات والأدوات التعليمية (16% فقط من التلاميذ لديهم كتاب مدرسي)؛
- عدم الالتزام بالساعات الدراسية الفعلية (الإخلال بالتوقيت المدرسي)؛
- محدودية أهمية المحتوى المُدرّس؛
- نقص التأطير التربوي عن كثب.

بدون اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن هذه القضايا، سيواجه إصلاح التعليم القاعدي الإلزامي خطر الفشل في تحقيق أهدافه المتمثلة في محو الأمية بشكل دائم بحلول السنة الرابعة من التعليم الابتدائي واكتساب جميع الأطفال الموريتانيين المهارات الحياتية بحلول السنة السادسة من هذا السلك.

4.2.2.2. المسألة الحاسمة تكمن في مؤهلات المعلمين والحوافز

لا يمكن لجودة أي نظام تعليمي أن تتجاهل كفاءة معلّميهِ. وفي موريتانيا، يُشكل المستوى المُقلق لمؤهلات المعلمين تحديًا جوهريًا لنجاح الإصلاح التربوي؛ فالمعلمون يضطلعون بدور حاسم، سواء في دعم النمو الاجتماعي والعاطفي للتلاميذ أو في تأطير التعلّم القاعدي.



تقييم مُقلق للمهارات الخاصة بكل مادة

تكشف عمليات التقييم عن فجوات عميقة في إتقان المعارف الأساسية (مسح مؤشرات أداء الخدمة التربوية، 2022):

- لا يصل أي معلّم إلى مستوى الكفاءة المطلوب في اللغة الفرنسية في المرحلة الابتدائية؛
 - يصل 6.6% فقط من المدرّسين إلى هذا المستوى في اللغة العربية؛
 - بالكاد يصل 11.2% إلى هذا المستوى في الرياضيات.
- ويُظهر ما يقرب من ثلثي المعلمين مستوى منخفضاً أو غير كافٍ في الرياضيات، وهي مادة بالغة الأهمية في تعليم النشء. يُؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على جودة التعلّم ويُساهم في الأزمة الحالية في التحصيل الدراسي.

أسباب هيكليّة متعددة العوامل

تفسر عدّة عوامل هذا الوضع المقلق:

- ضعف أداء التكوين الأوّلي للمعلمين (مستوى تمهين البرامج، مؤهلات المكونين، جاذبية المهنة التي تؤثر على جودة كفاءات المتقدمين إلى مسابقات التعليم، إلخ)؛
- مشاكل تتعلق بعدم وجود نظامٍ وخطة مؤسسية للتكوين المستمر مُنفذة بشكل سليم، وعدم الاعتراف بالتكوين المستمر في المسار المهني؛
- عدم كفاية التأطير عن قرب (نسبة المعلمين إلى المفتش، الموارد اللوجستية، تأثير تقارير التفتيش على ترقّيات المعلمين، إلخ)؛
- زيادة أعداد مقدمي الخدمات في المدارس الابتدائية والثانوية (15.8% و 20.8% من المدرّسين على التوالي في العام الدراسي 2023/2024)؛
- مشاكل في التحفيز تتعلق تحديداً بمجالات عدّة: (أ) الأجور؛ (ب) الالتزام بمعايير التحويل والترقية وتوزيع المكافآت؛ (ج) آفاق التطوّر المهني؛ (د) ظروف ممارسة المهنة (بيئة الفصل الدراسي، الدعامات التعليمية، العلاقات مع المجتمع المحيط، إلخ).

استجابة تشريعية واعدة

في مواجهة هذا الوضع المقلق، يتضمن القانون التوجيهي 023-2022 (المادتان 75 و 77) تدابير طموحة ومتعددة الجوانب تركّز على:

- تعزيز التكوين الأوّلي والمستمر للمعلمين؛
- تحسين ظروف المعيشة والعمل؛
- إعادة هيكلة المسارات المهنية والتعويضات؛
- الاعتراف بمكانة المدرّسين وبخبرتهم.

ويُعد تطبيق هذه الترتيبات أمراً أساسياً لرفع مستوى تأهيل مهنة التدريس، واستعادة جاذبيتها، وتحسين جودة التعلّم بشكل ملحوظ. ويعتمد نجاح الإصلاح التعليمي بشكل كبير على قدرة مختلف الجهات المعنية على ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس.

5.2.2.2. فجوات الأداء تعكس أشكال تباين اجتماعية و جهوية عميقة

يواجه تكافؤ الفرص تحديات بسبب التفاوت المزمّن:

- تفاوت في الإشراف: تتراوح نسبة التلاميذ إلى المعلم من ضعف واحد إلى ضعفين تقريباً بين نواكشوط الغربية (32) والحوض الشرقي (63) (السراج 2023).
- تفاوت في النتائج: يكشف معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية في عام 2024 عن فجوة كبيرة، من 21.85% في الحوض الغربي إلى 76.19% في مركز باماكو (وزارة التربية، 2024).
- تأثير الحتمية الاجتماعية: 63% من الأطفال غير الفقراء يقرأون بسهولة، مقارنةً بـ 37% فقط من الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر (الخطة الثالثة للبرنامج الوطني لتطوير القطاع التربوي، 2023).

6.2.2.2. التعزيز الضروري للتعليم الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي

أحرزت موريتانيا تقدماً ملحوظاً في تحقيق التكافؤ الكمي، حيث تُمثل الفتيات 54.5% من تلاميذ المرحلة الثانوية. ومع ذلك، يُخفي هذا النجاح الإحصائي تحديات مستمرة فيما يتعلق بالمساواة الحقيقية والإدماج الفعال.

عقبات مستمرة تواجه تعليم الفتيات

- على الرغم من حضورهن بكثافة في الفصول الدراسية، لا تزال الفتيات يواجهن عقبات اجتماعية وثقافية كبيرة:
- الزواج والحمل المبكر مما يؤدي إلى التسرب من المدرسة؛
- فجوات أداء مستمرة: تفصلهن عن البنين فجوة قدرها 12.4 نقطة في امتحان البكالوريا لعام 2024؛
- نقص التمثيل في الشعب العلمية والمسارات التعليمية المرموقة.

قيود في تولي القيادة التربوية

لا تزال مشاركة المرأة في المناصب القيادية محدودة للغاية:

- 30% فقط من معلمي المدارس الابتدائية نساء؛
- 12% فقط من مدرسي الإعداديات؛
- 7% فقط من مديري المدارس.

هذا النقص في تمثيل المرأة في دوائر صنع القرار يحرم النظام التعليمي من نماذج نسائية مُلهمة، ويقلل من مراعاة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تسيير المدارس. لذلك، من الضروري تقدير المسارات المهنية الناجحة للمرأة وتسهيل الضوء عليها، سواء في التدريس أو الإدارة، مع التركيز على صفات مثل الصرامة والمواظبة، والالتزام بالمواعيد والتقيد بجودة التعليم. وفي هذا الصدد، تُعد مشاركة الوزارة المكلفة بالعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ذات أهمية خاصة في دعم جهود المناصرة لزيادة تمثيل المرأة والترويج للنماذج النسوية الإيجابية في الأوساط التعليمية.



لا يزال إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة هامشيًا

يكابد النظام التعليمي لضمان إدماج حقيقي للأطفال الأكثر هشاشة:

- تسجيل 21% فقط من الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة في المدارس؛
- نقص الدعم المناسب للأطفال الموهوبين أو الذين يعانون من صعوبات التعلم؛
- نقص تدريب المعلمين على التدريس المتميز.

نحو نظام مدرسي شامل

يتطلب تعزيز البعد الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي ما يلي:

- تعميم المؤسسات الإعدادية المحلية بناءً على الخريطة المدرسية المنقحة، مع توفير البنية التحتية المناسبة (دورات مياه منفصلة، أسوار أمنية، إلخ)؛
- تعزيز آليات الدعم (النقل المدرسي، المنح الدراسية، الحصص التكميلية)؛
- تدريب المعلمين والمؤطرين على قضايا النوع الاجتماعي والشمول؛
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتيات والأطفال المعرضين للخطر.

فعلى الرغم من التقدم الكمي، لا يزال النظام التعليمي الموريتاني يواجه تحدي الجودة الشاملة لضمان تكافؤ الفرص الحقيقي لجميع الأطفال كما تكفله المدرسة الجمهورية، بغض النظر عن الجنس أو الخلفية الاجتماعية أو الخصائص الفردية.

7.2.2.2. معوقات إدارة وحكمة النظام

لا تزال إدارة النظام التعليمي الموريتاني تواجه صعوبات تعيق التنفيذ الكامل للإصلاح الجمهوري. فعلى مستوى نظام السراج وعلى الرغم من التقدم الكبير في سبيل استقراره، لا يزال استخدامه الأمثل لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة يتطلب تحسينات جوهرية.

نظام معلومات لا يزال قيد الإنضاج

يُعدُّ نظام السراج رافعة رئيسية لتحديث تسيير النظام التعليمي، لا سيما من خلال تمكين:

- التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي المتوافق مع الأهداف الوطنية (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، الخطة الثالثة للبرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي) والدولية (أهداف التنمية المستدامة)؛
- اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى بيانات موثوقة لتحديد مجالات التحسين والتخصيص الأمثل للموارد؛
- مراقبة الأداء وتقييمه من خلال لوحات تحكم مقارنة لقياس تحصيل التلاميذ، وأداء المعلمين، وفعالية المدرسة؛
- تسيير لامركزي للموارد يعزز مشاركة الجهات المعنية المحلية ويحد من عدم المساواة؛
- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسات التدريس والإدارة.

تحديات الحكامة

مع ذلك، لا يزال تسيير النظام يواجه بعض التحديات، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- استمرار ارتفاع مستوى المركزية، مما يحد من استجابة المستويات اللامركزية؛
- الطبيعة العملية التي لا تزال في طور التشكل، والتي لم تُهيأ شروط تنفيذها بالكامل بعد؛
- أوجه القصور في سلسلة قيمة البيانات (التجميع، والمعالجة، والتحليل، والاستخدام)، والتي تتطلب تحسينات تدريجية.

عوامل التحسين ذات الأولوية

لتعزيز فعالية الحكامة، يلزم اتخاذ عدة إجراءات:

- (1) تحديث قواعد البيانات في ضوء نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024؛
- (2) إنشاء آليات موثوقة ومستدامة لسلسلة قيمة البيانات بأكملها، من الجمع إلى المعالجة، بما في ذلك التحليل والاستخدام؛
- (3) تعزيز قدرات الموظفين المعنيين على جميع المستويات؛
- (4) حل المشكلات التقنية المتعلقة باستخدام الأدوات الرقمية؛
- (5) توظيف كوادر متخصصة (إحصائيين، ديموغرافيين، متخصصين اجتماعيين) داخل وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي؛
- (6) دمج النظام الوطني لمعلومات التعليم (السراج) في هيكل تنظيمي واضح المعالم، بمهام وتوقعات محددة.

وبالجملة، فإنّ تحديث حكمة التعليم، من خلال الاستخدام الأمثل لنظام السراج شرط أساسي لترجمة الإصلاح إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وضمان تعليم جيد وشامل ومنصف لجميع الأطفال الموريتانيين.

3.2. توصيات استراتيجية: من أجل مدرسة جمهورية منصفة وعالية الجودة

يتطلب تنفيذ طموحات القانون 2022-023 نهجاً تدريجياً بحسب الأولويات ومرتكزا على ستة مجالات استراتيجية، من أجل ترجمة الإطار التشريعي إلى تقدّم ملموس لصالح جميع التلاميذ الموريتانيين.

1) إرساء خارطة مدرسية جمهورية قابلة للاستمرار

- تعد عقلنة شبكة المدارس شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الجغرافية. ومن المهم في هذا الصدد:
- الشروع في عملية إرساء خارطة مدرسية قائمة على معايير واضحة ومناسبة؛
 - تعزيز التجمعات المدرسية القابلة للاستمرار، لا سيما من خلال إقامة أقسام داخلية تدعم التمدرس في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛
 - تنظيم صارم لأحجام الفصول الدراسية للحد من اكتظاظ الفصول الدراسية في المناطق الحضرية وأنظمة المدارس الصغيرة الريفية غير المستدامة.

2) إطلاق برنامج استعجالي لإتقان المكتسبات الأساسية

- في مواجهة أزمة التعلّم، تبدو الحاجة ماسة إلى إحداث استجابة تعليمية عاجلة تتمثل على وجه الخصوص في:
- تكليف الخلية الوطنية للتقييم بإجراء دراسة معمقة حول أسباب ضعف التحصيل الدراسي في القراءة والرياضيات؛
 - توفير تدريب مكثف للمعلمين على أساليب تدريس الكفايات الأساسية القاعدية بناءً على نتائج التقييم؛
 - توسيع نطاق الحصول على الكتب المدرسية من خلال الإنتاج والتوزيع الشامل لمعالجة النقص الحاد (16% فقط من التلاميذ لديهم كتاب مدرسي حسب إحصائيات 2022).



3) الرفع من قيمة مهنة التدريس وتمهينها

إن جودة نظام التعليم مرهونة بجودة معلميه، لذا يلزم:

- التنفيذ الفوري للمادتين 75 و 77 من القانون 2022 - 023 بشأن التدريب والمسار المهني وظروف المعيشة؛
- القضاء على الهشاشة الوظيفية من خلال الحدّ من نسبة المعلمين المتعاقدين (مقدمي الخدمة) 15.8% في المدارس الابتدائية؛
- استعادة جاذبية المهنة عملياً من خلال التدريب الجيد، والأجور المحفّزة، وتسريع تنفيذ إجراءات صندوق دعم السكن.

4) تحقيق الإنصاف والشمولية

يتعيّن على المدرسة الجمهورية أن تضمن تكافؤ الفرص عن طريق:

- توجيه التمويل إلى الولايات الأقل حظاً (الحوضين، لعصابة، لبراكنة، غيديماغا)، بناءً على معطيات الخريطة المدرسية ونتائج التقييم؛
- توسيع نطاق الكفالات المدرسية مع توفير وجبات متنوعة ومستدامة؛
- تنفيذ استراتيجية تعليمية شاملة وطموحة لفائدة الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين.

5) عصنة الإدارة والتوجيه بالاعتماد على البيانات

يعتمد التميّز التشغيلي على توافر المعلومات وموثوقيتها. لذلك، من الضروري:

- إقامة شراكة استراتيجية بين وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي والوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي لإنتاج بيانات دقيقة وشاملة ومحيّنة؛
- تغطية سلسلة قيم البيانات بأكملها، من مرحلة الجمع إلى الاستغلال، مع ضمان الاتساق وسهولة الوصول إليها؛
- اكتتاب وتعبئة كوادرمؤهلة تأهيلاً عالياً (إحصائيين، ديموغرافيين، أخصائيين اجتماعيين) لتحليل وتثمين البيانات.

6) استكمال الصرح القانوني

يُعد الأمن القانوني أمراً أساسياً للعاملين الميدانيين، لذا يتوجب:

- الإسراع في نشر النصوص التطبيقية المتبقية للقانون رقم 2022-023؛
- توضيح وتحديد دور السلطات المحلية في حكمة وتسيير المؤسسات التعليمية؛
- منح كل مؤسسة وضعاً تنظيمياً واضحاً يُحدد سيرها ومسؤولياتها وإجراءات عملها؛
- إعداد مجمع شامل للنصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط النظام التعليمي، مع ضمان سهولة الوصول إليه وفهمه من قبل جميع الجهات المعنية؛
- تنفيذ توصيات "دليل المدرسة الجمهورية"، وضمان توزيعه على المؤسسات والكوادر التعليمية؛
- إجراء تقييم دقيق للنظام المدرسي، بالإضافة إلى رصد منهجي لتنفيذ النصوص والتوجيهات ذات الصلة، مما يضمن توافق الممارسات التعليمية وفعاليتها.



التنفيذ السريع: لتحقيق أثر فعلي وملاموس
يتطلب تحقيق هذه الأولويات نهجًا عمليًا مُعززًا:

تفعيل النصوص:

- استكمال جميع المراسيم التنفيذية ونشرها على وجه السرعة؛
- توضيح دور السلطات المحلية مع التحويلات المالية المُقابلة؛

تعزيز الإنصاف بشكل فعلي:

- تعميم الكفالات المدرسية المجانية في المناطق التعليمية ذات الأولوية؛
- توسيع برامج النقل المدرسي؛
- تطوير نظام منح دراسية مُوجّه قائم على الجودة.

المتابعة والتقييم بشكل مستقل:

- إنشاء مرصد وطني للمدرسة الجمهورية؛
- تحديد ورصد مؤشرات التماسك الاجتماعي، بما في ذلك التنوع الاجتماعي ومشاركة المواطنين؛
- النشر السنوي للوحة قيادة شفافة للمدرسة الجمهورية، قصد إطلاع الجمهور على النتائج والتحليلات؛
- إنشاء صندوق خاص مُكرّس للمدرسة الجمهورية، يهدف إلى تمويل المبادرات المبتكرة ودعم المدارس في تطبيق أفضل الممارسات.

التعبئة المجتمعية:

- إطلاق ميثاق وطني للمدرسة الجمهورية؛
- حملة تواصل وتحسيس لاستعادة ثقة الأسر في المدرسة؛
- تعبئة المجتمع المدني حول مشاريع ملموسة.

الترشيد والتحسين المالي:

- إجراء تدقيق لفعالية الإنفاق العام على التعليم؛
- تطبيق نظام لموازنة الاعتمادات المالية يُعطي الأولوية للمناطق الأقل حظًا؛
- تحسين الحصة الممنوحة للتلميذ في الميزانية بناءً على احتياجاته الخاصة.

الخلاصة: السعي إلى تجسيد المبادئ التشريعية في الممارسات المدرسية اليومية

أحدث زخم الإصلاح الذي أطلقه القانون 2022-023 تقدمًا هيكليًا ملحوظًا. ومع ذلك، فإن فعاليته الكاملة تتطلب التغلب على التحديات المستمرة والمتمثلة أساسًا في: نظام مدرسي غير منصف، وأزمة في التعلم الأساسي، وأشكال تفاوت اجتماعية - جهوية متجذرة.

لذلك، يجب أن تُركّز المرحلة القادمة جهودها على التحول التربوي والعدالة الاجتماعية، مع توجيه الموارد نحو الروافد الأكثر تأثيرًا على الجودة والإنصاف. ويمكن للمدرسة الجمهورية الموريتانية، وإن كانت لا تزال قيد الإنشاء، أن تصبح واقعًا ملموسًا من خلال إرادة سياسية راسخة وتطبيق حازم لهذه التوصيات ذات الأولوية. إن نجاح هذا الطموح الجماعي يُحدد مستقبل جيل بأكمله، ويرتهن التحقيق الفعال للميثاق الجمهوري الموريتاني.

القسم الثالث - مرحلة ما قبل المدرسة: رافعة استراتيجية للنجاح الدراسي والإنصاف

1.3. أهمية التعليم ما قبل المدرسي: ضرورة تنمية قائمة على الأدلة

تُشكّل مرحلة ما قبل المدرسة حجر الزاوية في الهيكل الجديد للنظام التربوي الوطني الذي حدده القانون التوجيهي 2022-023. فهي المرحلة الأولى المنظمة في المسيرة التعليمية، والتي تهدف إلى توفير بيئة محفّزة وآمنة وداعمة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات، وتُسهم في نموهم الشامل (الحركي، والمعرفي، والاجتماعي-العاطفي)، بالإضافة إلى الكشف المبكر عن الإعاقات المحتملة. وهذا يعني أنّ مرحلة ما قبل المدرسة ليست عبئاً على الإنفاق؛ بل هي استثمار اجتماعي واقتصادي استراتيجي عالي المردودية:

(أ) فهي تحسّن النجاح الدراسي

"كل دولار يُستثمر في مرحلة الطفولة المبكرة يُدرّ عائداً يتراوح بين 7 و10 دولارات، بفضل زيادة الإنتاجية وانخفاض الإنفاق الاجتماعي" (هيكمان، 2011). يُفسّر هذا العائد بارتفاع في مكاسب الإنتاجية المستقبلية وانخفاض كبير في الإنفاق الاجتماعي المتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، وحتى العدل:

- الوقاية من الرسوب الدراسي أقلّ تكلفةً بكثير من معالجته؛
- انخفاض حالات الرسوب، وتراجع منسوب التسرب الدراسي، وزيادة النجاح: كل هذه العوامل تُمثل توفيراً للدولة (وهي استراتيجية طويلة الأجل لترشيد المالية العامة).
- الأطفال الذين استفادوا من التعليم ما قبل المدرسي يُحقّقون أداءً أفضل طوال فترة دراستهم" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017).
- اكتساب مبكر للأسس المعرفية واللغوية والاجتماعية.
- إعداد أفضل للمرحلة الابتدائية.
- زيادة الدافعية والثقة بالنفس.

(ب) وهي تحدّ من عدم المساواة: إنها أداة قوية للإنصاف يُمكنها تصحيح أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجهوية في وقت مبكر جداً.

"إنّ الولوج العادل إلى تعليم ما قبل المدرسة عالي الجودة يُقلّل من فجوات التعلّم منذ البداية، ويُعزز النجاح التربوي في المستقبل، لا سيما لدى الأطفال المحرومين". (اليونسكو، تقرير رصد التعليم العالمي، 2021). يُعدّ تعليم الطفولة المبكرة من أقوى الأدوات لكسر الحتمية الاجتماعية وتصحيح أوجه عدم المساواة بين المواليد:

- يستفيد الأطفال المحرومون بشكل أكبر من تعليم الطفولة المبكرة.
- يُساعد ذلك على كسر حلقة الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ج) وهي تعزز النمو الشامل للأطفال

- "السنوات الأولى من الحياة حاسمة لنمو الدماغ" (اليونيسف، 2019).
- "تُحقق الاستثمارات المبكرة عائداً أعلى من الاستثمارات التي تُجرى في مراحل لاحقة من الحياة، لأنها تستفيد من فترة من المرونة العقلية الاستثنائية." [عند الأطفال] (البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، 2018).
- النمو المعرفي (اللغة، الذاكرة، المنطق).
 - النمو الاجتماعي والعاطفي (التعاون، الاستقلالية، التعاطف).
 - المهارات الحركية والإبداع.

إلى جانب المهارات التربوية الأساسية، تُنمّي برامج ما قبل المدرسة عالية الجودة مهارات اجتماعية وعاطفية أساسية (التعاون، التعاطف، المثابرة، الاستقلالية) ومهارات حركية، مُوقّرةً بذلك الأساس الضروري الذي يُمكن أن يتأسس عليه التعلّم الرسمي في المرحلة الابتدائية.

وفي موريتانيا، ثمة أدلة دامغة: إذ تُؤكد ذلك نتائج تقييم تحصيل تلاميذ المرحلة الابتدائية (Sèvres/CIEP، 1996)، كما يُقدّم مسح مؤشرات أداء الخدمة التربوية (2022) دليلاً ملموساً على هذا التأثير، عبر ترابط إيجابي للغاية بين الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة (الرسمية أو القرآنية) والتحصيل الدراسي في جميع المواد. ويتجلى هذا التأثير بشكل خاص في مرحلة ما قبل المدرسة الرسمية: +19% في اللغة الفرنسية، و+11% في الرياضيات، و+22% في اللغة العربية في المتوسط، مقارنةً بالأطفال غير الملتحقين بمرحلة ما قبل المدرسة. ويُظهر الالتحاق بالمدارس القرآنية ميزة ملحوظة في اللغة العربية (+32%).

2.3. مرحلة ما قبل المدرسة ضمن الأطر المعيارية الدولية والوطنية

أصبحت مرحلة ما قبل المدرسة الآن ضرورةً معياريةً، مُعترفاً بها دولياً ووطنياً. وتُكرس اتفاقية حقوق الطفل (1989) الحق في التعليم منذ الطفولة المبكرة (المادتان 28 و29)، مع التركيز على المساواة الإقليمية والمساواة بين الجنسين. وتعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التعليم رافعةً لتمكين الفتيات، إذ يُسهم في تأخير الزواج المبكر وتعزيز تعليمهن. وفي السياق نفسه، تُلزم خطة عام 2030، من خلال الهدف 4.2 من أهداف التنمية المستدامة، الدول بضمان حصول الجميع على تعليم ما قبل المدرسة عالي الجودة بحلول عام 2030، وهو شرط أساسي لتنمية رأس المال البشري.

وفي موريتانيا، يُعدّ هذا المطلب جزءاً من ديناميكية وطنية تُوفق بين الحداثة والموروث التعليمي. فالاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030) تضع التعليم كأولوية تنموية، مع الاعتراف بالدور الهيكلي للمحاضر في ذلك. ويُعطي القانون التوجيهي 023-2022 والخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي الوطني (2023-2030) التعليم ما قبل المدرسي (من 3 إلى 5 سنوات) مكانةً استراتيجية، ويُعرّفه بأنه حجر الزاوية في المدرسة الجمهورية. وتنظّم المادتان 20 و21 تطبيقه في بيئات مُختلفة (المدارس القرآنية، رياض الأطفال العامة/الخاصة، الحضانات الأهلية)، مع سنة تحضيرية شبه إلزامية في سن الخامسة. والهدف المتوخى هو تعزيز النجاح الدراسي والحد من أوجه عدم المساواة.

ويُحدّد البرنامج الرئاسي "طموحي من أجل الوطن" أهدافاً رئيسية تتمثل في تحقيق نسبة التحاق 50% بمرحلة ما قبل المدرسة بحلول عام 2030، وإنشاء مؤسسة وطنية مُختصة، وتعبئة إمكانات التعليم المحظري، لا سيما من خلال تدريب المُعلمين وإشراك القادة الدينيين.



3.3. تصنيف التعليم ما قبل المدرسي وأساليب تقديمه في موريتانيا

يتميز نظام التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا بتنوع في الأشكال والجهات الفاعلة، مما يعكس تعدد الاحتياجات التعليمية، وتوافق التقاليد الراسخة والمبادرات الحديثة، والتحديات المتعلقة بالحكمة والإنصاف والجودة. وتوجد اليوم نماذج متعددة لتقديم الخدمات، ولكل منها مستويات متفاوتة من التغطية والتنظيم والاعتراف المؤسسي.

1) رياض الأطفال العمومية

تُعَدُّ هذه الرياض من أقدم الأدوات الرسمية في مجال التعليم ما قبل المدرسي. ومع ذلك، لا يزال عددها محدودًا جدًا (30 حضانة)، وتوزيعها الجغرافي غير متكافئ، وتركز بشكل رئيسي في المدن الكبرى. وهي تتبع مباشرة لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، إلا أن قدرتها الاستيعابية لا تزال محدودة، مما يقلل من تأثيرها على تحقيق المساواة والشمول.

2) أقسام رياض الأطفال المدمجة في المدارس الابتدائية

تُمثل هذه الرياض نهجًا حديثًا واستراتيجيًا، أُدخل في إطار إصلاح نظام التعليم الوطني. وقد صُممت كصفوف تحضيرية للأطفال في سن الخامسة، وتهدف إلى ضمان انتقال سلس إلى المدرسة الابتدائية والحد من التفاوت في فرص الالتحاق بها. ويضمن الإشراف المباشر عليها من قبل وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي تكاملاً مؤسسياً أفضل. ومع ذلك، لا يزال عددها محدودًا، ولا تزال جودة الإشراف وتوافر المواد التعليمية تُشكلان تحديين رئيسيين.

وبالتالي، يبدو من الضروري إرساء آليات تشاوريين وزارتي التربية والعمل الاجتماعي لضمان مواءمة أدوات التدريس المثلى وتوفير الموارد التعليمية والأدلة وتحديد أساليب انتقالية متسقة وفعالة بين مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية.

3) أقسام القرآن الكريم لمرحلة ما قبل المدرسة

تُجسّد هذه الأقسام التحضيرية، المنشأة ضمن المدارس القرآنية والمحاضر، النهج الموريتاني الأصيل في التوفيق بين التقاليد التربوية ومتطلبات العصر. وهي مُخصصة أساسًا للأطفال في سن الخامسة، وتخضع لإشراف وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي، وتتمتع بشرعية اجتماعية وثقافية راسخة، لا سيما في المناطق الريفية، وتُتيح فرصة استراتيجية لتوسيع نطاق التعليم ما قبل المدرسي؛ إلا أن اندماجها الكامل في النظام التعليمي الوطني يتطلب تقدمًا حاسمًا في تدريب المؤطرين، ومواءمة المناهج، والتنسيق المؤسسي. لذلك، يُعَدُّ تعزيز التعاون بين وزارتي التوجيه الإسلامي والعمل الاجتماعي أمرًا بالغ الأهمية لمواءمة المناهج التعليمية وتسهيل الانتقال إلى التعليم الابتدائي.

4) رياض الأطفال البلدية

يعتبر هذا الشكل من رياض الأطفال مثالاً متميزًا لا سيما في نواذيبو، حيث بادرت البلدية بإنشاء مرافق لمرحلة ما قبل المدرسة. ورغم أن نطاقها لا يزال محصورًا في هذه العاصمة الاقتصادية، إلا أنها تعكس التزامًا باللامركزية ومشاركة السلطات المحلية في تطوير تعليم الطفولة الصغرى. ومن شأن عقد مشاورات منتظمة مع وزارة العمل الاجتماعي أن يساعد على توحيد الإجراءات والممارسات، وفتح الفرصة لإيجاد حلول لتحديات استدامة وتوسيع رياض الأطفال البلدية من خلال الاستفادة من دعم الشركاء التقنيين والماليين.



5) الحضانات ورياض الأطفال الخاصة

تُشكّل هذه الفئة النمط الأكثر تطوراً في المناطق الحضرية، وتوفر تغطية أوسع من المرافق العامة. ومع ذلك، فإن تكلفتها المرتفعة تجعلها خدمة مخصصة للأسر الميسورة الحال، مما يُفاقم أشكال التفاوت الاجتماعي. علاوة على ذلك، لا يزال التنظيم ضعيفاً؛ إذ تكاد المعايير الصارمة المتعلقة بالبرامج ومؤهلات الموظفين ومعايير الاستقبال أن تكون غائبة تماماً. غير أن ديناميكيته تمثل مورداً معتبراً، وإن تطلبت مزيداً من التنظيم لضمان الجودة والإنصاف والامتثال للمعايير المنصوص عليها في القانون التوجيهي 2022-023.

6) الحضانات الأهلية

توجد هذه الحضانات بشكل رئيسي في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وهي مبادرات محلية تقودها جمعيات ومنظمات غير حكومية أو مجتمعات قروية (تعاونيات أهلية). وتلعب دوراً حيوياً في تلبية احتياجات الأسر التي تعيش بعيداً عن المراكز الحضرية وتعاني من محدودية التغطية المؤسسية لرعاية الأطفال. ومع ذلك، فإن طبيعتها غير الرسمية، وغياب المعايير المضبوطة، ونقص الموارد البشرية والمادية، كل ذلك يحد من فعاليتها التعليمية ومساهمتها في التحضير للمدرسة. بيد أن هذا النمط من التعليم ما قبل المدرسي يشكل ورشة ذات أولوية لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، في حرصها على ضمان احترام المعايير والإنصاف، وهما أمران أساسيان لتعزيز مبادئ المدرسة الجمهورية انطلاقاً من قاعدة الهرم التربوي.

باختصار، يعكس تصنيف التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا مزيجاً متنوعاً من الأنظمة، بدءاً من البرامج الحديثة التي تديرها الدولة، ووصولاً إلى المبادرات المجتمعية والخاصة، بما في ذلك التعليم الأصلي. ويُعد هذا التنوع ميزة، إذ يسمح بتكييف الخدمات مع الواقع الاجتماعي والثقافي والجغرافي. ومع ذلك، فإنه يُؤلّد أيضاً أشكالاً كبيرة من التفاوت من حيث الجودة والتكلفة والتنظيم والإنصاف. ويتمثل التحدي الاستراتيجي في مواءمة أساليب تقديم الخدمات هذه ضمن إطار تنظيمي متماسك، وتعزيز التنظيم والجودة، مع توسيع نطاق التغطية لتحقيق أهداف الولوج الشامل المحددة لعام 2030 في إطار المدرسة الجمهورية. على أن من الجدير أن تُعالج الاستراتيجية الوطنية لمرحلة ما قبل المدرسة هذه الطرائق والمعايير بشكل كامل لضمان تكافؤ حقيقي لفرص الوصول إلى التعليم ما قبل المدرسي وجودته.

4.3. التعليم ما قبل المدرسي: الوضع الراهن في إطار إصلاح النظام التربوي الوطني (في ظل القانون التوجيهي 2022-023)

1.4.3. نموذج تعليمي جديد

لطالما عانى التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا من التهميش، وظل حتى وقت قريب خارج الأولويات التعليمية للدولة، معتمداً بشكل أساسي على المبادرات الخاصة أو المجتمعية أو الدينية. ويُمثل إصدار القانون التوجيهي 2022-023 نقلة نوعية. فمن خلال الاعتراف بالتعليم ما قبل المدرسي كجزء لا يتجزأ من النظام التربوي الوطني، والتعميم التدريجي للسنة التحضيرية في سن الخامسة، يعكس القانون التوجيهي إرادة سياسية قوية لجعل مرحلة ما قبل المدرسة شرطاً أساسياً للنجاح التربوي والمساواة الاجتماعية وتعزيز المدرسة الجمهورية. وينطوي هذا الاختيار الاستراتيجي على رهانات متعددة: الحد من الإخفاق المدرسي، وتحسين الإعداد المعرفي والاجتماعي والعاطفي للأطفال، ودمج جميع الفئات الاجتماعية في مدرسة مشتركة تعزز القيم الجمهورية.

2.4.3. إرادة سياسية معلنة وإنجازات معتبرة

1.2.4.3. إطار تنظيمي واستراتيجي مُعزّز

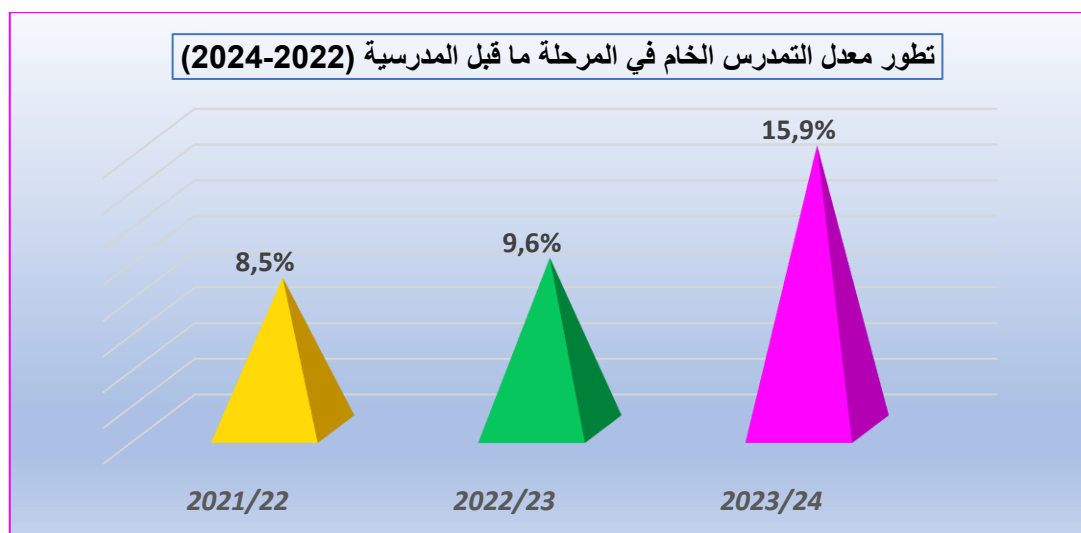
أزست الدولة أسس إطار مؤسسي وقانوني جديد. فبالإضافة إلى قانون 2022-2023، حدد البرنامج الرئاسي "طموحي من أجل الوطن" هدفاً يتمثل في زيادة معدل الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة إلى 50% بحلول عام 2030، مقارنةً بنسبة 15.9% فقط في 2023/2024. وتنص الخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي (2023-2030) على أن مرحلة ما قبل المدرسة تشكل حجر الزاوية في الإصلاح التعليمي وشرطاً أساسياً للنجاح في المراحل اللاحقة.

وفي يونيو 2023، اعتُمدت مجموعة أولية من المعايير الدنيا (السلامة، والنظافة، ونسبة عدد الموظفين إلى عدد الأطفال)، ممهدة الطريق لتنظيم جودة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة. وأخيراً، يعكس وضع مسودة الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (2025-2030)، بدعم من اليونسيف، الالتزام برسم رؤية شاملة قائمة على ثلاث ركائز: الولوج والإنصاف، والجودة والملاءمة، والحكمة والكفاءة.

2.2.4.3. توسيع الخدمات وزيادة التسجيل

يُعد التقدم المحرز خلال عامين ملحوظاً. فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بمرحلة ما قبل المدرسة من 8.7% في 2021/2022 إلى 15.9% في 2023/2024، بزيادة تجاوزت 7 نقاط مئوية. كما زاد الالتحاق بنسبة 64%، حيث ارتفع من 27.842 طفلاً إلى ما يقرب من 46.000 طفل.

الشكل البياني 02 - تطور معدل التمدرس الخام على مستوى التعليم ما قبل المدرسي



❖ المصدر: معطيات وزارة العمل الاجتماعي، 2024

يُكمن الابتكار الرئيسي في إطلاق السنة التحضيرية، والتي سيتم تعميمها تدريجياً في جميع أنحاء الوطن: فقد زاد عدد الأقسام المقابلة من 123 قسم في 2023/2022 إلى 609 قسم في 2024/2023، مما ضاعف الأعداد المسجلة خمسة أضعاف (من 3084 إلى 15232 تلميذاً).

الجدول 01 - مرحلة ما قبل المدرسة: تطور الطاقة الاستيعابية للسنة التحضيرية

السنة التحضيرية (5 سنوات)	2023/2022	2024/2023
عدد الأقسام	123	609
عدد التلاميذ	3084	15232

❖ المصدر: معطيات وزارة العمل الاجتماعي، 2024

لقد أصبح هذا التوسع ممكنًا بفضل الجهود المشتركة للمدارس الابتدائية الحكومية (تحت إشراف وزارة التربية)، والمدارس التجريبية وأقسام المدارس القرآنية (وزارة التوجيه الإسلامي)، ورياض الأطفال الحكومية (وزارة العمل الاجتماعي)، والحضانات الأهلية المدعومة من برامج مثل برامج مندوبية تآزر.

3.2.4.3. الخطوات الأولى نحو الجودة

تخطو الجودة، التي طالما ظلت مهمة، أولى خطواتها. فقد درّبت المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي ما يقرب من 950 مُدرِّبًا ومدرِّبة و200 موظف في مجال التربية الخاصة. كما نُقِّحت الكتب المدرسية والأدلة المنهجية لمرحلة ما قبل المدرسة ووُزعت جزئيًا، مما مهد الطريق لمواءمة المناهج الدراسية. وأخيرًا، تم اكتتاب 30 مفتشًا، وأُجريت جولة تفتيش أولية في نواكشوط.

وتُسلّط بيانات وزارة العمل الاجتماعي (2024) الضوء على العديد من التدخلات التي اتُخذت للنهوض بالنظام إلى المستوى المطلوب:

- الارتقاء بمستوى رياض الأطفال العمومية الثلاثين إلى المستوى المنشود (تعيين مُدرِّبات، وتجديد المرافق، وتوفير المعدات)؛
 - استلام وتجهيز 7 رياض أطفال جديدة ذات سعة مزدوجة، بُنيت في إطار البرنامج الموسع ذي الأولوية لرئيس الجمهورية.
- فعلا، لا تزال هذه التطورات في مراحلها الأولى، لكنها تُرسي أسسًا جديدة.

3.3.4. المساهمة الحاسمة للشركاء

يستمد التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا زخمه من وجود شراكة واسعة النطاق تضم شركاء التنمية (اليونيسف، البنك الدولي)، والمؤسسات الوطنية (وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، وزارة الشؤون الإسلامي والتعليم الأصلي، مفوضية الأمن الغذائي، وكالة التآزر)، والجهات المعنية من القطاعين الخاص والمجتمعي. وقد مكّن هذا الإطار من إعادة تأهيل 30 روضة أطفال عامة، وافتتاح 150 فصلًا تحضيريًا في المدارس (100 منها في نواكشوط) و100 فصل في المحاضر، بدعم تحفيزي من مفوضية الأمن الغذائي واستثمارات من مندوبية التآزر. كما يشارك اتحادان خاصان و18 شبكة للطفولة الصغرى، بناءً على قاعدة مجانية طفل واحد لكل خمسة أطفال، بدعم من الدولة. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن التشتت والاعتماد على التمويل الخارجي يُقوّضان استدامة هذه الإنجازات.

4.4.3. التحديات الهيكلية المستمرة

1.4.4.3. الحكامة والتوجيه

لا يزال إنشاء المؤسسة المستقلة للإشراف على التعليم ما قبل المدرسي، المنصوص عليها في المادة 22 من القانون التوجيهي، معلقاً بعد ثلاث سنوات من اعتماده، مما يترك شبه القطاع دون سلطة مركزية لتنسيق وتنظيم الجهات المعنية في التعليم العام والخاص والمجتمعي والمحظري.

كما يُعيق التوجيه نقض مزمن في البيانات الموثوقة والمفصلة، مما يُصعب التخطيط وتخصيص الموارد بشكل مُستهدف فضلاً عن صعوبة تقييم التقدم المحرز. ويُعدّ دمج التعليم ما قبل المدرسي في النظام الوطني لمعلومات التعليم (السراج) أمراً ملحاً.

يتطلب التنسيق بين الوزارات والهيئات (وزارة العمل الاجتماعي، وزارة التوجيه الإسلامي، وزارة التربية، وزارة الداخلية، وزارة المالية، مندوبية تآزر، مفوضية الأمن الغذائي) مزيداً من التعزيز، مع توضيح الأدوار وتسريع عمليات صنع القرار لتحسين التناغم والانسجام.

وأخيراً، لا يزال إشراك السلطات المحلية والمجتمعات الأهلية ضعيفاً، مما يحدّ من مسؤوليتها ومن استدامة مبادرات التعليم ما قبل المدرسي.

إن مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (2025-2030)، رغم ما يُظهره من إرادة سياسية واضحة للتخلي عن النهج التجزيئي السائد عبر وضع تنمية الطفولة المبكرة في صميم العمل التربوي، إلا أنه يحتاج إلى مراجعة قبل اعتماد صيغته النهائية. ويتعلق الأمر في المقام الأول بما يلي:

- إعطاء الأولوية لإنشاء المؤسسة المستقلة المسؤولة عن تطوير مرحلة ما قبل المدرسة، وفقاً لما تنص عليه المادة 22 من القانون التوجيهي. ويشكل هذا الهيكل العمود الفقري المؤسسي للإدارة الاستراتيجية لهذا القطاع الفرعي، بما يضمنه من تنسيق متماسك ومستدام.
- تعزيز البعد الشمولي، لا سيما من خلال تدابير ملموسة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة: بنى تحتية ميسرة، وأساليب تدريس متميزة، وتدريب للمربين، ومواد مُكيّفة، وغيرها.
- إثراء التحليل القطاعي الذي تستند إليه الاستراتيجية من خلال الاستفادة من البيانات المُحدّثة والمستمدة من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2023، والمُصنّفة حسب الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي والولاية ومنطقة الإقامة، لضمان استهداف عادل وفعال.
- رفع مستوى طموح أهداف الالتحاق برياض الأطفال؛ إذ يبدو أن هدف الـ 40% بحلول عام 2030، وهو أقل بنسبة 10% من الهدف الذي حددته مبادرة "طموحي من أجل الوطن" والمرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي، غير كافٍ لبعث الهمم.
- إرساء آلية تمويل مستدامة من خلال تسريع إنشاء صندوق وطني مخصص للتعليم ما قبل المدرسي، مع تحديد أساليب مساهمة مختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات، وخاصة شركات التعدين، وتطوير جهود المناصرة تجاه صناع القرار (وزارة المالية، والبرلمان، وخاصة المجموعة البرلمانية المدافعة عن حقوق الطفل) لتأمين مخصصات مالية أكبر حجماً للتعليم ما قبل المدرسي.

2.4.4.3. الولوج والإنصاف

على الرغم من زيادة معدلات الالتحاق، لا تزال التغطية غير كافية على الإطلاق. فمعدل الالتحاق الخام لا يزال منخفضاً للغاية، حيث بلغ 15.9% في العام الدراسي 2024/2023، مما يعني أن أكثر من 8 من كل 10 أطفال في سن ما قبل المدرسة مشتبكون. وهذا المعدل أقل بكثير من المتوسط في دول غرب ووسط إفريقيا (29%) والعالم العربي (47%).

الجدول 02 - التعليم ما قبل المدرسي في إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي

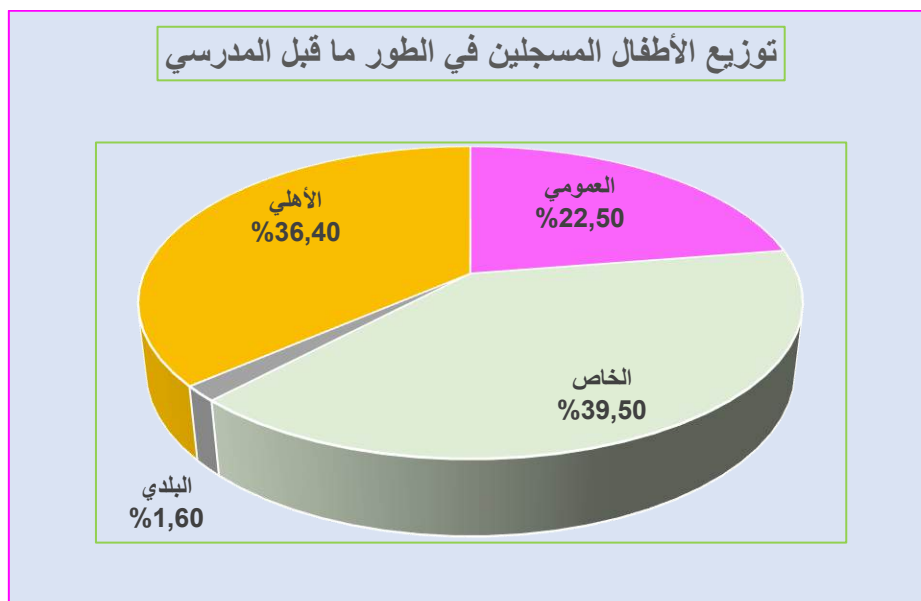
المؤشرات	المعطيات	المصادر
1. إفريقيا جنوب الصحراء		
متوسط المعدل الخام للالتحاق بالطور ما قبل المدرسي	25% (2023) مقابل 20% في 2015	اليونسكو – التقرير العالمي لمتابعة التعليم (2023)
دول بمعدلات عالية	الرأس الأخضر (70%) وسيشيل (95%) وغانا (45%)	اليونيسف والبنك الدولي – التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في إفريقيا (2022)
دول بمعدلات متدنية	النيجر (10%) وتشاد (12%) وموريتانيا (15.9%)	البرنامج التحليلي لمنظومات التربية PASEC / – CONFEMEN – تقييم مكتسبات التلاميذ في إفريقيا (2023) / وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، 2024
2. العالم العربي		
متوسط المعدل الخام للالتحاق بالطور ما قبل المدرسي	47% (2023) مع فوارق كبيرة	اليونسكو – التقرير الإقليمي حول التعليم في الدول العربية (2023)
بلدان تتصدر	الإمارات (92%)، قطر (89%)، والكويت (85%)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – (OCDE) التعليم في العالم العربي: التحديات والآفاق (2024)
بلدان متوسطة الأداء	المغرب (67% في 2023) و 70.4% من فئة 4 - 5 سنوات في 2025	وزارة التربية الوطنية - المملكة المغربية – التقرير السنوي للقطاع التربوي (2023) والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (تقرير ديسمبر 2025)
بلدان بمعدلات متدنية	اليمن (18%)، وموريتانيا (15.9%)، والسودان (20%)	اليونيسف – لمحة إقليمية - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2024)

يعاني التعليم ما قبل المدرسي كذلك من أشكال كبيرة من التفاوت في الولوج إليه. إذ تظل التغطية منحصرة بشكل كبير في المراكز الحضرية الكبرى، وخاصة في نواكشوط، حيث يصل معدل الالتحاق إلى 29%، أي ما يقرب من ضعف المتوسط الوطني. أما في المناطق الريفية وشبه الحضرية، فتكاد تكون الخدمات معدومة، وتقتصر على رعاية أطفال مجتمعية غالباً ما تكون هشة.

وهذا الوضع يعكس ضعفاً ثلاثي الأبعاد:

- ضعف التنظيم من قبل الدولة: لا يغطي القطاع العام سوى 16% من خدمات رعاية الأطفال المتاحة، مما يحد من قدرة الدولة على ضمان الإنصاف وتحقيق الجودة.
- قطاع خاص انتقائي: تُسجل رياض الأطفال الخاصة 40% من الأطفال، إلا أن تكلفتها المرتفعة تُقصي الأسر ذات الدخل المحدود وبعض أسر الطبقة المتوسطة.
- حضانات أهلية هشة: تُقدّم مراكز رعاية الأطفال المجتمعية، التي تُمثّل 36% من المُسجّلين، دعماً أساسياً للأسر المُحتاجة، إلا أنها تُعاني من قصور في البنية التحتية، ومعايير نظافة محدودة، وكوادر غير مؤهلة.

الشكل البياني 03 - التسجيل في الطور ما قبل المدرسي حسب نمط المؤسسة



❖ المصدر: معطيات وزارة العمل الاجتماعي، 2024

في غياب التنظيم الفعال والدعم الهيكلي، يُفاقم هذا الوضع أشكال التفاوت الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، ويُقوّض مُثُل المدرسة الجمهورية الشاملة.

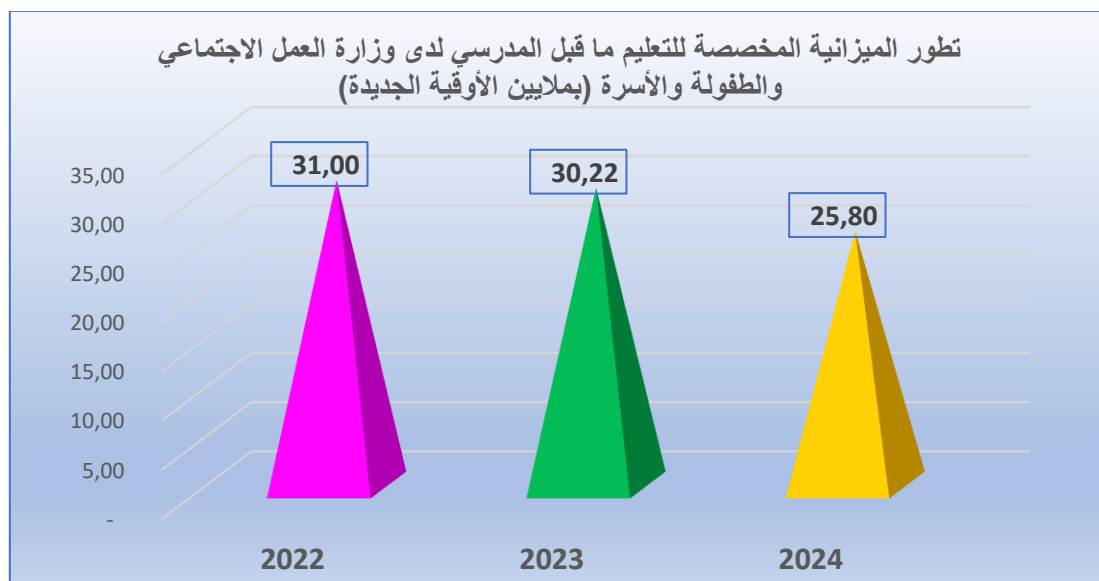
3.4.4.3. الجودة والملاءمة

تتفاوت جودة خدمات رعاية الأطفال بشكل كبير حيث تُقدّم المؤسسات العامة والخاصة عمومًا إشرافًا أكثر تنظيمًا، وتوفّر أنشطة قائمة على اللعب وبرامج تعليم مُبكر، بينما تقتصر مراكز رعاية الأطفال المجتمعية في الغالب على مجرد حراسة/حضانة الأطفال. أما المدارس القرآنية، فعلى الرغم من أهميتها الاجتماعية، فإنها لا تُراعي بعدُ بشكل كافٍ النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي للأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن 30% فقط من الطواقم مُدرّبة خصيصًا لمرحلة ما قبل المدرسة، والتكوين المستمر شبه معدوم، ومواد التدريس وأدواته غير كافية.

4.4.4.3. التمويل

يُمثل التمويل مفارقة بارزة: فبينما يُعتبر التعليم ما قبل المدرسي أولوية وطنية، انخفضت ميزانيته بنسبة 17% بين عامي 2022 و2024 (من 31 مليون أوقية جديدة إلى 25.8 مليون أوقية جديدة).

الشكل البياني 04 - التعليم ما قبل المدرسي: تطور الميزانية



❖ المصدر: معطيات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، 2024

الاعتماد على التمويل الخارجي (مثل : 300 ألف دولار أمريكي من البنك الدولي، و50 ألف دولار أمريكي من اليونيسف) أضعف الاستراتيجية، لا سيما مع عدم وضع آليات تمويل مبتكرة حتى الآن (مثل صندوق دعم للتعليم ما قبل المدرسي، حوافز ضريبية للقطاع الخاص، مما يحقق تكافؤ الفرص على مستوى المناطق).

5.4.3. حصيلة متباينة

في غضون عامين، حقق التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا تقدماً لا يُنكر: إطاراً قانوني صلب، وتوسّع سريع، وخطوات أولى نحو تنظيم الجودة، وتعبئة الشركاء. وتعكس هذه الإنجازات إرادة سياسية واضحة، وتُرسي أساساً متيناً لتحول القطاع.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة: حكام غير مكتملة، وتراجع في التمويل، وتغطية محدودة، وأشكال تباين إقليمية، وجودة متفاوتة. وقد بات التعليم ما قبل المدرسي يراوح عند مفترق طرق: فإما أن يُعزز الزخم الحالي ويُضخّم، أو تتم المخاطرة بفقدان هذه الديناميكية ويُترك إصلاح القطاع الفرعي دون اكتمال. ويستدعي هذا التشخيص استجابة طموحة ومستدامة، وهو ما يتم تناوله في التوصيات التالية.

5.3. توصيات استراتيجية: من أجل تحول سياسي لا رجعة فيه

في ظل هذا الوضع، تُعد التدابير الجريئة والهيكلية والممولة ضرورة للاستفادة من الإصلاح وتحقيق الأهداف في أفق 2030. وتتبع التوصيات التالية منطقاً قائماً على تحديد الأولويات.

1) تعزيز البنية المؤسسية والقيادة (روافع الحكامة)

- التنفيذ الفوري للمادة 22 من القانون التوجيهي. فالأولوية القصوى هي إنشاء مؤسسة مستقلة للإشراف على التعليم ما قبل المدرسي. ويجب منح هذه الهيئة الصلاحيات والموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة الصغرى، وتنظيم القطاع، وتنسيق أعمال جميع الوزارات والجهات المعنية.
- وضع وتطبيق إطار تنظيمي وطني موحد يحدد المعايير الدنيا الإلزامية (السلامة، النظافة، الحجم، نسبة عدد الموظفين إلى الأطفال، مؤهلات الموظفين، إطار المناهج) لفتح وتشغيل أي منشأة لمرحلة ما قبل المدرسة، بغض النظر عن وضعها. ويمكن النظر في وقف مؤقت لفتح أي مرافق جديدة غير مطابقة للمعايير.
- دمج وزارتي المالية والداخلية بشكل كامل في اللجنة التوجيهية لبرنامج الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة الصغرى لضمان مواءمة الميزانية مع الأهداف والتعبئة الفعالة للسلطات المحلية، واستكمال ونشر جميع المراسيم التطبيقية للقانون 023-2022، مع توضيح دور السلطات المحلية والإقليمية في تنفيذ إصلاحات رياض الأطفال.
- إطلاق برنامج عاجل للإحصاء ورسم خريطة لجميع مرافق رياض الأطفال الحالية، ودمج هذا القطاع الفرعي بشكل شامل في نظام معلومات التعليم (السراج) خلال 24 شهراً، باستخدام بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024.

2) إطلاق برنامج استعجالي للإنصاف والولوج (رافعتا الكم والإنصاف)

- إطلاق "خطة أولوية شاملة" لمرحلة ما قبل المدرسة العامة، تستهدف في المقام الأول الولايات والبلديات التي يكون فيها معدل الالتحاق الخام في أدنى مستوياته. ويلزم أن تشمل هذه الخطة ما يلي:
 - بناء رياض أطفال عمومية نموذجية وموحدة في عاصمة كل مقاطعة؛
 - اشتراط إدراج قسم للتعليم ما قبل المدرسي في جميع مشاريع بناء المدارس الابتدائية الجديدة؛
 - برنامج طموح لـ "محاضر نموذجية لمرحلة ما قبل المدرسة" بالشراكة مع وزارة التوجيه الإسلامي والتعليم الأصلي ومفوضية الأمن الغذائي، يقدم حزمة متكاملة تجمع بين تنمية الطفولة المبكرة، ومحو الأمية الوظيفي، والتغذية.
- إنشاء "صندوق تضامن لمرحلة ما قبل المدرسة" بتمويل من الدولة، وضريبة شبه مالية على شركات التعدين والاتصالات. وسيمول هذا الصندوق:
 - دعماً موجهاً لمرحلة ما قبل المدرسة لفائدة أطفال الأسر الأشد فقراً والمسجلين في المرافق المعتمدة؛
 - حوافز مالية للمرافق الخاصة التي تنشئ فروعاً لها في المناطق الريفية أو المحرومة؛
 - النشر العاجل للكفالات المدرسية في جميع مرافق ما قبل المدرسة العامة والمجتمعية، كأداة أساسية لزيادة الالتحاق والاستمرار ومكافحة سوء التغذية.

(3) تطبيق تحسين منهجي للجودة (روافع الجودة)

- وضع إطار وطني لمنهج ما قبل المدرسة ونشره على نطاق واسع، مع تزويد جميع المرافق المعتمدة بأدوات تعليمية موحدة وبمواد للإيقاظ مجاناً.
- تعزيز دور المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي كرافعة تدريب متميز لمعلمي الطفولة المبكرة، من خلال:
 - برنامج تدريبي مُسرَّع ومعتَمَد للموظفين الحاليين في الحضانات الأهلية والمدارس القرآنية.
 - الاكتتاب والتدريب الأولي للمرشدين الجدد، مع التركيز على التعلم القائم على اللعب (أنشطة مرحلة وجذابة)، ونمو الطفل، والتعليم المتميز.
 - تطبيق نظام أساسي ورواتب جذابة لمهنة معلمي الطفولة المبكرة.
- توسيع نطاق نظام مراقبة الجودة ليشمل جميع أنحاء البلاد، وتزويده بالموارد اللوجستية وصلاحية فرض العقوبات (الإنذارات، والحراسة القضائية، والإغلاق أو الوضع تحت الوصاية).

(4) ضمان تمويل مستدام ومبتكر (الروافع المالية)

- عكس مسار الميزانية من خلال زيادة الاعتمادات المالية المخصصة مباشرة لمرحلة ما قبل المدرسة بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف في قانون المالية لعام 2026، مع توفير مخصصات محددة ومحمية للاستثمارات في المناطق ذات الأولوية.
- ربط جزء من تحويلات الدولة للسلطات المحلية باستثمارها في إنشاء وصيانة مرافق ما قبل المدرسة العامة.
- برنامج "الرعاية الجمهورية": إطلاق آلية لتشجيع الشركات الوطنية والدولية الكبرى على تمويل بناء وتشغيل رياض الأطفال العامة، بدءاً من عواصم الولايات، وفقاً لنموذج نواذيبو. وستكون هذه المرافق النموذجية لمرحلة ما قبل المدرسة، التي تجمع بين معايير البنية التحتية، والكوادر المؤهلة، والمناهج الدراسية المنسقة، والأنشطة المدنية، بمثابة مختبرات تعليمية، ويمكن، بعد الرصد والتقييم، توسيع نطاقها تدريجياً لتشمل مختلف المقاطعات في البلاد.

إن مثل هذه المبادرات، التي تندرج ضمن رؤية متدرّجة لكنها متماسكة، لن تُحسّن جودة خدمات التعليم لما قبل المدرسة وتكافؤها فحسب، بل ستُحقق أيضاً مثل المدرسة الجمهورية القائمة على تكافؤ الفرص منذ الصغر.

القسم الرابع - الخاتمة العامة :

الخلاصة والرسائل الرئيسية

1.4. نتائج متباينة لإصلاح طموح

لقد ساهم القانون التوجيهي 2022-2023، بلا شك، بعد ثلاث سنوات من اعتماده، في إحداث تحوّل جذري في المشهد التعليمي الموريتاني. ويشكل الاعتراف بمرحلة ما قبل المدرسة كركيزة أساسية، وإعادة تأكيد دور المدارس العمومية، والطموح لبناء نظام المدرسة الجمهورية، إنجازات استراتيجية كبرى. ومع ذلك، لا يزال التنفيذ على أرض الواقع بطيئاً وغير متكافئ، مما يُخل بمبدأ الشمولية، ويكشف عن أوجه نقص قد تؤثر في تنفيذ الإصلاح، فهناك:

- فجوة صارخة بين الأهداف الطموحة والموارد المخصصة، ويتجلى ذلك بشكل خاص في خفض ميزانية التعليم ما قبل المدرسي.
- تأخر إداري في تنفيذ الترتيبات الرئيسية (المؤسسة المستقلة، والنصوص التطبيقية) وفي توفير تدريب واسع النطاق للمعلمين لتجسيد القيم الجمهورية ونقلها.
- استمرار أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تُهدد بنسف هدف المساواة.
- استمرار ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام.

2.4. رسائل رئيسية للعمل المستقبلي

- (1) الضرورة المؤسسية الملحة: يُعدّ الإنشاء الفوري لهيئة إدارية مستقلة للتعليم قبل المدرسي (المادة 22) شرطاً أساسياً لأي تقدم مستقبلي.
- (2) الضرورة المالية: يجب أن تعكس الميزانيات الأولوية السياسية المعلنة، مع زيادة الدعم للتعليم قبل المدرسي وآليات تكافؤ الفرص للمناطق الأقل حظاً.
- (3) العدالة بين الجهات: لكي يكون الإصلاح موثقاً، يجب أن يُعطي الأولوية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً (الريف، والنواحي الهشة في المناطق شبه الحضرية، إلخ). ومن الضروري البناء على أشكال النجاح المحلية (نماذج التعليم قبل المدرسي الأهلية، وشراكات المنظمات غير الحكومية) التي تُبنى بما يمكن أن يكون عليه نظام تعليمي عام لامركزي ومتجذر محلياً.
- (4) التعبئة المجتمعية: يتطلب النجاح ميثاقاً وطنياً يُوسّع نطاق الحكامة ليتجاوز حدود الدولة (السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني).
- (5) رؤية بعيدة المدى: الاستثمار في التعليم قبل المدرسي والتعليم العام هو استثمار في التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، ومستقبل الأمة.

3.4. مساهمات المقارنة بالمعايير الدولية

يؤكد التحليل المقارن أن على موريتانيا:

- (1) إنشاء هيئة إدارية قوية (كما في تونس).
- (2) ضمان تمويل مستقر وواسع النطاق (كما في المغرب).
- (3) بناء منهج تعليمي مستمر لمرحلة ما قبل المدرسة والابتدائية (كما في كندا).
- (4) تطبيق سياسة للإنصاف الجهوي واللغوي (كما في السنغال).



4.4. المساهمة في الأجندات الدولية

لا يُعد هذا الإصلاح خيارًا تقنيًا، بل استثمارًا سياسيًا واجتماعيًا أساسيًا. فهو المساهمة الأكثر مباشرة وفعالية لموريتانيا في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وخاصةً الغرض 2.4 المتعلق بتنمية الطفولة المبكرة، وفي أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، من خلال تنمية رأس المال البشري، مما يجعل التعليم الشامل والعادل المحرك الرئيسي للتماسك الوطني والتنمية المستدامة. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حاسمة ومنسقة ومدعومة ماليًا. فمستقبل جيل كامل من الموريتانيين مرهون بذلك.



المحور الثالث : التعليم الأصلي ومحو الأمية





المحور الثالث - التعليم الأصلي ومحو الأمية

يتبنى القانون التوجيهي رقم 023-2022 رؤية متكاملة لإعادة تأسيس النظام التربوي، تضع التعليم الأصلي ومحو الأمية والتعليم غير النظامي في صلب الاستراتيجية التربوية. وتسعى المقاربة المعتمدة في هذا الشأن إلى مواجهة جملة من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتداخلة، التي تتراوح بين صيانة التراث وتحقيق الإنصاف والنهوض بالتنمية البشرية، بهدف بناء مسار تعليمي منسجم ومناسب للفئات الأكثر عرضة للأمية والتسرب الدراسي.

وفي هذا الفصل من التقرير، سيتم فحص واقع التعليم الأصلي ومحو الأمية في البلاد عبر الإطار الثلاثي المحاور الذي يقترحه البرنامج الوطني لتطوير القطاع التربوي، والمتمثل في الولوج والإنصاف، والجودة والملاءمة، والتسيير والقيادة. الهدف من هذه القراءة المتعددة الأبعاد هو تقديم تشخيص دقيق - في حدود البيانات المتاحة - للإنجازات المحققة، ورصد أبرز التحديات، وبلورة توصيات عملية من شأنها الإسهام في تنفيذ أمثل للرؤية التكاملية التي ينطوي عليها الإصلاح التربوي الحالي.

1. التعليم الأصلي

يُمثل التعليم الأصلي حجر الزاوية في الهوية الثقافية والفكرية الموريتانية، حيث اضطلعت المحاضر تاريخياً بدور "الجامعات الشعبية المتنقلة"، المؤسسة على ركائز الحفظ والمرافقة التربوية وربط المعرفة بالواقع التطبيقي، مما أسهم في إشعاع البلاد ثقافياً على نطاق واسع.

ويتشكل المشهد الحالي للتعليم الأصلي من فسيفساء متعددة الأشكال، تتراوح بين المؤسسات الأهلية (المحاضر والمدارس القرآنية)، والمؤسسات الخاصة كالمعاهد الأهلية، من جهة والمؤسسات التي أنشأها القطاع المكلف بالشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، من جهة ثانية؛ وهي: المحاضر النموذجية التي تُدمج في منهاجها مواداً تعليمية جديدة والمعاهد الجهوية للتعليم الأصلي التي تؤهل الملتحقين بها للحصول على شهادة البكالوريا.

1.1. في مجال الولوج والإنصاف

♦ المحاضر والمدارس القرآنية

بحسب الوزارة المكلفة بالشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، أحدثت الإحصاءات الموثوقة حول التعليم الأصلي في موريتانيا هو "الإحصاء الشامل للمحاضر والمساجد" لسنة 2010/2009، والذي أعطى البيانات الإجمالية التالية:

الجدول 3 - هياكل استقبال التعليم الأصلي

التلاميذ		المحاضر		
العدد	%	العدد	%	
37840	16,1	892	13,3	المحاضر
135428	57,6	2942	43,8	المدارس القرآنية
61845	26,3	2884	42,9	وحدات التعليم الأصلي (نواة المدارس القرآنية)
235113	100,0	6718	100,0	المجموع

❖ المصدر: إحصاء المحاضر والمساجد، 2010/2009

بلغ إجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بهذه المؤسسات 235.113 تلميذاً، من ضمنهم 73.201 من الإناث (أي نسبة 31.1%). كما يلتحق من هؤلاء 48% بالتعليم النظامي بموازاة مع التعليم الأصلي.

غير أن تقديرات حديثة للقطاع المعني ضمنها الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي في منشورها "الدليل الإحصائي الاجتماعي والديموغرافي - 2025" تظهر أرقاماً مغايرة وذلك على النحو التالي:

الجدول 04 - تطور أعداد تلاميذ مؤسسات التعليم الأصلي

الولاية	2021-2020	2022-2021	2023-2022
الحوض الشرقي	446	216	231
الحوض الغربي	218	90	81
العصابة	175	175	162
كوركول	102	71	64
البراكنة	339	74	87
اترارزة	237	230	233
آدرار	52	61	145
داخلت نواذيبو	-	-	3
تكانت	141	68	-
كيدي ماغا	68	30	25
تيرس زمور	29	25	21
إينشيري	32	10	3
نواكشوط الغربية	480	540	622
نواكشوط الشمالية	180	180	183
نواكشوط الجنوبية	462	467	510
موريتانيا (المجموع)	2961	2237	2370

❖ المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، 2025

تكشف هذه البيانات عن اتجاهين رئيسيين:

- 1) تراجع ملحوظ في الولايات الريفية، لا سيما في الجنوب الشرقي:
 - انهيار كبير في ولاية البراكنة (-74%) وفي ولايتي الحوضين (-48% و -63%)
 - اختفاء كامل في ولاية تكانت
 - انخفاض وطني بنسبة 20% خلال الفترة



2) تركيز حضري متزايد:

- نمو مظرّد في ولايات نواكشوط الثلاث
- تقدّم ملحوظ في ولاية آدرار (+179%).

هذه الأرقام، رغم كشفها عن ديناميكيات إقليمية متباينة، يجب التعامل معها بحذر شديد واعتبارها تقديرات تحتاج إلى تحقّق وتدقيق وتمحيص. والدراسات الميدانية التي تُجرى وفق الأصول العلمية هي وحدها التي تسمح بما يلي: (أ) تأكيد مدى الصدقية الإحصائية لهذه التقديرات؛ (ب) تحديد العوامل التي تفسرها (الهجرة، السياسات العامة، التحولات الاجتماعية)؛ و(ج) قياس الأثر الفعلي لذلك على عرض التعليم القرآني. وقد أوصى المجلس الأعلى للتهذيب في تقريره الأول والثاني وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بوضع نظام معلومات موثوق على غرار نظام السراج، وهذه التوصية تظل وجهة النظر إلى مكانة هذا النظام الفرعي في الإصلاح وديناميكيات التحول الداخلي التي تتصل به. نتيجة لذلك، يتعيّن القيام بإحصاء معياري للتأكد من هذه الاتجاهات بشكل موضوعي وإنارة السياسات التربوية في مجال التعليم الأصلي.

لقد أظهرت النتائج الأولية لمسح لمؤسسات التعليم الأصلي أنجزته وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي حديثاً (2025) في مختلف ولايات نواكشوط وجود 932 محظرة قرآنية، و216 محظرة متخصصة، و193 محظرة قيد الإنشاء بولاية نواكشوط الجنوبية؛ مما يمثل تبايناً كبيراً مع التقديرات السابقة (510 محاضر في 2022-2023).

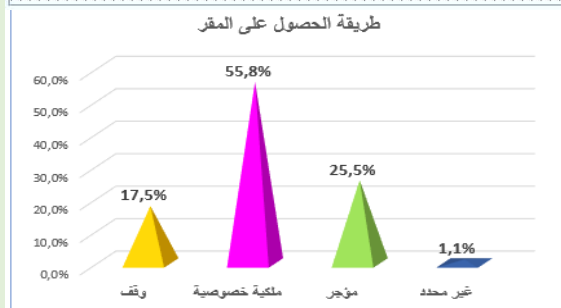
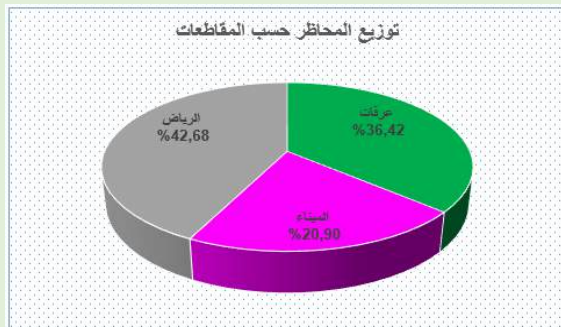


المؤطر 01 - عرض نتائج إحصاء مؤسسات التعليم الأصلي بولاية نواكشوط الجنوبية

نتائج إحصاء المحاضرات في ولاية نواكشوط الجنوبية - 2025

أجرت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي مطلع سنة 2025 عملية إحصاء شاملة للمحاضرات على مستوى ولاية نواكشوط الجنوبية. وقد بلغ عدد المحاضرات المسجلة بهذه الولاية 1340 محاضرة كشف الإحصاء عن سماتها التالية:

نوع المحاضرة	العدد	%
قرآنية	931	69.48
متخصصة	216	16.12
طور النشأة	193	14.40
المجموع	1340	100



المقاطعة	عدد الطلاب	النسبة
عرفات	4 151	29%
الميناء	3 468	25%
الرياض	6 497	46%
المجموع	14 116	100%

1) تصنيف المحاضرات حسب النوع

تشير البيانات إلى أن ما يقارب 7 محاضرات من كل 10 (69.48%) تندرج ضمن الصنف القرآني التقليدي، في حين تشكل المحاضرات المتخصصة نسبة 16.12%.

2) التوزيع الجغرافي حسب المقاطعات

في مقاطعات نواكشوط الجنوبية الثلاث حضور مكثف للمحاضرات. تستحوذ مقاطعة الرياض على الحصة الأكبر (42.68%)، تليها عرفات بنسبة تزيد على الثلث (36.42%). أما الميناء فحصته لا تتجاوز خمس الأعداد إلا قليلا (20.90% - 280).

3) طبيعة الحصول على مقرات المحاضرات

تُبين المعطيات أن أغلب المحاضرات (748) تعمل في مقرات مملوكة بشكل شخصي، بينما تعمل نسبة تزيد على الربع (342) في مقرات مؤجرة. وتمتلك نسبة محدودة فقط (235 أي 17.54%) مقرات عن طريق الوقف، وهو ما يعكس تقلص هذا النوع من التمكين العقاري التقليدي.

4) الترخيص القانوني

بلغ عدد المحاضرات الحاصلة على إفادة ترخيص رسمية 489 محاضرة، وهو ما يمثل 36.5% فقط من إجمالي المحاضرات، وذلك ما يشير إلى أن نسبة هامة من المؤسسات المحضرية (أقل قليلا من الثلثين) لا تزال تزاوّل أنشطتها خارج الإطار القانوني المنظم.

5) توفر الخدمات العمومية

يسجل تحسّن نسبي في مستوى النفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية، حيث يستفيد أكثر من ثلاثة أرباع المحاضرات في نواكشوط الجنوبية من خدمة الكهرباء، و72.30% من الماء.

أما المعونات الحكومية، فتقدّم على نحو شهري إلى زهاء خمس المحاضرات (19.78%)، وعلى نحو سنوي إلى نسبة 8.21% من مجموع المحاضرات.

6) الملحقات التربوية والصحية

تشير البيانات إلى أن 1039 مؤسسة أي 77.53% من المحاضرات تتوفر على مكتبة، وهو مؤشر إيجابي نسبياً يعكس اهتماماً بالمصادر العلمية. في المقابل، لا تتوفر المرافق الصحية (الحمامات) إلا في 14.93% فقط من المحاضرات، وهو ما يُعدّ محدوداً جداً ومؤثراً على شروط الإقامة والصحة العامة.

7) مواصفات شيوخ المحاضرات

تتفرغ الغالبية العظمى من شيوخ المحاضرات (84.55%) بشكل كامل للعمل التعليمي داخل المحاضرة، بينما ينتمي الباقون إلى فئات مهنية متنوعة، تشمل العمال (5.75%)، والموظفين (3.88%)، والناشطين في القطاع غير المصنّف (5.30%).

المصدر: معطيات وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، 2025



يجد هذا التباين المحلي ما يقابله على الصعيد الوطني؛ إذ تشير المعطيات المقدمة أمام مجلس الوزراء ضمن بيان الافتتاح الدراسي 2025-2026 إلى أن عدد المحاضرين بلغ 10.720 مؤسسة في عموم البلاد تستقبل 261.113 تلميذاً، أي ما يفوق بأكثر من أربعة أضعاف التقدير السابق البالغ 2.370 محاضرة خلال الفترة 2022-2023. ويبرز هذا الفارق الكبير ضرورة مواصلة عملية الإحصاء وفق منهجية معيارية موحدة على امتداد التراب الوطني، مع نشر نتائجه الكاملة.

♦ المعاهد الجهوية للتعليم الأصلي

خلال السنة الدراسية 2024-2025، استقبلت المعاهد الجهوية الثمانية للتعليم الأصلي (كيفه، كيهيدي، بوتلميت، نواذيبو، سيلبابي، بوجي، بورات، وشنقيط) 687 تلميذاً، أي بزيادة طفيفة مقارنة بالسنة السابقة (36 تلميذاً من حيث القيمة المطلقة، و5,5% من حيث القيمة النسبية).

وفي المقابل، تراجع عدد هيئة التدريس من 303 في 2023-2024 إلى 86 في 2024-2025، بما يمثل انخفاضاً حاداً في الأعداد (-217 مدرساً، أي -71,6%). وبعد التحقق، تبين أن البيانات التي قدّمتها الإدارة المشرفة على المعاهد الجهوية شابهت خلل إحصائي، تمثل في احتساب مجموع العاملين الإداريين، وأطر الإشراف والدعم، ضمن هيئة التدريس.

كما شكّل الأساتذة المتعاقدون في 2024-2025 نسبة 61.6% من مجموع طواقم التدريس، مقابل 50.8% في السنة السابقة.

2.1. في مجال الجودة والملاءمة

فيما يتعلق بالبرامج وطرائق التدريس، ما تزال المحاضر الأهلية تعتمد نموذجاً تربوياً تقليدياً غير خاضع لرقابة وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، يتسم بما يلي:

- برامج شبيهة موحدة ظاهرياً، لكنها تتأثر بخلفية الشيخ وخبرته، مما يؤدي إلى أشكال ملحوظة من التفاوت في مخرجات التعلم؛
- طرائق تعليمية قائمة على الحفظ، تُعلي من شأن الاستظهار الدقيق للنصوص؛
- تأطير فردي مباشر من الشيخ، مع مراعاة مسار التقدم الشخصي لكل تلميذ.

بالمقابل، تُدخل المحاضر النموذجية التابعة للوزارة موادّ حديثة مثل الرياضيات والتربية المدنية، وتعتمد المعاهد الجهوية للتعليم الأصلي منهاجاً هجيناً يجمع بين التعليم الديني والبرنامج المدرسي للمرحلة الثانوية، بهدف إعداد الطلاب لاجتياز شهادة البكالوريا في ظروف أكثر إنصافاً.

وهكذا، تحافظ المحاضر الأهلية على تعليم عريق يتسم بالمرونة، بينما تسعى الهياكل المؤطرة من طرف الوزارة إلى تقاربٍ أوثق مع النظام التعليمي الوطني الرسمي. وعليه، يتضح أن من الضروري إجراء تقييم صارم لما يُعرف بـ«المحاضر النموذجية» لقياس مدى فعاليتها ومردوديتها الفعلية، وضبط أفضل الممارسات، واستخلاص أمثل الدروس تمهيداً لاحتمال توسيع نطاقها.

نظام التقييم والإشهاد

يعتمد التعليم الأصلي على آليات تقييم تقليدية، موجّهة نحو إتقان المتون وترسيخ السند العلمي، تتمحور حول شكلين رئيسيين من الإجازة:

- الإجازة الجزئية أو المخصصة: تُمنح في مجال محدد (مثل النحو، الحديث، القرآن)، وتُثبت إتقان الطالب لتخصص بعينه، مع ذكر سلسلة الإسناد التي تعود غالباً إلى المصادر الأولى. وفيما يخص القرآن الكريم، تقوم الإجازة على الحفظ وضمن المقرأ والرسم، ضمن آليات تحقّق ذات مراحل متعددة.
- الإجازة العامة (المطلقة): وهي خاصة بنخبة من الطلاب الذين لازموا الشيخ لسنوات طويلة، وأحاطوا بمجموع العلوم المُدرّسة لديه، وأثبتوا كفاءات تربوية وسلوكية رفيعة. وتخوّل هذه الإجازة حاملها، من بين أمور أخرى، تأسيس محظّره الخاصة.

وفي الوقت الراهن، يلاحظ قدرٌ من المرونة في منح الإجازات، لا سيما لتيسير الولوج إلى التعليم العالي. غير أن هذا التطور يطرح ضرورة الحفاظ على الصرامة العلمية والقيمة الرمزية لهذه الشهادات، مع مواءمتها لمتطلبات العصر، خاصة عبر اعتماد ثلاثة مستويات لاكتساب الكفاءات (أساسي، ومتوسط، وعالي). كما بدأت بعض الهياكل المعاصرة (المعاهد الجهوية، والمحاضر النموذجية) في إدماج أساليب تقييم مستوحاة من التعليم النظامي.

3.1. في مجال الحكامة والتسيير

يتسم نظام التعليم الأصلي، في مكوّنته المحظّرية، بنمط تسيير أهلي، غير رسمي في جوهره؛ إذ إن الغالبية الساحقة من المحاضر تُنشأ بمبادرات فردية أو عائلية، بمعزل عن أي إطار قانوني أو إداري تابع للدولة. وتتمتع هذه المحاضر، تبعاً لذلك، بهامش واسع من الاستقلالية، مع بقائها خاضعة من حيث المبدأ للوصاية القانونية لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي. غير أن الحكامة اللامركزية في هذا السياق تظل هشة، ويتجلى ذلك في ما يلي:

- استقلالية المحاضر: لا تنتسب معظم المحاضر إلى أي هيكل إداري رسمي، مما يحدّ من إمكانية الرقابة والتنسيق المركزي. إنما يقتصر التدخل العمومي، في الغالب، على دعم مالي رمزي، دون تأثير فعلي على المضامين التربوية، أو ظروف التعلّم، أو معايير الجودة.
- غياب الهياكل المؤسسية: لا تتوافر داخل المحاضر مجالس تسيير، ولا هيئات تشاركية لصنع القرار، ولا أنظمة لتخطيط الأداء ومتابعته. ويؤدي هذا الفراغ المؤسسي إلى إضعاف الحكامة، وتقليص مستويات الشفافية والمساءلة.
- ضعف التكوين الإداري: ينحدر معظم القائمين على تسيير المحاضر والمعاهد الجهوية من الحقل التربوي، دون تأهيل إداري ممنهج، مما يحدّ من قدرتهم على تسيير المؤسسات بكفاءة وفعالية.
- ضعف آليات التقييم والمساءلة: تفتقر المحاضر إلى أدوات منتظمة لتقييم الجودة التربوية وإلى مؤشرات موضوعية للأداء. كما أن التمويل العمومي، حين يتوافر، يظل محدوداً ولا يخضع لمتطلبات صارمة في مجال الرقابة والمحاسبة.

في مجال النصوص، وبعد عقودٍ من الانتظار، شرعت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، بدعم من منظمة اليونسف، في إعداد استراتيجية وطنية لصيانة وتثمين التعليم الأصلي، توجد حالياً في مرحلة التزكية. وقد تضمنت وثيقة هذه الاستراتيجية جزأين رئيسيين:



- تشخيص تحليلي ونقدي، يسبقه تأطير تاريخي وتحليل لدور المحاضر وإشعاعها. يهدف هذا التشخيص إلى استعراض الوضع الراهن للقطاع الفرعي (الإطار المؤسسي، العرض التعليمي، البرامج والمناهج، طرائق التدريس، الحكامة والتمويل)، مع تقديم تحليل "سويت"، ودراسات مقارنة، ثم خلاصة مدعمة بتوصيات أولية.
- جزء استراتيجي يحدد الرؤية والمبادئ الموجهة والأهداف ورافعات التدخل، ويُترجم عبر خطة عمل 2026-2030، وإطار للميزانية وتعبئة الموارد، إضافة إلى جهاز مؤسسي للتنفيذ والمتابعة والتقييم. وتُستكمل الوثيقة بملحق تتضمن، على وجه الخصوص، الملخص التنفيذي للمنتجات المنتظرة والإطار المنطقي للاستراتيجية.

المؤطر 02 - الاستراتيجية الوطنية لصيانة وتثمين التعليم الأصلي

تندرج الاستراتيجية الوطنية لصيانة وتثمين التعليم الأصلي 2026-2030 ضمن المشروع المجتمعي لفخامة رئيس الجمهورية "مموحي للوطن"، والإطار القانوني الجديد للتربية (القانون التوجيهي رقم 023-2022)، والاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030)، فضلاً عن التزامات موريتانيا الدولية (أهداف التنمية المستدامة، أجندة 2063...).

ويبرز التشخيص الذي يسند هذه الاستراتيجية جملةً من التحديات، من أبرزها:

- تحديات هيكلية : غياب إطار قانوني واضح، وضعف في البنى التحتية، وندرة في التجهيزات الحديثة؛
- تحديات تربوية : ضعف الارتباط بسوق العمل، مع برامج تعليمية محدودة الصلة بالعلوم المعاصرة؛
- تحديات مالية : اعتماد كبير على التبرعات الفردية، وغياب آليات تمويل مستدامة؛
- تحديات اجتماعية : صعوبات الإدماج المهني للخريجين، وضعف التنسيق مع النظام التعليمي العصري.

الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030

"تعليم أصلي مُنظم، منصف وشامل، يوفر معارف إسلامية عالية الجودة، معترف بها وطنياً ودولياً؛ تعليم أصلي متكامل ومتناغم مع باقي مكونات النظام التربوي الوطني؛ يساهم بفعالية في ترسيخ قيم الاعتدال والوسطية، وتعزيز اللحمة الوطنية ومبادئ العيش المشترك، مع الاضطلاع بدور محوري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد".

أهداف الاستراتيجية

تتوخى الاستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للتعليم الأصلي بما يضمن حكمة فعالة ومردودية نوعية؛
- تحسين جودة التعلم من خلال تطوير البنى التحتية والبيئة التربوية، وإصلاح المناهج بإدراج مضامين تكميلية، وتشجيع الابتكار (الرقمنة، المحاضر الإلكترونية)، وإرساء آليات تقييم ملائمة؛
- تعزيز الإشعاع الإسلامي والثقافي للبلاد عبر ترسيخ الإسلام الوسطي المعتدل، وتفكيك الخطابات الداعية إلى الغلو والتطرف؛
- تشجيع إسهام التعليم الأصلي في بناء نظام تربوي وطني متكامل وشامل (محو الأمية، التعليم قبل المدرسي، التعليم غير النظامي، التعليم القاعدي، التكوين الفني والمهني، إلخ)؛
- تنمية قدرات الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر، والتمهين، والتحفيز؛
- ضمان تعبئة كافية ومستدامة للموارد المالية عبر آليات عمومية ومجتمعية وشراكات متعددة الأطراف.



4.1. التحديات والفرص المتاحة

يُبرز التشخيص التحليلي النقدي الذي استندت إليه استراتيجية التعليم الأصلي، قطاعاً زاخراً بالمقومات والإمكانات، لكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات هيكلية ووظيفية متعددة، تتسم بالتعقيد والتداخل. ويُتيح تحليل "سوات" استخلاص مواطن القوة والضعف في التعليم الأصلي، إلى جانب الفرص المتاحة والتحديات القائمة، مع مراعاة أبعاده الداخلية والخارجية.

(أ) - مواطن القوة والفرص المتاحة

أ) مواطن القوة:

- الشرعية التاريخية والاجتماعية: رسوخُ المحظرة كمؤسسة تربوية وثقافية تحظى باعتراف كبير، بوصفها حافظة للهوية والقيم.
- القيم التربوية المميّزة: الانضباط، والصرامة الأخلاقية، والتضامن، والصبر والمثابرة، وتقاسم المسؤوليات بين الشيخ والطلاب.
- المرونة والانفتاح: القدرة على استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية، والتكيف مع أنماط عيش متعددة (الترحال، التنقل، الأنشطة الموسمية).
- الرصيد المعرفي الأصيل: اعتماد الحفظ بوصفه مكملاً للفهم، والاهتمام بعلوم الآلة، واعتماد نظام الإجازة باعتباره اعترافاً أكاديمياً واجتماعياً، واللجوء إلى الحوار والمناظرة كوسيلة للتكوين.
- الإنتاج العلمي والأدبي: الإسهام في إثراء الثقافة العربية الإسلامية وإعادة بناء المعارف بما ينسجم مع الخصوصيات المحلية.
- المساهمة في التماسك والوئام الوطني: نشر ثقافة مشتركة بين مختلف المكونات الاجتماعية، وتعزيز روح الانتماء الجماعي.

(ب) الفرص المتاحة:

- الدعم المؤسسي والمجتمعي: الإصلاحات التربوية الجارية (القانون التوجيهي رقم 2022-023)، والاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، والاستراتيجية القطاعية قيد الإعداد، والبرنامج الوطني لتنمية القطاع التربوي / الخطة الثالثة، إلى جانب الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الإسلامي.
- إسهامات التقنيات الحديثة: إمكانية إنشاء محاضرات رقمية، ومكتبات إلكترونية، ومنصات تعليمية، وتوظيف وسائل الإعلام في نشر المعرفة.
- إمكانات سوق العمل: آفاق التشغيل في مجالات مرتبطة بالتراث (المخطوطات، الدعوة، التوثيق، الإعلام، الوساطة الاجتماعية...)، فضلاً عن الطلب الدولي على المختصين في العلوم الإسلامية واللغة العربية.
- الشراكات الدولية: فرص التعاون مع منظمات مثل الإيسيسكو، والألكسو، واليونسكو، والبنك الإسلامي للتنمية، واليونسف، لتوفير الدعم في مجال البنى التحتية والتمويل وتعزيز القدرات.

(ب)- مواطن الضعف والمعوقات

أ) مواطن الضعف:

- القصور المؤسسي والتنظيمي: غياب إطار قانوني شامل يحدد مستويات التعليم الأصلي، وتقدم المعطيات الإحصائية، وضعف التنسيق مع باقي مكونات النظام التربوي.
- الطابع النظري المفرط: هيمنة الحفظ على حساب تنمية الكفاءات العملية والقابلة للتوظيف في سياقات متعددة.
- ركود المناهج: استمرار البرامج دون تحديث منذ إنشاء المؤسسات، وتراكم المحتويات، وضعف المردودية التربوية في بعض الحالات.
- العجز في مجال التقييم: غياب أنظمة معيارية معتمدة، والاعتماد شبه الكلي في التغذية الراجعة على الملاحظات الشفوية.
- نقص البنى التحتية: عجز في المباني، والتجهيزات التربوية، والخدمات الأساسية، وضعف الولوج إلى التقنيات الحديثة.
- شح الموارد البشرية المؤهلة: محدودية الكفاءات، وغياب التكوين المستمر، وضعف المهارات اللغوية والرقمية.
- محدودية التمويل: اعتماد شبه كامل على الإسهامات المجتمعية، ومساهمات ضعيفة وغير مستقرة من الموازنة العمومية.

ب) القيود والتحديات:

- مقاومة التغيير: التشبث المستمر بأساليب تقليدية لا تستجيب في كثير من الأحيان لمتطلبات العصر.
- ضعف الإدماج المهني: ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الخريجين نتيجة عدم مواءمة التكوين مع حاجيات سوق العمل.
- ضغط العولمة الثقافية: خطر التهميش في حال عدم تكيف التعليم الأصلي مع متطلبات الرقمنة والتنافسية الدولية.
- تراجع التعاون الدولي: تقلص الدعم الخارجي مقارنة بالفترات السابقة.

2. محو الأمية

يُعدّ محو الأمية رافعة أساسية للتنمية في موريتانيا؛ إذ يزود كل مواطن - ولا سيما النساء والشباب - بالمهارات الأساسية في مجال القراءة والكتابة والحساب، بما يفتح آفاق الولوج إلى المعرفة، ويحسن الأوضاع الصحية، ويعزز مشاركة المواطن. فالاستثمار في محو الأمية هو استثمار في اقتصاد أكثر شمولاً، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي، وفي مستقبل يتمكن فيه الجميع من الإسهام في نهوض البلاد.

وقد عانى التخطيط لبرامج محو الأمية في موريتانيا، خلال فترة طويلة، من ندرة المعطيات الموثوقة (منذ إنجاز المسح المرجعي للأمية في موريتانيا سنة 2008)، مما جعل الاستهداف يقتصر على معطيات تقريبية. غير أنّ النشر مؤخراً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2024/2023 أتاح صورةً إلى حدّ ما دقيقة للوضع القائم. وتشكّل هذه الأرقام الجديدة، بما تكشفه من اتجاهات ملموسة واحتياجات مفصلة حسب الفئات، فرصة سانحة لتصميم تدخلات وحيّة وفعالة من شأنها إرساء محو أمية موجّه بوصفه رافعة حقيقية للتنمية.

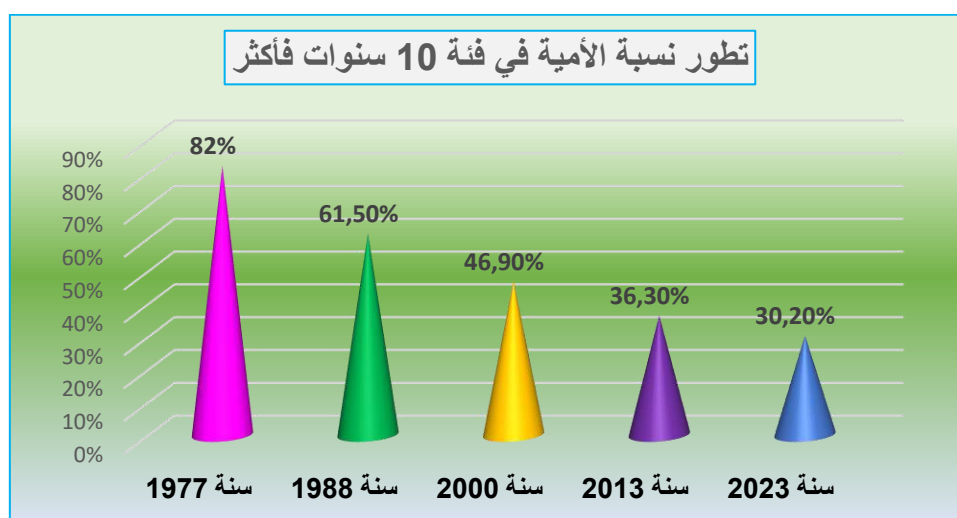
1.2. الولوج والإنصاف

إن استيعاب واقع الأمية وتعقيداته من زاوية الولوج والإنصاف يقتضي إجراء تحليل كمي تقاطعي يستند إلى خمسة أبعاد رئيسية: التطور على المستوى الوطني، وضبط الفوارق حسب النوع الاجتماعي والمجال الجغرافي، وديناميكية الأجيال، والارتباط بالفقر.

1.1.2. التطور على المستوى الوطني

يكشف مشهد الأمية في موريتانيا عن تقدّم تاريخي في محاربة هذا الداء، وإن بدرجات غير متساوية. فقد انخفض المعدل الوطني للأمية من 36.3% سنة 2013 إلى 30.2% سنة 2023 لدى السكان البالغين 10 سنوات فأكثر، مؤكّداً بذلك اتجاهات متواصلاً للانخفاض منذ عدة عقود.

الشكل البياني 05 - تطور معدل الأمية (السكان 10 سنوات فأكثر)



❖ المصدر: الإحصاء العام للسكان والمساكن 1977، 1988، 2000، 2013، 2023

وراء الانخفاض المشجّع في المعدّل الوطني للأمية تختفي اختلالات عميقة مرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتفاوت بين الأقاليم، والفجوة بين الأجيال، والارتباط الوثيق بين الأمية والفقر. ومن ثم، فإن مواصلة الجهود لدحر هذا الداء تستوجب استهداف هذه الجيوب ذات المقاومة البنيوية على نحو حاسم، من أجل تنفيذ أنشطة لمحو الأمية تتسم بالإنصاف والاستدامة.

2.1.2. الفوارق حسب النوع الاجتماعي

يشهد محو الأمية في صفوف النساء أسرع وتيرة للتحسّن (-8.3 نقاط منذ 2013)، مما أسهم في تقليص الفجوة بين الرجال والنساء من 9.7 إلى 5.4 نقاط منذ سنة 2000. غير أنّ هذا التقدّم، الذي يعدّ ثمرة لسياسات موجّهة، ينبغي ألا يحجب واقعاً لا يزال مقلّقاً، لا سيما في الأوساط الريفية حيث أكثر من 40% من النساء ما يزلن يعانين من الأمية.

3.1.2. الفوارق الإقليمية

تتجلى الفجوة المجالية في معدلات الأمية بوضوح صارخ؛ إذ يتجاوز معدل الأمية في الوسط الريفي (41%) بضغفي نظيره في الوسط الحضري (17%). وتسجل ولايات الجنوب في هذا الشأن أوضاعاً حرجية، لا سيما كيدي ماغه (58,4%) في حين تبدو المناطق الحضرية والمعدنية، وعلى رأسها نواكشوط (15,5%) في وضع أفضل بكثير؛ ضمن تماشى لخريطة الأمية شبه كامل مع خريطة الفقر.

4.1.2. الفجوة بين الأجيال

يُبرز التحليل حسب الفئات العمرية تقدماً تعليمياً ملحوظاً، وإن ظل غير متكافئ؛ إذ تسجل فئة الشباب (15-24 سنة) معدلات أمية في حدود 25%، أي ما يمثل تحسناً يتراوح بين 26 و31 نقطة منذ سنة 1988، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات التعليمية المعتمدة. وتبرز في هذا الإطار ثلاثة رهانات ذات أولوية:

- (1) الشباب (10-24 سنة) : أولوية تربوية مع 26% من الأميين، بما يستدعي تعزيز التعليم القاعدي؛
- (2) البالغون النشطون (25-49 سنة) : رهان اقتصادي بالغ (المعدل في المتوسط 28,6%) يؤثر مباشرة في الإنتاجية الوطنية؛
- (3) كبار السن (50 سنة فأكثر) : تحد اجتماعي مع 41,9% من الأميين، يستدعي برامج إدماج ملائمة. وتتقلص الفوارق بين الجنسين لدى فئة الشباب (فارق 0,2 نقطة لدى الفئة 15-19 سنة)، لكنها تظل قائمة لدى فئة البالغين (فارق قد يبلغ 15 نقطة بعد سن 60)، بما يكشف في آن واحد عن مكاسب محققة وحاجة ملحة إلى سياسات موجهة حسب الفئات العمرية.

5.1.2. الارتباط بالفقر

تقوم العلاقة بين الأمية والفقر في موريتانيا على تفاعل ضمن حلقة مفرغة يُعزز فيها كل من العنصرين الآخر. وتؤكد المعطيات وجود تطابق شبه تام بين خريطة الأمية وخريطة الفقر النقدي؛ إذ إن الولايات التي تسجل أعلى معدلات الأمية (كيدي ماغه 58,4%، غورغول 46,9%) هي ذاتها التي تعاني أشد مستويات الفقر حدة. ويُفسر هذا الارتباط باليتين متلازمتين: فمن جهة، يحّد الفقر من الولوج إلى التعليم ويُسهم في التسرب الدراسي؛ ومن جهة أخرى، تقلص الأمية الفرص الاقتصادية وتكرّس الهشاشة عبر الأجيال. فضلاً عن هذا التلازم المجالي، تعمل الأمية كمضاعف للهشاشة الاجتماعية؛ إذ تواجه الفئات الأمية عوائق بنيوية في النفاذ إلى المعلومات الصحية، والاستفادة من آليات الرعاية والمساعدة الاجتماعية، أو الدفاع عن حقوقها الأساسية. ويقتضي كسر هذه الحلقة المفرغة سياسات متكاملة تجمع بين محو الأمية، والتكوين المهني، ودعم الأنشطة المدرة للدخل، بما يسمح بالتأثير المتزامن في أسباب هذا الإقصاء المزدوج ونتائجه.

2.2. الجودة والملاءمة

يعاني القطاع الفرعي لمحو الأمية من اختلالات حرجية على صعيدتي الجودة والملاءمة. إذ يصعب على البرامج أن تستجيب للحاجات الفعلية للمتعلمين، في ظل مناهج غير ملائمة، ومكوّنين غير مهيّئين بما يكفي، وطرائق اندراغوجية ضعيفة الجاذبية بالنسبة لجمهور بالغ. وتعكس هذه المعوقات المستمرة واقعاً يشي بأن محو الأمية لا يزال غير مُدرج ضمن أولويات الوزارة بالقدر الكافي. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى دفع جديد يُترجم الخطاب السياسي الداعي إلى التغيير والتحوّلات الاجتماعية إلى إجراءات عملية ملموسة.



أما الملاءمة فتتأثر سلباً بغياب المرونة الزمنية، وانعدام الاستمرارية التربوية، وعدم تشمين المكتسبات. وتتفاقم هذه الإشكالات نتيجة عدم استثمار النجاحات السابقة، مثل برنامج إيكّا الذي أثبت فعالية الإذاعة في برنامج محو الأمية المجتمعية. ويُكمل هذه الصورة المقلقة للوضع القائم ما يلاحظ من نقص مزمن في التمويل، وشح في البنى التحتية، وغياب للمقاربة الشاملة المندمجة.

3.2. التسيير والحكمة

يعاني قطاع محو الأمية من تشتت مُضَرّ بشكل بالغ. فرغم أن مديرية محو الأمية تُعدّ رسمياً جهة التنسيق، فإن تعدّد المتدخلين (الوزارات القطاعية، البلديات، منظمات المجتمع المدني) يؤدي في الواقع إلى تنفيذ برامج متوازية دون تنسيق فعال، بما يُضعف الاتساق العام للتدخلات. وتؤكد هذا الغياب البارز للقيادة الفعلية تحديات بنيوية تمسّ خمسة مجالات حرجية: التخطيط الاستراتيجي، والحكمة المتعلقة بالشراكات، وتعبئة الموارد، والتنفيذ الملائم، وآليات المتابعة والتقييم. وأمام هذا الوضع، بادرت الوزارة - بدعم من منظمة اليونسكو — إلى مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وخطتها عملها، فاتحة بذلك آفاقاً لإعادة الهيكلة الضرورية لإطار القيادة والتسيير في شبه القطاع.



4.2. تحليل سوات لمحو الأمية في موريتانيا

الجدول 05 - محو الأمية: تحليل اسوات

العوامل المواتية	العوامل المُعيقة
سمات القوية (داخلية)	سمات الضعف (داخلية)
- وجود إطار استراتيجي سابق حدّد التوجهات (الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية 2015-2024). - تقدّم كمي ملموس (انخفاض معدل الأمية بمقدار 6 نقاط). - ديناميكية إيجابية لدى الشباب والنساء، مما يفتح آفاقاً واعدة بالنسبة للأجيال. - وجود أنماط ابتكار محلية واعدة (برنامج إيكّا، الحملات الموجهة). - الاستفادة من خبرة تمتدّ لما يقرب من عقد من الزمن.	- حكامة مُجزأة وغياب نظام قيادة مركزي قوي. - نقص مزمّن وصارخ في تمويل البرامج. - عرض تربوي غير ملائم، غير حميم الصلة بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. - نظام للمتابعة والتقييم معطل وعدم وجود بيانات موثوقة. - ضعف التكوين والتمهين للموارد البشرية (مدرسي محو الأمية...).
الفرص المتاحة (خارجية)	التهديدات القائمة (خارجية)
- أطر وطنية طموحة ومتناغمة (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، القانون التوجيهي، الخطة الثالثة للبرنامج الوطني لتنمية القطاع التربوي). - الالتزامات الدولية الملزمة (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، استراتيجية اليونسكو...). - إمكانية إقامة شراكات متنوعة (المانحون، القطاع الخاص في مجال التعدين/الاتصالات، منظمات المجتمع المدني). - ديناميكية اللامركزية الجارية التي قد تعزّز التمكين المحلي. - زيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهاتف المحمول، التغطية الإذاعية).	- عدم الاستقرار المؤسسي الذي قد يهدد استمرارية السياسات. - الضغوط الديمغرافية، واستمرار أفواج التسرب الدراسي. - استمرار الأشكال العالية في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والمجالي. - خطر تشتت الجهود بسبب تعدد الفاعلين غير المنسقين. - السياق الاقتصادي الوطني الذي قد يحدّ من قدرة الميزانية العامة على الرفع من مستوى مخصصات محو الأمية.

يتعيّن أن تحافظ برامج محو الأمية على علاقة حميمة مع تنفيذ الإصلاح التربوي عموماً وتعزيز المدرسة الجمهورية بوجه خاص، فهي رافعة تشغيلية وفي الوقت ذاته هدفٌ أساسي. فالقانون التوجيهي الذي يؤسّس للإصلاح ينصّ ضمن معايير الأداء على تحقيق مستوى مستدام من محو الأمية في نهاية السنة الرابعة من التعليم الابتدائي. ذلك أن الإصلاح التربوي الطموح لا يمكن أن ينجح بالكامل إذا بقيت شريحة من السكان، ولا سيما البالغين، على هامش النظام التربوي.



ومحو الأمية لدى الآباء والشباب غير الملحقين بالدراسة يخلق بيئةً أسرية مواتية للتعلّم، ويعزّز الالتزام بقيم المدرسة، ويُسهّم في بناء ثقافة مشتركة؛ ومن ثمّ، فإن مكافحة الأمية لا تصحّح مجرد ظلم في حق الأفراد فحسب، بل إنها توسّع القاعدة الاجتماعية للمدرسة الجمهورية، وتعزّز شرعيّتها، وتزيد من فعالية الإصلاح عبر خلق سلسلة تعليمية متماسكة بين الأسرة والمجتمع والمدرسة. وهي شرط جوهري لضمان ألا تظل المبادئ الجمهورية في تكافؤ الفرص ونشر المعرفة مجرد مثال نظري بل واقعاً ملموساً يعيشه أكبر عدد ممكن.

3. التوصيات ذات الأولوية للتعليم الأصلي ومحو الأمية

1.3. توصيات في مجال التعليم الأصلي

- 1) هيكلة النظام المؤسسي لشبه القطاع من خلال استكمال اعتماد الإطار القانوني الخاص بالتعليم الأصلي، وإنشاء نظام معلومات موحد للرصد والمتابعة والتقييم، بغية مواجهة التفكك الحالي وترسيخ حكمة سليمة.
- 2) تحديث المناهج وآليات الإشراف عبر إدخال مهارات عابرة للقطاعات (الرقمنة، ريادة الأعمال) وإنشاء نظام مرجعي للإشهاد متناغم مع النظام التربوي الوطني، بما يرفع من قيمة الإجازة ويُسهّل الانتقال بين الأنظمة التعليمية.
- 3) تعزيز القدرات التربوية والإدارية عبر تصميم برامج تكوين مستمر للمدرّسين والمسيرين، مع التركيز على الاندراغوجيا العصرية والتسيير الإداري للهياكل التربوية.
- 4) تنويع النماذج الاقتصادية وصيغ التمويل عبر إنشاء صندوق ذي تمويل مستدام يشارك في تغذيته القطاع العام، والقطاع الخاص، والمساهمات المجتمعية، لتقليل الاعتماد على التبرعات العشوائية.
- 5) الاستفادة من الإشعاع الثقافي عبر تطوير عروض تكوينية متخصصة (المخطوطات، الوساطة...)، وإنشاء شهادات مشتركة مع مؤسسات دولية، لتحويل الخبرة التراثية إلى فرص مهنية للتشغيل.

2.3. توصيات في مجال محو الأمية

- 6) إرساء قيادة استراتيجية مستقلة وفعالة من خلال إنشاء هيئة قيادة عليا للتنسيق والإشراف وتوحيد التدخلات التي ينفذها مختلف الفاعلين، مع الرفع من مستوى مردوديتها.
- 7) تكييف العرض التعليمي مع حاجات الأقاليم عبر تصميم برامج معيارية تستهدف المناطق الريفية والنساء في المقام الأول، وتدمج مهارات عملية مرتبطة بالأنشطة المحلية المدرة للدخل.
- 8) إدماج الذكاء الاصطناعي كرافعة ابتكار في محو الأمية الوظيفي، مع الاستعانة بدعم وزارة الانتقال الرقمي.
- 9) تعميم الابتكار البيداغوجي عبر استخدام تقنيات الإعلام والاتصال والإذاعة المجتمعية على غرار نموذج إيكّا، وتطوير آليات الاعتراف وتثمين المكتسبات غير المصنفة.
- 10) تمهين الشعبة عبر إنشاء نظام ومسار إشهاد لمدرّسي محو الأمية، مصحوب بخطة تكوين مستمر وحوافز مادية ومعنوية.

المحور الرابع :

التعليم ما قبل المدرسي





المحور الرابع - التعليم ما قبل المدرسي

مقدمة: السياق والرهانات

بالنسبة لبلد نام مثل موريتانيا، لا يُعدّ الاستثمار في التعليم ما قبل المدرسي مجرد خيار تربوي، بل قراراً استراتيجياً لما له من انعكاسات عميقة ومتعددة الأبعاد. وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة إذ تتزامن مع إصلاح تربوي تاريخي يجعل من التعليم ما قبل المدرسي مركزاً صلباً للنظام التعليمي لأول مرة. فالاستثمار في هذه المرحلة ليس مجرد نفقات اجتماعية، بل يشكل رافعة أساسية للتنمية البشرية والاقتصادية، حيث يُتيح وضع أسس مجتمع أكثر عدالة، وأعلى تكويناً، وأكثر انسجاماً. ففي هذه المرحلة العمرية الحرجة، حيث تكون التدخلات التعليمية أكثر فعالية وأعلى مردودية، تتبلور قدرات التعلم، والتكيف، والتماسك الوطني التي سيعتمد عليها مستقبل البلاد.

وتشكل السنة الدراسية 2024-2025 مرحلة حاسمة في تجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية. فبدعم من القانون التوجيهي للنظام التربوي الوطني، تم الاعتراف بالتعليم ما قبل المدرسي كركيزة أساسية للمدرسة الجمهورية، الضامنة للعدالة وتكافؤ الفرص. ومع جعل السنة الأخيرة من المرحلة (5 سنوات) سنة تحضيرية للتعليم القاعدي، كرس الإصلاح تحولاً كبيراً في المنظومة التربوية، إذ لم يعد التعليم ما قبل المدرسي مجرد حضنة، بل استثمار بنيوي لتعزيز الهوية الوطنية، وتشجيع التلاقي الثقافي، ووضع أسس قوية لمركزات التعلم.

وهذا الطموح الجديد يفرض على جميع أصحاب المصلحة - لا سيما القطاعات المكلفة بالعمل الاجتماعي، والتعليم الأصلي، والتربية والتعليم - إعادة النظر في المناهج، وإجراء تحول استراتيجي، وتقديم مساهمة فعالة ومنسقة في مجال تنفيذ الإصلاح.

1. الولوج والإنصاف

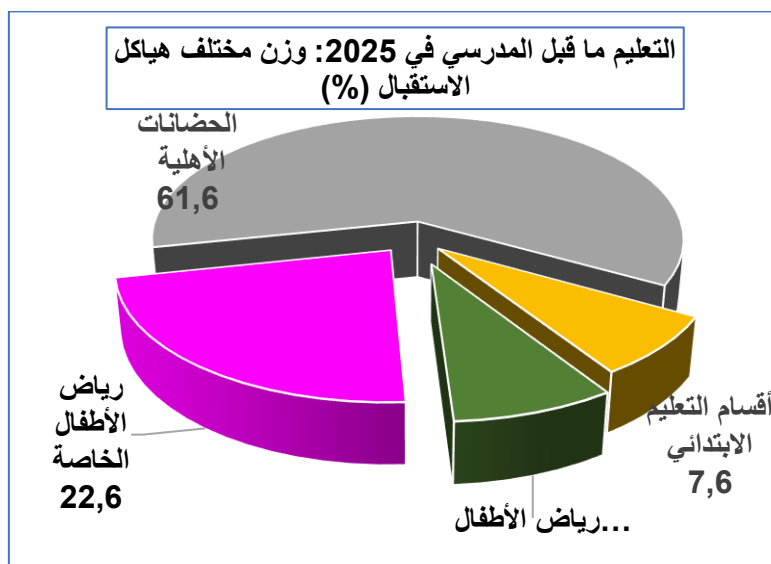
تؤكد السنة الدراسية 2024-2025 اتجاهاً إيجابياً في مجال الولوج، حيث بلغ معدل الالتحاق الخام بالطور ما قبل المدرسي 24.5%، أي ارتفاع ملحوظ يقارب 9 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2022/23. وتعدّ هذه الزيادة - وهي من بين الأعلى ديناميكية في شبه المنطقة - دليلاً على إرادة سياسية قوية. للتوضيح، يضع هذا المعدل موريتانيا الآن على مسار تقارب مع دول مماثلة، رغم أنها لا تزال دون المتوسط الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا (29%). ومع ذلك، يُخفي هذا المتوسط الوطني أشكال تفاوت جهوية صارخة، تمثل كعب أخيل للنظام التعليمي. فالتحليل المفصل للبيانات يُظهر تمايزاً بين قسمين: (أ) العاصمة نواكشوط التي تسجل معدلاً خاماً يفوق 40%، مستفيدة من تركّز العرض التعليمي العمومي والخاص؛ و(ب) ولايات ريفية مثل تكانت (حوالي 8%) وكورغول (حوالي 12%)، بقت، في المقابل، متأخرة بنوياً. هذا الفارق الذي يزيد على 30 نقطة مئوية بين العاصمة والمناطق الأقل خدمة لا يرتبط بالبنية التحتية فحسب، بل يمثل عاملاً يفاقم التمايز الاجتماعي والاقتصادي، ويحرم الأطفال الأكثر هشاشة من رأس المال المعرفي والاجتماعي الضروري لإدماجهم المستقبلي.

أما السنة التحضيرية (5 سنوات)، التي تمثل حجر الزاوية للإصلاح في هذا الطور، فتشهد توسعاً ملحوظاً يبرر هذا الاستثمار الاستراتيجي. فقد ارتفع عدد الأطفال الملحقين بها خمس مرات تقريباً خلال عامين فقط، منتقلاً من 3.084 في 2022/23 إلى أكثر من 15.232 في 2024/25. ويأتي هذا التوسع مدعوماً بتنوع ذكي في مؤسسات الاستقبال:

- رياض الأطفال العمومية : افتتح 9 رياض جديدة مزدوجة الطاقة الاستيعابية في نواكشوط، مضيعة 1.620 مقعداً.
- الفصول التحضيرية في المدارس الابتدائية : أكثر من 190 قسماً وظيفياً، تُعشها مربيات، من ضمنهن 140 تم اكتتابهن من قبل وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة.
- الأقسام داخل التعليم المحظري : وهي تجربة رائدة جارٍ نشرها، رغم تأخر توقيع الاتفاقية بين وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

إنّ توزيع الملتحقين بهذا الطور في 25/2024 يقدّم مشهداً تلعب فيه الدولة دور المنظم والمحفّز، لكن التنفيذ يعتمد إلى حد كبير على الفاعلين غير الحكوميين. إذ تستقبل رياض الأطفال الخاصة (22.6%) والحضانات الأهلية (حوالي 61.6%) معاً نحو 84.2% من الأطفال، مما يطرح تحديات مزدوجة في مجالي التنظيم والإنصاف.

الشكل البياني 06 - التعليم ما قبل المدرسي 2024-25: وزن مختلف نُظم الاستقبال



المصدر: بيانات وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، 2025

على الرغم من أن القطاع الخاص يقدم عموماً خدمة ذات جودة مقبولة، فإن الحضانات الأهلية، التي تتولى استقبال قرابة ثلثي الأعداد وطنياً، غالباً ما تعمل في ظروف هشة - حيث يتوفر أقل من 15% منها على بنى تحتية وفق المعايير، ونسبة الطواقم المؤهلة فيها تقل عن 20%. وهذا ما يخلق فجوة نوعية غير مقبولة، إذ أنّ أطفال الفئات الاجتماعية الأقل حظاً - المستهدفين بهذه الهياكل - هم أنفسهم الذين يتلقون العرض الأقل تحفيزاً، مما يعزّز الحتمية الاجتماعية منذ سن مبكرة. لذا، يصبح من الضروري سدّ هذه الفجوات لضمان إعداد جيّد لأطفال المناطق الأقل حظوة حين ولوجهم التعليم الابتدائي. وفي هذا الشأن، يمكن التفكير في حلول متناسقة بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالة التآزر، التي يغطي نطاق تدخلها تحديداً هذه الفئة من المنظومة التربوية.



2. الجودة والملاءمة

من حيث جودة التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا، الوضعية متباينة تبعاً لنوع المؤسسة. ففي رياض الأطفال العمومية والخاصة المعتمدة، يتم بوجه عام احترام الحد الأدنى من المعايير فيما يخص البنى التحتية، والمعدات، وتأهيل الطاقم التربوي. على العكس من ذلك، في غالبية الحضانات الأهلية، تغيب الجودة، وتكاد مؤسسات الاستقبال الهشة تكثر هشاشة البيئة وظروف معيشة السكان. فغياب المرافق الوظيفية، واستخدام الحصار البلاستيكية بدل الطاولات، والاعتماد على طاقم أمي في الغالب، يحول هذه الهياكل إلى حلول بسيطة للرعاية بعيدة كل البعد عن أهداف التنمية النفسية الحركية والاجتماعية لرياض الأطفال.

مع ذلك، فإن جهود وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة في 25/2024 لتعزيز الجودة كانت ملحوظة في المجالات التالية:

- التكوين: تكوين 1.400 مربية في المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي مما يمثل تقدماً كبيراً، وإن كانت الاحتياجات أكبر بكثير (عدة آلاف حسب تقدير وثيقة الخطة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير القطاع التربوي).
- أدوات الإيقاظ : مراجعة وطباعة كتاب التعليم ما قبل المدرسي ودليل المربية، وهما أداتان توفران إطاراً تربوياً موحداً.
- الرقابة : عملية مراقبة المعايير في هياكل نواكشوط باعتبارها خطوة أولى حاسمة نحو ضمان الجودة.

وتظل ملاءمة التعليم ما قبل المدرسي في صلب التحديات. إذ يؤكد القانون التوجيهي على تعلّم سور من القرآن الكريم وترسيخ القيم الثقافية الوطنية، وذلك هدف تتفوق المحاضر على غيرها في تحقيقه. والتحدي بالنسبة لها إنما يكمن في دمج أنشطة إيقاظ متنوعة (اللغات، الرياضيات، الصحة والنظافة) لتحويل هذه الهياكل إلى مؤسسات متكاملة للتعليم ما قبل المدرسي. ويندرج مشروع اتفاقية وزارة العمل الاجتماعي والشؤون الإسلامية - رغم كونها رهن التوقيع - في هذا الاتجاه.

المؤطر 03 - التعليم ما قبل المدرسي: عرضٌ مشتملٌ يفتقر إلى التجهيز (المجلس الأعلى للتهذيب - البعثات الميدانية 2024-2025)

يُعتبر العرض العمومي للتعليم ما قبل المدرسي غير كافٍ، مشتملٌ، ويواجه نقصاً حاداً في الموارد البشرية والمادية. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر ولاية غورغول إلا على روضتين للأطفال وفصل تحضير واحد فقط لكل مقاطعة، نتيجة نقص كبير في عدد المربيات. والفصول مكتظة وتعمل في ظروف هشة، كما هو الحال في سيلبابي، حيث تُدير مربية واحدة 34 طفلاً من ثلاثة مستويات مختلفة دون أية أدوات تعليمية أو ترفيهية. وهناك محاولات للجوء إلى الفصول المحظرة وإلى القطاع الخاص المدعوم لسد هذه الفجوات، ولكن بدون تنسيق محكم ولا موارد مخصصة.

التوصيات:

- منح الأولوية للنوعية : توظيف وتكوين عدد من المربيات، وتجهيز كل روضة بمجموعة أدوات تعليمية وترفيهية أساسية.
- استراتيجية التنمية : هيكلة العرض التعليمي من خلال تعميم الفصل التحضيري تدريجياً في جميع المدارس الابتدائية، وترسيم الشراكة مع التعليم الأصلي ما قبل المدرسي.



3. الإدارة والتسيير

يعاني تسيير التعليم ما قبل المدرسي من نقص هيكلي مستمر. فالهيئة المستقلة المنصوص عليها في القانون التوجيهي لم تُنشأ بعد. لقد أُعدّ مشروع المرسوم التنفيذي المنشئ لها إثر استشارة المجلس الأعلى للتعليم، وهو مرفق ببيان مشترك من وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة المالية، لكنه ما زال ينتظر العرض على مجلس الوزراء لاعتماده. وهذا التأخير يعيق التنظيم، والتنسيق، والتطوير الاستراتيجي لشبه قطاع الطفولة الصغرى.

في الوقت ذاته، تُعدّ المصادقة على استراتيجية وطنية لتطوير التعليم قبل المدرسي أولوية قصوى. فهذه الاستراتيجية سيتعين عليها تحديد المعايير وآليات التنسيق، وأن تكون بمثابة خريطة طريق لعمل المؤسسة المستقبلية ولتدخل الشركاء التقنيين والماليين.

شهد العام 2024/25 تقدماً بارزاً مع تصميم المنصة الرقمية "طموحي أبشر"، التي تتضمن تطبيقاً مخصصاً لإحصاء ومتابعة بيانات مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي. وهذه الأداة، الجاري نشرها عبر المديرية الجهوية للعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة تُعدّ بسدّ النقص المزمّن في البيانات الموثوقة والمفصلة، وهو شرط أساسي للإدارة المستنيرة والدمج الفعال في نظام السراج.

والتحدي المطروح الآن هو ضمان رفع هذه البيانات واستغلالها. ويعود الأمر في هذا الصدد إلى قطاع العمل الاجتماعي لتحديد الآلية المناسبة، فضلاً عن الوضعيات التشغيلية المثلى لضمان الاستدامة والاستخدام النوعي لهذه الأداة الاستراتيجية.

ويظل التمويل نقطة حرجية في مجال التسيير. كما يُظهر التراجع المستمر في ميزانية القطاع المخصصة للتعليم ما قبل المدرسي، إذ انخفضت من 30 مليون أوقية عام 2022 إلى 25,8 مليون عام 2024، رغم رفع سقف الطموحات. وفي ذلك عدم تناغم بين الإرادة المعلنة بالنهوض بشبه القطاع وتراجع التمويل مما يهدّد استمرارية الإجراءات المتخذة. ويظل دعم الشركاء الفنيين والماليين (مشروع دعم التعليم القاعدي/ المرحلة 2) غير كافٍ لسد الفجوة. لكن الزيادة المتوقعة في 2025 (38 مليون) والدراسة الجارية لإقامة صندوق وطني لدعم التعليم ما قبل المدرسي تمثل إشارات إيجابية، شريطة تجسيدها دونما تأخير.

لذلك، تعتبر المناصرة المستمرة للتعليم قبل المدرسي أمراً ضرورياً لعكس الاتجاه الحالي. والتراجع المستمر في حصته من الميزانية، رغم كونه ركيزة الإصلاح، يجعل هذا الجهد أمراً مستعجلاً. وتؤكد هذه الوضعية بشكل جلي وجاهة المقترح المقدم من المجلس الأعلى للتعليم، والمتعلق بضرورة إجراء دراسة استشارية لتمويل الإصلاح حتى أفق 2030؛ فهذه الدراسة أداة حيوية لإنارة وتوجيه القرارات، وتنظيم تعبئة الموارد، وضمان التوفيق بين الطموحات المعلنة والوسائل الممنوحة.

4. التحليل الداخلي والخارجي "أسوات"

نقاط القوة:

- إطار قانوني صلب بفضل القانون التوجيهي 2022.
- ديناميكية سياسية داعمة للتعليم ما قبل المدرسي (أولوية رئاسية).
- وجود استراتيجية وطنية 2025-2030 في طور الاعتماد.
- تنوع الفاعلين (عمومي، خاص، مجتمعي) مما يتيح تغطية واسعة.
- مشروع إنشاء أدوات رقمية لجمع البيانات (طموحي أبشر).

الجدول 06 - أنماط الولوج للتعليم قبل المدرسي في 2024-2025

المجموع	الأقسام ما قبل المدرسية الملحقة بالمدارس الابتدائية	الحضانات الأهلية	رياض الأطفال الخاصة	رياض الأطفال العمومية البلدية	التعليم ما قبل المدرسي في 2024-2025	
1374	194	926	192	62	عدد الهياكل	المستوى الوطني
2549	194	1569	576	210	عدد الأقسام	
92016	6442	60664	19102	5808	الإجمالي	
42,8	43,0	43,0	43,1	39,7	نسبة الإناث (%)	

المصدر: بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2025

نقاط الضعف

- نسبة الولوج الوطني لا تزال منخفضة جدًا (24.5%).
- وجود أشكال تفاوت إقليمية واجتماعية كبيرة.
- مستويات جودة أداء متفاوتة للغاية (ضعيفة بوجه خاص في الحضانات الأهلية).
- نقص وهشاشة في الموارد البشرية.
- عجز في مجال القيادة (الهيئة المستقلة غير مفعلة).
- البيانات الإحصائية غير مكتملة وغير موثوقة بشكل كافٍ.
- انخفاض الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم ما قبل المدرسي.

الفرص المتاحة

- تعميم تدريجي للسنة التحضيرية كمحرك أساسي للتعليم.
- إمكانية تعبئة القطاع الخاص الوطني (المناجم، البنوك، الاتصالات...).
- إمكانية تعزيز الشراكات التقنية والمالية الدولية.
- الاستفادة من شبكة المحاضرات لتأسيس تعليم ذي جذور ثقافية راسخة.
- دعم الرقمنة لتحسين آليات القيادة والتسيير.

التحديات

- النمو السكاني السريع الذي يزيد من الطلب على التعليم بوجه عام.
- خطر استمرار أشكال التفاوت الاجتماعية والإقليمية.
- انتشار الفقر الذي يحد من مساهمة الأسر.
- الازدحام وتدهور الجودة في الحضانات الأهلية غير المنظمة معياريا.
- الجمود الإداري الذي يعيق تنفيذ الإصلاحات الرئيسية.

5. التوصيات

لتعزيز المكاسب المحرزة خلال سنة 2024/2025 وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف 2030، يُوصى المجلس باتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

- (1) تفعيل الهيئة المستقلة للتعليم ما قبل المدرسي بشكل عاجل : استكمال واعتماد المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي وتزويدها - دونما تأخير- بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينها من القيام بدورها كجهة قيادية وتنظيم ونهوض بشبه القطاع.
- (2) إطلاق برنامج وطني عاجل لتحسين جودة الحضانات الأهلية: يركز هذا البرنامج على مرجعية قياس الحد الأدنى من المعايير اللازمة، ويجمع بين ترميم البنى التحتية، وتجهيز الحضانات بأدوات إيقاظ، والتكوين المكثف للمربيات مع المتابعة والإشراف المستمر. ويعد دعم البلديات والمنظمات المجتمعية ضرورياً لإنجاح هذا البرنامج.
- (3) استكمال وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية التعليم ما قبل المدرسي 2025-2030: عبر إنشاء صندوق وطني مخصص لتنفيذها يمول من خلال اعتمادات عمومية (بما في ذلك التزام 1,5% من الميزانية الوطنية) ومن مساهمات القطاع الخاص (تعبئة قطاعات المناجم والبنوك والاتصالات حول مشاريع رياض أطفال "جمهورية").
- (4) تعميم وتعزيز الشراكة مع التعليم الأصلي: التوقيع السريع للاتفاقية بين وزارتي العمل الاجتماعي والتعليم الأصلي، وتطوير برنامج ووسائل تعليمية هجينة (القرآن، محو الأمية، أنشطة إيقاظ) للمحاضر التجريبية، مع توفير آلية تحفيزية (وجبات مدرسية، دعم مالي).
- (5) تعزيز نظام المعلومات وآليات التدبير المبني على النتائج : استكمال الإحصاء الوطني للهياكل عبر تطبيق " طموحي أبشر" وضمان إدماجه في نظام السراج؛ مع الإلزام بإنتاج ونشر تقرير سنوي لأداء التعليم ما قبل المدرسي كأساس لضبط السياسات والمساءلة.
- (6) مضاعفة جهود تكوين الموارد البشرية: زيادة طاقة التكوين في المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي، ولا مركزية برامج التكوين المكثف للمربيات، مع التركيز على المهارات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة والبيداغوجيا النشطة.
- (7) تأطير تكامل التدخلات بشكل مؤسسي : إنشاء منصة تنسيق، مع لقاءات ربع سنوية تجمع بين وزارة العمل الاجتماعي، ووزارة التعليم الأصلي، ووزارة التربية، والتأزر، ومفوضية الأمن الغذائي، بهدف توحيد البرامج، وترشيد الموارد، ومتابعة مؤشرات التعليم ما قبل المدرسي والسنة التحضيرية بشكل مشترك.
- (8) تعميم ارتداء الزي المدرسي الموحد في التعليم ما قبل المدرسي : جعل ارتداء الزي المدرسي إلزامياً في جميع الهياكل، العمومية والخاصة، لتعزيز الانتماء للمدرسة الجمهورية، وتقليل الفوارق الاجتماعية المرئية بين الأطفال، وترسيخ ثقافة الإنصاف بدءاً من سن مبكرة.
- (9) إدماج اللغات الوطنية تدريجياً : إدراج تعليم واستخدام اللغات الوطنية منذ السنة التحضيرية، بما يتناسب مع الصغار، لتشمين التراث اللغوي والثقافي الموريتاني وتسهيل الانتقال من البيت إلى المدرسة.

المحور الخامس :

التعليم القاعدي والتعليم الثانوي







المحور الخامس - التعليم القاعدي والتعليم الثانوي

السياق والرهانات

وفقاً للقانون التوجيهي رقم 023-2022، يشمل التعليم القاعدي مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، أي ما يعادل فترة التعليم الإلزامي من سن 6 إلى 15 عاماً. ويقتضي هذا الدمج القانوني مراجعة شاملة وفورية للأطر التنظيمية لكلا المرحلتين لمواءمتهما مع روح ومتطلبات تنفيذ الإصلاح. ومع ذلك، وبعد ثلاث سنوات من اعتماده، لم يُطبّق هذا التعديل بعد. إذ يكشف الواقع ميدانياً عن وجود صلة عضوية وثيقة بين التعليمين الإعدادي والثانوي، حيث غالباً ما يتشاركان المؤسسات التعليمية والمدرسين والبنية التحتية وأنظمة الإدارة. لذلك، يُعدّ التحليل المتكامل أمراً أساسياً؛ فبينما يمكن دراسة بعض الجوانب، مثل المناهج الدراسية أو إمكانيات الولوج، بمعزل عن بعضها البعض، فإن جوانب أخرى - مثل نسب التلاميذ إلى المعلم أو نسب التلاميذ إلى الفصل الدراسي - لا يمكن فصلها بسبب هذا الترابط الهيكلي.

وفي العام الدراسي 2024/2025 - السنة الثالثة من تطبيق الإصلاح والمرحلة الأولى من الخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي الوطني (2024-2030) - لا تزال الأولويات الوطنية ثابتة في مجال التعليم القاعدي، ألا وهي: تعميم التعليم القاعدي، وتحسين جودة التعلّم، والحدّ من الفوارق بين المناطق وبين الجنسين، وتعزيز حكمة مدرسية أكثر كفاءة ولا مركزية.

للأسف، لا تغطي البيانات الإحصائية المتاحة حالياً لدى نظام المعلومات الإحصائية الوطنية للتعليم (السراج) العام الدراسي 2024-2025، وكالعادة، تتوقف عند العام الدراسي السابق (ن - 1). ويستمر هذا الوضع على الرغم من توصيات المجلس الأعلى للتهذيب والجهود التي تبذلها وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي لمعالجة ذلك الاختلال.

على سبيل التوضيح، فإن مؤشرات التوجيه الرئيسية للنظام التربوي - وخاصة معدل التمدّس الخام، ومعدل التمدّس الصافي، ونسبة المدارس المكتملة البنية، وأعداد التلاميذ، ونسبة التلاميذ إلى المدرّس، وكذلك نسبة التلاميذ إلى الفصل الدراسي - لا تتوفر حالياً إلا للعام الدراسي 2023-2024، أما بيانات العام الدراسي 2024-2025 فلن تُتاح حسب هذا النهج إلا في العام الموالي. يُحد هذا الواقع بشكل كبير من القدرة على التحليل المُحدّث، والتخطيط الاستراتيجي، والمتابعة والتقييم القائمين على بيانات حديثة وموثوقة. وبالتالي، فإن هذا التوافر المحدود والتأخير الزمني المتكرر يمثل تحدياً هيكلياً رئيسياً تتعين معالجته. فهذا النقص في المعلومات يؤثر بشكل مباشر على فعالية أدوات التخطيط والقيادة واتخاذ قرارات مبنية على البراهين والأدلة مما يحدّ في آن معاً من النشاط الوظيفي للوزارة ومن قدرة المجلس الأعلى للتهذيب على أداء دوره كاملاً كهيئة استشارية مستقلة.

في هذا السياق، وكتذكير، يقدم الجدول 7 أدناه ملخصاً لطموحات البرنامج الوطني الثالث لتطوير القطاع التربوي، مجسداً من خلال أهداف رقمية لمسارات التمدّس المتوقعة في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بحلول أفق 2030

الجدول 07 - المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي: مؤشرات التمدرس

المرحلة 3		خطة العمل			الأساس
31-2030		26-2025	25-2024	24-2023	23-2022
التعليم الابتدائي:					
1 010 861	888 331	876 617	885 935	861 769	الأعداد المسجلة في التعليم الابتدائي
105,7%	105,0%	106,1%	109,9%	109,5%	معدل التمدرس الخام في التعليم الابتدائي
96,0%	91,7%	90,9%	90,0%	90,0%	معدل دخول السنة الأولى من التعليم الابتدائي
88,6%	64,9%	62,6%	61,6%	61,2%	معدل الولوج إلى السنة 6 من التعليم الابتدائي (إكمال السلك)
2,4%	2,5%	2,6%	2,5%	2,3%	نسبة الرسوب
42,0	43,2	43,4	43,6	43,6	عدد التلاميذ في القسم (العمومي)
80,0%	66,3%	63,5%	60,8%	60,8%	معدل الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي
التعليم الإعدادي:					
381 486	264 688	258 624	241 818	229 343	الأعداد المسجلة في التعليم الإعدادي
68,0%	70,3%	53,5%	51,4%	50,2%	معدل التمدرس الخام في التعليم الإعدادي
77%	57%	57%	54%	54%	معدل الولوج إلى الإعدادية
70%	70%	70%	70%	70%	% التلاميذ في المؤسسات العمومية
45	55	57	59		عدد التلاميذ في القسم (العمومي)
64,8%	40,2%	37,4%	35,1%	34,1%	معدل الولوج إلى السنة 3 من التعليم الإعدادي (إكمال السلك)
التعليم الثانوي:					
53,8%	38,0%	37,0%	36,1%	35,1%	معدل التمدرس الخام في السلك الثاني الثانوي
43%	26%	25%	24%	23%	معدل الولوج إلى السنة الخامسة الثانوية
38%	32%	32%	33%	32%	معدل الولوج إلى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي
38,7%	37,2%	36,9%	36,6%	36,6%	معدل الانتقال من السلك 1 إلى السلك 2 الثانويين
207 652	127 872	120 700	114 001	107 172	أعداد التلاميذ في الثانوية
49,2%	49,2%	49,2%	49,2%	49,2%	% للتلاميذ في المؤسسات العمومية
45	55	57	59	59	عدد التلاميذ في القسم - العمومي

المصدر: نموذج محاكاة المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي



ملحوظة هامة: للأسف، لا تُوفّر البيانات المتاحة معلوماتٍ لتعبئة العديد من المؤشرات الأساسية الواردة في الجدول، وذلك ما يعيق بشكل خطير متابعة تنفيذ الإصلاح الجديد على هذه المستويات الاستراتيجية من هرم النظام التربوي الوطني. وقد تُشكّل هذه الفجوة الإحصائية تحديًا كبيرًا أمام التقييم الدقيق لما يتحقق من تقدم نحو بلوغ أهداف الخطة الوطنية الثالثة للتعليم.

لقد أبرز التقرير السابق للمجلس الأعلى للتهذيب هذه المسألة، وأوصى بتعزيز قدرات الوزارة من خلال اكتتاب إحصائي وخبير ديموغرافي لضمان جودة البيانات وانتظام إصدار التقارير السنوية ومذكرات الرصد والتوجيه الفني. وتظل هذه التوصية واردة وضرورية لضمان فعالية نظام معلومات الوزارة (السراج) وقدرته على إثراء عملية صنع القرار وتوجيه الخيارات.

1. التعليم الابتدائي

سيتمحور تحليل التعليم الابتدائي حول ثلاثة مرتكزات أساسية: الولوج والإنصاف، وجودة التعلم، وفعالية التسيير. إلا أن هذا التحليل يواجه قيدًا رئيسيًا: فالبيانات المتاحة لا تغطي سوى القطاع العام، مستثنية بالتالي القطاع الخاص. وهذا الاستبعاد يجعل التحليل غير مكتمل في جميع المحاور الثلاثة. علاوة على ذلك، يُوضح هذا التحليل ويُعزز الملاحظات التي سبق تقديمها بشأن جودة واكتمال البيانات التي ينتجها النظام التعليمي.

1.1. الولوج والإنصاف

يُعَدّ التعليم الابتدائي حجر الزاوية في النظام التربوي الوطني، لا سيما في سياق الإصلاح الجديد. وتؤكد بيانات العام الدراسي 2023-2024 تعزيزًا للعرض التعليمي، تميّز بزيادة في أعداد التلاميذ وبتوسّع في شبكة المدارس، على الرغم من استمرار التباينات الهيكلية.

1.1.1 الطاقة الاستيعابية وأعداد التلاميذ: نموّ يتسم بتفاوت كبير بين المناطق

يكشف تحليل مطّرد زمنيًا لأعداد التلاميذ عن نموّ ملحوظ. فقد ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بنسبة 5.5% سنويًا ليصل إلى 909.000 تلميذ في العام الدراسي 2023-2024. وهذا النمو الذي يشي بنجاح التمدد خلال السنوات الثلاث الماضية يضع المنظومة التربوية في وضعية حرجة؛ ذلك أنه يتزامن مع انخفاض في عدد المدارس (من 5037 إلى 4471) مع زيادة غير كافية في الحجرات الدراسية. فبوجود 13218 حجرة دراسية لـ 16756 قسما تربويًا، يصل معدل الدوران و/أو معدل الأقسام المتعددة المستويات 26.8% على الصعيد الوطني، مما يؤثر سلبًا في نسب التأطير.

الجدول 08: الطاقة الاستيعابية - التعليم الابتدائي، حسب الولاية (2023/2024)

الولايات	المدارس	الحجرات	الأقسام	المعلمون	التلاميذ
آدرار	133	430	604	620	17151
لعصابة	463	1196	1573	1512	87928
لبراكنه	353	1522	1732	1755	88796
داخلت نواذيبو	131	374	380	540	29372
غورغول	349	1295	1618	1263	79811
غيدماغا	275	1194	1396	1269	79590
الحوض الشرقي	765	1475	2595	2113	97397
الحوض الغربي	470	1035	1475	1297	74286
إينشيري	24	80	109	159	4150
نواكشوط الشمالية	337	1058	1179	1842	104470
نواكشوط الغربية	176	348	290	450	38207
نواكشوط الجنوبية	340	879	1026	1580	98349
تكانت	174	555	714	654	24868
تيرس زمور	37	193	187	270	12210
اترارزه	444	1584	1878	1864	72408
معا	4471	13218	16756	17188	908993

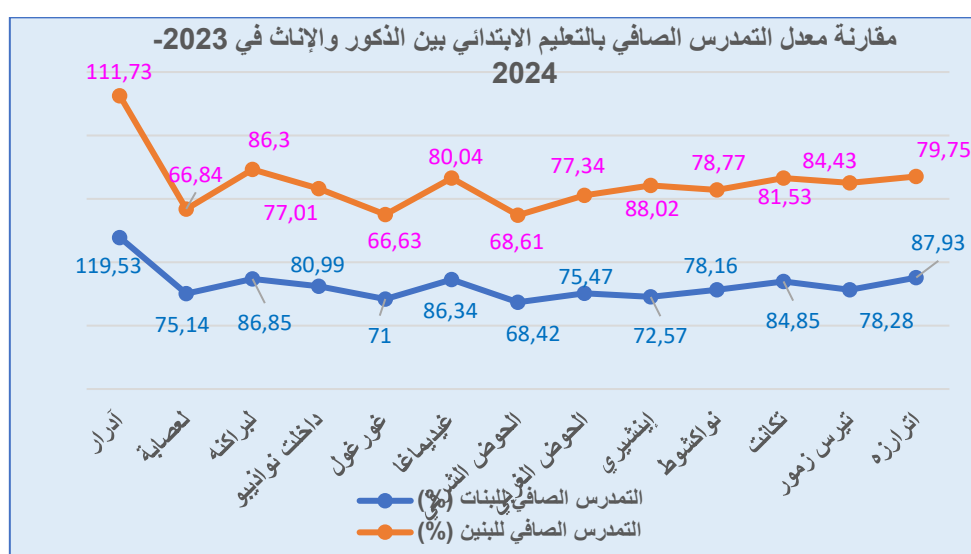
المصدر: السراج، 2025

يُلاحظ تمركز التلاميذ وأعدادهم بشكلٍ لافت في نواكشوط والجنوب: إذ تُمثل ولايات العاصمة الثلاث والحوض الشرقي وحدها 43.2% من إجمالي عدد التلاميذ على الصعيد الوطني. في المقابل، لا تُمثل الولايات الصحراوية (إنشيري، تيرس زمور، آدرار) ومنطقة تكانت مجتمعةً أكثر من 7%. وتنعكس هذه الأشكال من التفاوت في البنية التحتية. ففي نواكشوط يبلغ معدل الدوران 9.2% بينما يصل العجز في الحجرات الدراسية بإنشيري نسبة 36.25%. ولمواجهة هذه الاختلالات، يُعدّ وضع خريطة مدرسية مناسبة أمراً ضرورياً، وفقاً للتوصيات التي سبق للمجلس الأعلى للتعليم تقديمها في تقاريره السابقة.

2.1.1. التمدرس: تعزيز الشمول من أجل عدالة أكبر

يبلغ معدل التمدرس الخام للعام الدراسي 2024-2023 نسبة 127.2%، مما يشير إلى أن التغطية المدرسية النظرية تتجاوز الفئة المستهدفة، وهي ظاهرة شائعة مرتبطة بالرسوب والتسجيل المبكر أو المتأخر. وتشير المقارنة مع العام السابق (126.57% في 2022-2023) إلى حالة ركود شبه تام (زيادة طفيفة قدرها 0.63%). ويكمن التحدي الحقيقي في معدل التمدرس الصافي. ففي 2024-2023، بلغ معدل التمدرس الصافي 78.36% (بزيادة 0.17 نقطة عن 2022-2023)، مما يمثل نقطة مرجعية حرجية.

الشكل البياني 07: معدل التمدرس الصافي في المرحلة الابتدائية حسب الجنس والولاية في 2024-2023



المصدر: معطيات السراج، 2025

على الرغم من تجاوز معدل التمدرس الخام 100%، يكشف معدل التمدرس الوطني الصافي أن ما يقرب من ربع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير مسجلين. وتوجد أشكال تباين كبيرة في هذا الشأن بين الولايات، حيث يتفاوت معدل التمدرس الصافي بأكثر من 42 نقطة مئوية بين ولاية مثل أدرار (111.73%) وأخرى مثل الحوض الشرقي (69.5%). ويؤكد هذا التفاوت، إلى جانب اختلاف مناطق الإقامة، أن الولوج الشامل إلى التعليم لا يزال هدفاً يتعين تحقيقه، لا سيما للفتيات في المناطق الريفية والأطفال في الولايات الأقل كثافة سكانية. أما تحليل النوع الاجتماعي ضمن معدل التمدرس الصافي فيكشف عن تقدم ملحوظ في مجال المساواة، حيث سُدَّت الفجوة بين الجنسين على المستوى الوطني (78.4% للبنين؛ 78.3% للإناث). ومع ذلك، يُخفي هذا الأداء العام تبايناً في الواقع الجهوي. فبينما تُظهر بعض الولايات، مثل تكانت، تكافؤاً تاماً (85.1%)، تُسجّل ولايات أخرى، مثل غيدماغا (82.5% للذكور؛ 77.2% للإناث) وغورغول (81.9% للذكور؛ 76.4% للإناث)، فجوات كبيرة لصالح البنين، تتجاوز 5 نقاط مئوية. على النقيض من ذلك، تُلاحظ الظاهرة المعاكسة في ولايتي نواكشوط الشمالية (75.8% ذكور؛ 79.1% إناث) ولعصابة (76.2% ذكور؛ 80.1% إناث)، حيث يتجاوز معدل التمدرس الصافي لدى الفتيات نظيره عند البنين بأكثر من 3 نقاط مئوية.

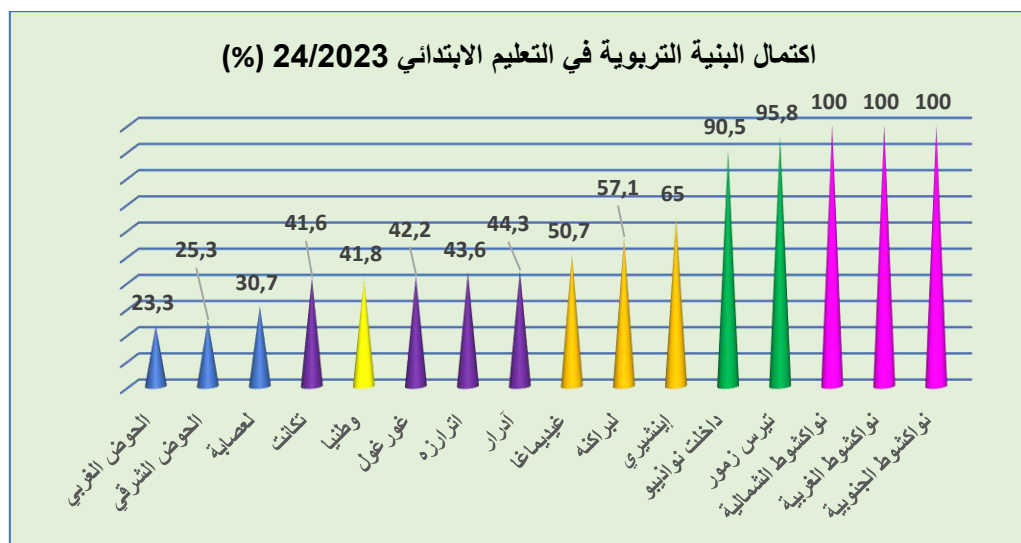
ويكشف هذا التفاوت الجغرافي أن هدف المساواة بين الجنسين، وإن تحقق على المستوى الوطني، لا يزال يمثل تحدياً محلياً. لذا، يتطلب الأمر تدخلات متميزة ومنسقة، تشمل قطاعات أخرى مثل مفوضية الأمن الغذائي ومندوبية تآزر.

3.1.1. ظروف التدريس: بنية تحتية يلزم تعزيزها

يعتمد تحسين البيئة المدرسية على نهج متكامل يجمع بين جودة البنية التحتية، وتوافر الموارد التعليمية، والدعم غير التعليمي، وإنعاش الحياة المدرسية. وفي هذا الصدد، وفي ظل غياب البيانات المتعلقة بالخدمات ذات الصلة (الماء، والكهرباء، والمراحيض، والأسوار وحراس الأمن، إلخ)، تُشكل حالة الأثاث المدرسي مؤشراً ملموساً على ظروف التعلم. في العام الدراسي 2023-2024، كانت 68.9% فقط من الطاولات والمقاعد في حالة جيدة، بينما تحتاج 31.1% منها إلى إصلاحات أو هي غير صالحة بشكل كامل للاستخدام. يؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على جودة بيئة التعلم. وبمقارنة هذه البيانات تبعاً لتوزيعها على مستوى الولايات، يتضح أن المناطق الأكثر تضرراً (الطاولات الموجودة في حالة سيئة أو بحاجة إلى إصلاح) هي: لبراكنة (50.4% منها خارج الخدمة أو بحاجة إلى إصلاح)، نواكشوط الشمالية (38.4%)، غيديماغا (36.2%)، والحوض الشرقي (34.6%).

ويمثل اكتمال المدارس (الشكل 08) تحدياً رئيسياً آخر. ففي العام الدراسي 2023-2024، لم تقدم سوى 41.8% من المدارس دورة تعليمية كاملة، مقارنة بـ 42.03% في العام الدراسي 2022-2023، مما يمثل انخفاضاً في المتوسط قدره 0.23 نقطة مئوية. ويؤدي استمرار وجود عدد كبير من مدارس "الفئة ج" (58% في العام الدراسي 2023-2024)، والتي غالباً ما تكون ذات فصل دراسي واحد أو مدارس غير مكتملة في المناطق الريفية، إلى استمرار هذا العرض التعليمي المتدني.

الشكل البياني 08: اكتمال البنية التربوية للمدارس حسب الولاية في 2023-24



المصدر: معطيات السراج، 2025

يكشف تحليلُ الوضعية الجهوية أشكالَ تباينٍ عميقة، حيث يتفاوت معدل المدارس المكتملة بشكل كبير، من أقل من 30% في الحوضين الغربي والشرقي (23.3% و 25.3% على التوالي) إلى أكثر من 90% في داخل نواذيبو (90.5%) وتيرس زمور (95.8%)، ليصل إلى 100% في نواكشوط. ويُبرز هذا التقسيم الجغرافي التباين بين جنوب شرق البلاد وداخلها، حيث النظام التعليمي غير مكتمل هيكليًا، وبين المراكز الحضرية الرئيسية في نواكشوط ونواذيبو وأزويرات، بالإضافة إلى بعض الولايات الشمالية قليلة السكان، والتي تستفيد من نظام تعليمي متكامل. ويُديم هذا الوضع وجودَ نظام تعليمي ثنائي المستوى، مما يُسهم بشكل مباشر في معدلات التسرب ويؤثر على إكمال التعليم الابتدائي في بعض الولايات الأقل حظًا، بما في ذلك الحوض الشرقي (80.74%) وغورغول (81.67%).

المؤطر 04 - الإشراف يعاني من تأخر البيانات

يُشكل غياب البيانات الإحصائية للعام الدراسي الحالي (2024-2025) في نظام السراج تحديًا كبيرًا بالنسبة للتقييم. فهو يُجبرنا على الاستناد في تحليلاتنا إلى معلومات لا تعكس الديناميكيات التعليمية الحالية، مما يُحد من قدرتنا على تقييم التقدم المحرز بدقة. يؤثر هذا الوضع بشكل كبير على عملية صنع القرار. فحرمان المخططيين من لمحة حديثة عن واقع النظام، يُعقّد تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، وتعبئة الموارد بشكل مُستهدف، والالتزام بجدول الإصلاح المُخطط له. وفي نهاية المطاف، قد تتأثر بذلك فعالية الإجراءات المُتخذة بما يهدد تحقيق الأهداف المنشودة. لذلك، من الضروري:

1. التأكيد بشدة على تأثير تأخر البيانات على جودة الإشراف.

2. إعطاء الأولوية لإنتاج وتوفير بيانات السراج المُحيّنة.

3. العمل على إضفاء طابع مؤسسي على دورة منتظمة وسريعة لنشر المؤشرات.

في السياق الحالي، يعتمد أي تقييم للتقدم بالضرورة على بيانات غير كاملة ومتقدمة بسنة على الأقل (كما هو الحال في معدلات التمدرس الخام والصافي، وأعداد الدارسين، واكتمال بنية المدارس، ونسبة التلاميذ لكل مدرّس...). لذا فإن استعادة تدفق المعلومات بشكل موثوق وفي الوقت المناسب أمرٌ أساسي لتوجيه الإصلاح بالدقة والاستجابة اللازمة.

2.1. الجودة والملاءمة

1.2.1. الموارد البشرية: ثروة يلزم تثمينها في مواجهة التحديات الميدانية

في إطار دعم الإصلاح التعليمي الجديد، عززت مدارس تكوين المعلمين قدراتها التدريبية بشكل كبير، مع الاستفادة من برامج مُسرّعة ومُصمّمة لتلبية الاحتياجات الملحة للنظام. وقد أتاح هذا النهج المزدوج، الذي يجمع بين التوسع الكمي والتكيف النوعي، تزويد التعليم الابتدائي بـ 2240 مُعلّمًا جديدًا خلال السنوات الثلاث الماضية (مديرية الموارد البشرية/ وزارة التربية، 2025)، مما يُسهم في الحد من النقص في الكوادر ودعم التنفيذ الفعال للإصلاح.

وفي غضون العامين الدراسيين 2022-2023 و2023-2024، زاد عدد أعضاء هيئة التدريس بمقدار 666، ليرتفع من 16.522 إلى 17.188. ومع ذلك، يُخفي هذا النمو حالةً كامنة من عدم الاستقرار الوظيفي. ويظهر الجدول 09 أنه من بين 15.767 معلمًا في المدارس العمومية، هناك 2.289 معلمًا متعاقدًا (14.5%) و1.441 مدير مدرسة متفرغ. وهذا الوضع الوظيفي الهش، الذي قُدِّر سابقًا بنحو 25% في المناطق الريفية (مسح مؤشرات أداء الخدمة التربوية، 2022)، يؤثر على استقرار فرق التدريس وعلى الاستمرارية التربوية.

الجدول 09: توزيع طاقم التدريس العمومي في التعليم الابتدائي بحسب الولايات سنة 2023/24

الولاية	المعلمون	المعلمون المساعدون	المتعاقدون	المديرون المكلفون بالتدريس	المديرون المعفيون من التدريس	إجمالي المعلمين في الفصول
آدرار	455	35	128	77	62	558
العصابة	1015	246	252	236	130	1385
لبراكنة	1064	327	366	168	182	1576
داخلت نواذيبو	321	122	96	8	34	507
كوركول	881	128	254	188	134	1132
كيدي ماغا	894	108	268	139	130	1141
الحوض الشرقي	1402	264	451	414	169	1948
الحوض الغربي	678	559	60	294	138	1160
إينشيري	125	14	18	10	14	144
نواكشوط الشمالية	1366	473	0	18	68	1771
نواكشوط الغربية	323	126	0	4	25	425
نواكشوط الجنوبية	1120	462	0	19	81	1502
ثكانت	515	71	67	115	63	592
تيرس الزمور	179	53	36	9	18	252
لترارزة	1256	317	293	221	193	1674
المجموع	11594	3305	2289	1920	1441	15767

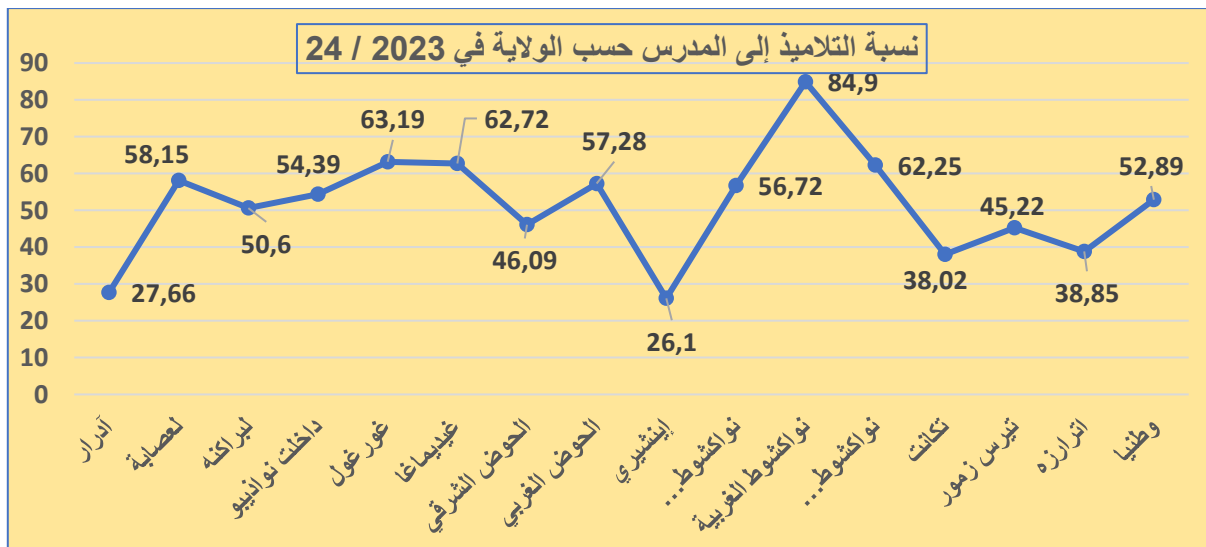
المصدر: معطيات السراج، 2025

تتفاوت تشكيلة طاقم التدريس تفاوتاً كبيراً بين الولايات. فولاية الحوض الغربي تضم 48% من فئة المعلمين المساعدين، في حين تعتمد ولايات مثل كيدي ماغا أو لبراكنة بنسبة تقارب الربع على المعلمين المتعاقدين، وهي فئة تكاد تكون غائبة في نواكشوط. هذه الاختلافات الصارخة تستلزم تنظيماً وطنياً لضمان توزيع أكثر إنصافاً للكفاءات وتوحيداً لجودة التعليم.

في الولايات النائية، التي تطبعها معدلات فقر وأمية مرتفعة، تزداد الآثار السلبية لهذه الاختلافات تفاقمًا نتيجة تزامنها مع ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة. وتسهم هذه العوامل بشكل مباشر في ضعف المكتسبات التعليمية وفي تدني النتائج المسجلة في الامتحانات الوطنية، لا سيما في الولايات التي تظهر أدنى المؤشرات التربوية، وعلى رأسها ولايتي الحوض الغربي وكيدي ماغا. يؤكد هذا الواقع الحاجة إلى سياسة تفضيلية لتوزيع واستقرار الموارد البشرية التعليمية، تأخذ في الاعتبار الخصائص المجالية الهشة وتضمن تحقيق مبدأ الإنصاف التربوي.

ولتحقيق ذلك، يُعد إنتاج إحصائيات موثوقة ومحدثة عن أعداد المدرّسين (حسب الفئات، والإعارة، والمغادرة...) أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، لا بد من تجاوز مجرد عملية الإحصاء، واعتماد تسيير استباقي للوظائف والكفاءات من أجل معالجة أشكال اللامساواة معالجة مستدامة. كما يرتبط هذا التحليل ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت الملاحظ في نسب التأطير (عدد التلاميذ لكل معلم). فالشكل البياني 09، حول نسب التأطير (التلاميذ لكل معلم)، يُظهر ترابطاً لافتاً مع أشكال التفاوت التي جرت ملاحظتها سابقاً.

الشكل البياني 09: نسبة التلاميذ / المدرّس جهويا



المصدر: معطيات السراج، 2025

وفي هذا الصدد، يُلاحظ فرق واضح بين ولايات مثل نواكشوط الغربية (84.9)، وغورغول (63.19)، وغيديماغا (62.72)، التي تتحمل العبء الأكبر، وولايات أخرى مثل إينشيري وآدرار، تتمتع بظروف أفضل حيث تصل النسب فيها إلى أقل من 1:30. ويُمثل تقليص هذه الفجوة، التي قد تتجاوز 58 نقطة، فرصة استراتيجية لتعزيز العدالة الإقليمية من خلال سياسة توزيع أكثر ديناميكية، تُعطي الأولوية لتخفيف عبء العمل عن المعلمين في الولايات الأكثر تضرراً.

مع ذلك، من المؤسف أن تطبيق هذه السياسة لا يزال يعتمد على بيانات العام الدراسي السابق (ن-1)، إذ لا تتوفر بيانات للعام الدراسي الحالي (2024-2025). وهذا النقص في البيانات، إلى جانب غياب نسب التلاميذ إلى الحجرات الدراسية - وهي نسب أساسية تؤثر في التحصيل الدراسي - يعيق سرعة الاستجابة ودقة الإجراءات التصحيحية.

المؤطر 05: تحديات البنى التحتية والأمن المدرسي (المجلس الأعلى للتعليم - البعثات الميدانية 2024-2025)



ورشة متعطلة منذ زمن بعيد لمدرسة التوفيق (10 كلم من كيقه)



مدرسة شلّطت الدخنة في طور البناء منذ 2014

أظهرت البعثات الميدانية أزمة واسعة النطاق في البنى التحتية، حادة بشكل خاص في المناطق الريفية (ولايات العصاية، كيدي ماعة، إينشيري، آدرار). فالعديد من المؤسسات التعليمية تعاني من تقادم المنشآت، والنقص في الفصول الدراسية، وغياب الولوج إلى الماء والكهرباء. وقد تفاقم الأوضاع بسبب مشاريع بناء متوقفة في بعض الأحيان منذ سنوات (مثل مشروع التوفيق وشلّطت الدخنة)، مما يزيد من العجز في الطاقة الاستيعابية. وفي ولاية غورغول، لا تزال بعض المدارس تؤدي عملها في خيام. ومما يزيد من حدة ظاهرة الهشاشة العجز الصارخ في أعداد حُرّاس المدارس، مما يؤدي إلى سرقات متكررة للمعدات وتخريب للممتلكات، وهو ما يقوّض استدامة الاستثمارات في القطاع.

التوصيات:

- التدخل العاجل : إطلاق برنامج تدقيق وإعادة تفعيل المشاريع للمتعثرة، مع نشر جدول زمني علني لتسليمها.
- تعزيز الأمن : اكتتاب حراس للمدارس الأكثر عرضة للخطر كأولوية، وإدراج بناء مساكن للحراس في التصاميم الجديدة للمدارس.
- البعد الاستراتيجي: اعتماد منهجية متباينة، تقضي بالتركيز على بناء منشآت جديدة في المناطق الريفية التي تعاني من عجز، وإعادة التأهيل والتوسعة في البنى التحتية للمناطق الحضرية التي تعاني من الضغط.

2.2.1. إصلاح المناهج ولغات التدريس: مشاريع طموحة قيد التنفيذ

يسعى إصلاح المناهج الجاري تنفيذه إلى أن يكون متعدد الأبعاد وهيكلية. وتُظهر الإجراءات المتخذة خلال العامين الدراسيين 2023/2024 و 2024/2025، سواء من حيث مراجعة مناهج العلوم، أو تجريب اللغات الوطنية، أو تحسين توافر الكتب المدرسية، التزامًا واضحًا بتحديث المناهج التربوية ومواءمتها مع توجيهات القانون رقم 023-2022.



ففيما يتعلق باللغات، يُمثل عام 2025 مرحلة محورية في تجريب تدريس اللغات الوطنية (البولارية، والسونينكية، والولفية) الذي شرع فيه معهد ترقية تدريس اللغات الوطنية بهدف دمجها تدريجياً كلغات للتدريس والتواصل. فقد افتُتح 55 فصلاً دراسياً تجريبياً (30 فصلاً للصف الأول، و25 فصلاً للصف الثاني)، تغطي مناطق لغوية متعددة، وتستند إلى إنجازات عام 2024.

من الناحية التربوية، أنتج المعهد كتباً مدرسية للقراءة والكتابة والرياضيات للصف الثاني، بالإضافة إلى أدلة للمعلمين ودفاتر لتمرين الكتابة، جميعها مبنية على الواقع اللغوي الاجتماعي المحلي. ووضعت مصطلحات رياضية موحدة باللغات الثلاث، مما يسهل ترجمة المفاهيم المجردة ويثري المفردات. وفي الوقت نفسه، صُمم كتاب مدرسي للغة العربية كلغة ثانية لصالح الأطفال غير الناطقين بالعربية.

لكن تعزيز هذه المكتسبات وتعميمها يتطلبان تنسيقاً وثيقاً ومؤسسياً مع الهيئات الوطنية المختصة - ولا سيما اللجنة الوطنية للمناهج، والمفتشية العامة للتربية الوطنية وباقي الهياكل المعنية - سواء على مستوى تصميم المناهج والمواد التعليمية واعتمادها ومواءمتها، أو على مستوى آليات التقويم. ويكتسب هذا التنسيق أهمية حاسمة كونه يحدد إمكانية التوسع التدريجي للمستويات التعليمية المشمولة، وزيادة أعداد المستفيدين، وتحقيق الانسجام الشامل لنظام التعلم والتقييم.

وفيما يتعلق بالمناهج الدراسية، تشير البيانات المقدمة من المصالح المختصة (المفتشية العامة، 2025) إلى إحراز تقدم كبير خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ الإصلاح. ويشمل هذا التقدم ما يلي:

- تطوير ومراجعة المناهج لجميع مواد المرحلة الابتدائية (اللغة العربية، والفرنسية، والجغرافيا، والتاريخ، والتربية الإسلامية، والتربية المدنية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية) لجميع المستويات الدراسية؛
- تصميم برنامج تجريبي للغات الوطنية للسنة الأولى من المرحلة الابتدائية؛
- الإشراف على إعادة صياغة المناهج الدراسية المكيفة لتلاميذ مخيم امبره؛
- تدريب 4500 من مقدمي الخدمات المسؤولين عن تنفيذ المناهج الجديدة.

يمنح القانون التوجيهي المفتشية العامة للتربية، واللجنة الوطنية للمناهج، والمعهد التربوي الوطني صلاحيات واسعة لتصميم المناهج والكتب المدرسية وتطويرها ومراجعتها. ومع ذلك، يُخضع الاضطلاع بهذه المسؤوليات لمتطلبات رسمية تتعلق باتباع المعايير والتشاور مع الجهات المعنية الأخرى - وهي ترتيبات يُعد الالتزام الصارم بها أمراً أساسياً لنجاح الإصلاح.

في هذا السياق، تبدو الحاجة ملحة لمراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لهذه الهياكل المختلفة، بهدف مواءمتها الكاملة مع أحكام القانون رقم 023-2022. ومنع أي تدخل في الاختصاصات، أو غموض مؤسسي، أو تشتت للمسؤوليات. ويُعد هذا التوضيح القانوني والوظيفي ضرورياً لضمان تناغم حكمة المناهج، وضبط الأمن المعياري للإصلاحات الجارية، وتنفيذها الفعلي على أرض الواقع.

فيما يتعلق بالكتب المدرسية والوسائل التعليمية، اتخذ المعهد التربوي الوطني عدة مبادرات رئيسية لتحسين جودة التعليم الابتدائي (وزارة التربية، 2025):

- بدعم من مشروع ابيرو/الاتحاد الأوروبي، تم إعداد 840.000 كتاب مدرسي وتوزيعها مباشرة على المدارس، بالشراكة مع البنك الدولي، ليستفيد منها 250.000 تلميذ في 3.000 مدرسة في جميع أنحاء البلاد. وقد أتاحت هذه العملية، التي شملت تحديداً السنة الأولى من التعليم الابتدائي باللغة العربية والرياضيات، والسنة الثانية في الفرنسية، بالإضافة إلى 7.205 من الأدلة التعليمية، ضمان الوصول الفعال إلى الموارد التعليمية مع بداية المرحلة، وذلك إثر تجربة أُجريت عام 2024 في لبراكنة ونواكشوط الشمالية، والتي اعتبرت الأطراف المعنية (وزارة التربية ومشروع ابيرو والمعهد التربوي الوطني) ناجحة.



- إعداد الكتب المدرسية لجميع مواد المرحلة الابتدائية، بهدف مواءمة المحتوى التعليمي وضمان انسجام المناهج مع أحكام القانون رقم 023-2022؛
 - إنتاج دفاتر تمارين مُخصصة في اللغة العربية (للمصنفين الأول والثاني)، والرياضيات (الصف الأول)، واللغة الفرنسية (الصف الثاني)، لتعزيز التعلم العملي ودعم المعلمين في تطبيق المناهج الجديدة.
 - فيما يتعلق بتدريب المعلمين، ركزت الجهود على عدة مجالات، معظمها مبتكرة؛
 - التطوير المهني و/أو إعادة التخصص لـ 2760 معلمًا في عام 2022 (80 مُكونًا في اللغة العربية، و839 في اللغة الفرنسية، و1053 في الرياضيات/اللغة العربية، و338 في الرياضيات/اللغة الفرنسية).
 - دروس مُعدّة مسبقًا، مع تدريب 32 معلمًا في العام الدراسي 2023/2022، و300 معلم في 2024/2023، و1075 معلمًا في 2025/2024؛
 - أساليب تدريس المسرح والفنون في المدارس، والتي استفاد منها 80 معلمًا في 2025/2024؛
 - إدخال الذكاء الاصطناعي في التدريس، من خلال تدريب 16 معلمًا في 2025/2024.
- عموماً، تُسهم هذه المبادرات في تحسين توافر المواد التعليمية وجودتها، مع تعزيز المهارات المهنية للمعلمين - وهما رافعتان أساسيتان لنجاح التلاميذ والتنفيذ الفعال للإصلاح التعليمي.

3.2.1. المكتسبات التعليمية في نهاية السلك الابتدائي

يكشف تحليل نتائج مسابقة دخول السنة الأولى الإعدادية (2024-2025) عن مشهد تعليمي متباين في موريتانيا، يتميز باستقرار وطني يخفي أشكال تفاوت عميقة.

تُظهر المؤشرات المُجمّعة استقرارًا ملحوظًا؛ إذ لا يزال معدل النجاح في المسابقة حوالي 63%، ونسبة النجاح لدى الفتيات مستقرة عند 53%. ومع ذلك، يُخفي هذا الاستقرار انخفاضًا ملحوظًا في معدل النجاح في شهادة ختم التعليم الابتدائي، حيث انخفض من 53.13% عام 2024 إلى 45.36% عام 2025. وتكشف هذه الفجوة أن ما يقرب من 3 من كل 10 تلاميذ ملتحقين بالمرحلة الإعدادية لم يحصلوا على المعدل المطلوب، مما يُشكل تحديًا كبيرًا نظرًا لما يفرزه من تباين في المستويات التعليمية.



المؤطر 06 - مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التربوي (اير)

أشكال دعم ومؤازرة متعدد الجوانب:

1. دعم إصلاح سلسلة إنتاج الكتب المدرسية

- التأهيل المهني للجهات المعنية بسلسلة إنتاج الكتب المدرسية : دعم تحسين الإجراءات والممارسات التحريرية في المعهد التربوي الوطني، وتدريب المؤلفين ومصممي الجرافيك وفنيي الطباعة.
- تعزيز إصلاح المناهج: تشجيع التنسيق بين الهياكل المعنية بتطوير المناهج والبرامج والكتب المدرسية.

2. دعم توفير الكتب المدرسية في الفصول الدراسية

- تجريب نظام جديد لتوزيع المواد التعليمية مباشرة بالمدارس في ولايتين رائدتين هما نواكشوط الشمالية ولبراكنة
- دعم الإعداد والتوزيع مباشرة في المدارس (بالتعاون مع البنك الدولي) ل 840.000 كتاب مدرسي يستفيد منها 250.000 تلميذ في 3.000 مدرسة على مستوى البلاد.

3. دعم تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لتطوير النظام التربوي وإصلاح التسيير العمومي في وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي:

- إعداد أدوات متابعة للبرنامج الوطني الثالث لتطوير النظام التربوي.
- دعم إعداد وثائق التخطيط والبرمجة لوزارة التربية، وتدريب موظفيها على فنيات التخطيط.

4. دعم المجلس الأعلى للتهذيب

- تعزيز اتساق السياسات التعليمية وإنشاء نظام لمتابعة الإصلاحات القطاعية.

5. دعم تنفيذ الإصلاح الإداري والمالي:

- تدريب ما يقرب من مائة من أطرو وزارة التربية على نهج الميزانية القائمة على البرامج، والتسيير التوقعي للمناصب والكفاءات (دعم إدارة الموارد البشرية والمعهد التربوي الوطني)، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.

6. دعم إدماج النوع الاجتماعي والشمول في سياسات التعليم

- إعداد تشخيص مؤسسي للنوع الاجتماعي في وزارة التربية (منشور).
- وضع تشخيص للتعليم الشامل في موريتانيا (بالشراكة مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية).

7. تعزيز القدرات في مجال الإدارة والتسيير للهياكل اللامركزية في وزارة التربية

- تكوين المديرين الجهويين للتربية، ومديري مدارس تكوين المعلمين، وأكثر من خمسين إطارًا لا مركزيًا على التخطيط وتسيير الميزانيات القائمة على البرامج.

وفيما يتعلق بأداء المرأة، يتأكد وجود اتجاه واضح؛ فالفتيات لا يُشكّلن غالبية الناجحين فحسب، بل يُحسّن درجاتهن بشكل ملحوظ. مُتحدّيات بذلك الصور النمطية، حيث حصلت 62.3% من الناجحات على درجات عالية في الرياضيات. ومع ذلك، يُخفي هذا الاتجاه الوطني أشكال تفاوت جوهية شديدة، إذ تصل الفجوة في معدلات النجاح بين الولايات أحيانًا إلى 1-5، وتتراوح بين 81.2% (إنشيري) و43.4% (الحوض الغربي). وتتجلى هذه الأشكال من التفاوت أيضًا في نتائج المواد الدراسية، حيث تبرز الفجوة في الرياضيات واللغة العربية بين ولايتي غورغول (75.5% و90.4% للبنات على التوالي) وتكانت (24.0% و14.2% للبنات) بشكل ملحوظ.



وفي النجاح باختلاف المناطق، تتفاوت مساهمة التعليم الخاص حيث تهيمن هذه المساهمة في نواكشوط الغربية (62.3% من الناجحين)، بينما تبقى هامشية في ولايات أخرى. وهذا الوضع، إلى جانب أشكال التفاوت الجهوية الكبيرة، يدعو إلى التفكير في سبل الرفع من مستوى الجودة في النظام التعليمي العمومي بكامله.

الفجوة بين النجاح في المسابقة وفي شهادة ختم الدروس الابتدائية

في عام 2025، من أصل 102 842 مترشحا لمسابقة الالتحاق بالسنة الأولى الإعدادية، نجح 64 854 تلميذا، بنسبة نجاح بلغت 63.1%. ومع ذلك، لم ينجح في امتحان شهادة ختم الدروس الأساسية سوى 46.651 تلميذا، أي ما يمثل نسبة نجاح فعلية بلغت 45.4%. هذه الفجوة البالغة 18.203 تلميذا تعني أن حوالي 28% من الناجحين - أي ما يقرب من ثلاثة من كل عشرة تلاميذ - يلتحقون بالتعليم الإعدادي دون الحصول على المستوى المطلوب، مما يُضعف تجانس المسار الدراسي وجودة التعلم، لا سيما في ظل سياق إصلاح النظام التعليمي تُعقد عليه الكثير من الآمال.

تتعارض هذه الممارسة مع معايير الجودة التي تلتزم بها المدرسة الجمهورية. ومن الضروري وضع حد لها من خلال العمل على التطبيق الصارم لمعايير النجاح عبر زيادة الوعي لدى الأسر من أجل تحقيق هدف التخفيض التدريجي لعدد التلاميذ المقبولين في التعليم الإعدادي دون الحصول على المعدل. وهكذا، سيتعين على الدفعة الأولى من الإصلاح تحقيق معدل 10/20 على الأقل للقبول في المرحلة الإعدادية، مما يُمثل عودةً ضروريةً إلى الصرامة الأكاديمية.

باختصار، تُظهر نتائج مسابقة إكمال المرحلة الابتدائية أن النظام التربوي الموريتاني يحافظ على استقرار معين في نتائج هذه المرحلة، وهو ما يُمكن تفسيره بانتظام شكل الامتحان وتشابه مواصفات المترشحين من عامٍ لآخر. أما بالنسبة لأشكال التفاوت الجهوية، فهي تعكس عدم التكافؤ في تركيز الموارد التعليمية وفي تدخل المدارس الخاصة، مما يُفاقم أنماط التباين الجهوية. وأخيراً، يُمكن أن يُعزى أداء الفتيات في الرياضيات إلى مزيج من التحفيز القوي، الذي يُنظر إليه كوسيلةٍ للتمكين، فضلا عن أساليب دراسية أكثر منهجية، غالباً ما يُعززها دعمٌ عائلي كبير.

3.1. القيادة والتسيير

1.3.1. تعزيز آليات الحكامة المؤسسية والتنظيمية

وفقاً للمصفوفات التي وضعها المجلس الأعلى للتعليم، والتي كانت بمثابة خارطة طريق تُرشد عمل جميع القطاعات، عززت وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي حكامتها من خلال مجالين رئيسيين:



المؤطر 07 - تحديات الحكامة والإنصاف (المجلس الأعلى للتهذيب، البعثات الميدانية 2024-2025)

- تعاني فعالية السياسات التعليمية من مشاكل هيكلية في الحكامة والإنصاف:
- **الإنصاف:** تمثل مسألة الزي المدرسي، التي لم تحل بعد، مثلاً صارخاً على التحديات المطروحة في مجال المساواة. فالطابع الإلزامي للزي لم يُعمم بعد، الأمر الذي يخلق أشكال تفاوت اجتماعية واضحة منذ بداية المرحلة التعليمية.
- **اللامركزية:** لا يزال تسيير الموارد التعليمية مفرطاً في المركزية، مما يحد من قدرة الجهات المحلية على التكيف والاستجابة السريعة للتحديات الخاصة بمناطقها.
- **القيادة:** غياب آليات المتابعة والتقييم المنتظمة يعوق القدرة على قياس تأثير الإصلاحات بدقة وتحديد العوائق بسرعة.

التوصيات:

- **تعزيز الإنصاف:** تفعيل وتقوية نظام مجانية الزي المدرسي عبر الاستهداف الشامل للأسر الأكثر هشاشة.
- **الرفع من مستوى الاستقلالية:** تعزيز اللامركزية من خلال منح الجهات الجهوية والمحلية هامشاً أوسع للتحرك في المجال المالي وفي اتخاذ القرارات الإدارية اليومية.
- **ثقافة النتائج:** وضع لوحة قيادة مبسطة للمتابعة، ترفع المؤشرات الأساسية (أعداد التلاميذ، الموارد، الوضع الأمني...) في الوقت الفعلي للتمكين من تحقيق إدارة أسرع وأحسن استجابة.

1 إعداد النصوص التنظيمية

المراسيم المعتمدة بعد التشاور مع المجلس الأعلى للتهذيب:

- مرسوم يحدد جسور بين التعليم الأصلي والتعليم القاعدي
- مرسوم يُراجع الإطار التنظيمي للتعليم الخاص

2 تنفيذ التدابير التنظيمية

أطلقت الوزارة العديد من المشاريع الهيكلية:

- إطلاق منصة رقمية للتكوين المستمر عن بُعد
- استكمال نظام معلومات لتسيير الموارد البشرية
- تنظيم مهام التفتيش والتأطير والإشراف الإداري
- عقد ورشة عمل تدريبية لصالح 25 إطاراً حول إجراءات الرقابة الداخلية
- إعداد دليل إرشادي وأدلة إجرائية للرقابة الداخلية
- رقمنة الشهادات عبر خدمة "هويتي"، مما يتيح استخراج كشوف درجات البكالوريا إلكترونياً وإصدار نسخ مصدقة منها.

2.3.1. الخريطة المدرسية: رافعة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

يقدم الجدول 10 لمحة عامة واضحة عن أشكال التفاوت الجهوية. إذ إن تركيز 64.47% من التلاميذ في 29.27% فقط من المدارس (الفئة "أ"، التي يُفترض أنها حضرية ومكتظة) يتناقض بشكل حاد مع الوضع في مدارس الفئة "ج" (58.07% من المدارس، 22.59% من التلاميذ، 17.41% من المعلمين). وهذا التوزيع غير العادل للموارد - سواء في البنية التحتية أو الاكتمال أو المعلمين - يُوسّع الفجوة بين المناطق التعليمية ويُقرض هدف المساواة بين المناطق.

الجدول 10 - تصنيف المدارس في 2023-2024

المدارس حسب الفئة	المدارس	% المدارس	عدد التلاميذ	% التلاميذ	عدد المدرسين	% المدرسين
الفئة "أ"	1050	29.27%	472539	64.47%	11005	71.28%
الفئة "ب"	454	12.66%	94857	12.94%	1746	11.31%
الفئة "ج"	2083	58.07%	165542	22.59%	2688	17.41%
المجموع	3587	100.00%	732938	100.00%	15439	100.00%

المصدر: بيانات السراج، 2025

هذه التشكيلة غير المتوازنة لها تأثيرات ضارة مضاعفة. فمن ناحية، تُعاني مدارس الفئة "أ" - التي غالبًا ما تقع في المناطق الحضرية - من ضغوط ديموغرافية شديدة، مما يؤدي إلى اكتظاظ الفصول الدراسية وتدهور ظروف التعلم على الرغم من حصولها على المعلمين بشكل أكثر ملاءمة. ومن ناحية أخرى، تواجه مدارس الفئة "ج" - وهي في الغالب ريفية وتُعاني من نقص الطواقم - عزلة تعليمية وانعدامًا للأمن في البنية التحتية، مما يهدد أداء التلاميذ ويساهم في ارتفاع معدلات التسرب. إن حقيقة وجود قرابة 60% من المدارس يُسجل فيها حوالي 23% فقط من التلاميذ مع 17% فقط من المعلمين توضّح اختلالًا صارخًا في مجال تخصيص الموارد.

لمواجهة هذا الوضع، تعتبر الخارطة المدرسية أداة استراتيجية لإعادة تشكيل توفّر الخدمة التعليمية تبعًا لمبدأ المساواة الترابية. ووفقًا لأحكام القانون التوجيهي (2022-023)، تُبنى السياسة المعتمدة حول محورين متكاملين: أولهما تعزيز جميع المدارس في المناطق الريفية، بحوافز قوية (النقل والكفالات والإسكان وتعويض البُعد وما إلى ذلك) لإنشاء أقطاب تعليمية قابلة للاستمرار؛ ويتمثل المحور الثاني في الاستخدام المُحكم للتعليم الأصلي غير المصنف في المناطق التي لا يُمكن فيها استدامة إنشاء مدرسة نظامية، مع ضمان جودة التعلم من خلال تعزيز الدعم التربوي ومواءمة المناهج.

الهدف من هذا النهج المُتمايز هو تحويل الخريطة المدرسية من مجرد انعكاس لأوجه عدم المساواة إلى أداة تخطيط مرنة، تُتيح تكييف توفير التمدريس مع الواقع المحلي والحفاظ في الآن ذاته على معايير جودة عالية لفائدة جميع التلاميذ.

4.1. ملخص للتحديات والمعوقات الرئيسية في المرحلة الابتدائية

(1) الولوج والإنصاف: أشكال تباين جلية بين المناطق

- اختلال جهوي كبير: تركيز 43.2% من التلاميذ في 4 ولايات فقط (نواكشوط والحوض الشرقي)، مما يخلق فجوة تعليمية بين الشمال والجنوب؛
- نقص حاد في البنية التحتية: عجز وطني يبلغ 3538 حجرة دراسية، مما يؤدي إلى معدل دوران أو تفويج أولجوة إلى تعدد المستويات في الحجرة الواحدة بنسبة 26.8% (تصل النسبة إلى 36.25% في إنشيري)؛
- نظام تعليمي ثنائي الوتيرة: 41.8% فقط من المدارس مكتملة الأقسام، مع أشكال تفاوت كبيرة بين تيرس الزمور (95.8%) بل وحتى نواكشوط (100%) والحوض الغربي (23.3%)؛
- تقدم غير شامل نحو تعميم التمدرس: معدل التمدرس الصافي مستقر عند 78.36%، مع تفاوت بين الولايات يبلغ 42 نقطة مئوية.
- تدهور أثاث المدارس: 31.1% من الطاولات والمقاعد غير صالحة للاستخدام أو بحاجة إلى إصلاح (تصل النسبة إلى 50.4% في لبراكنة).

(2) الجودة والملاءمة: اختلالات هيكلية تعيق التحسن

- يتطلب تسيير الموارد البشرية اعتماد استراتيجية شاملة وجامعة لتسيير أكثر كفاءة وإنصافاً، ومعالجة أشكال التفاوت النوعية والكمية الكبيرة: 14.5% من المعلمين المتعاقدين، و48% من المعلمين المساعدين في الحوض الغربي، مقارنة بـ 0% في نواكشوط؛
- عدم تكافؤ نسب التلاميذ إلى المعلمين: فارق 58 نقطة بين نواكشوط الغربية (84.9 تلميذ/معلم) وإنشيري (النسبة أقل من 30)؛
- هناك حاجة إلى إصلاح طموح للمناهج الدراسية، ويتطلب ذلك تنسيقاً أكبر مع اللجنة الوطنية للمناهج والمفتشية العامة للتربية الوطنية ضمن إطار رؤية منهجية أوسع، وزيادة للوسائل والموارد.
- تباين الأداء الأكاديمي: استقرار معدل النجاح لولوج السنة الأولى من التعليم الإعدادي (حوالي 63%)، ولكن مع وجود أشكال تفاوت كبيرة بين الولايات وبين المواد الدراسية (لبراكنة 48% مقابل إنشيري 81.2%)؛
- الفجوة بين القطاعين العام والخاص: تمثيل زائد للتلاميذ الناجحين من المدارس الخاصة في نواكشوط (62.3%)، مقارنةً بهيمنة المدارس العمومية في ولايات أخرى (تكانت، غيديماغا، إلخ).

(3) الحكامة والتسيير: إطار عمل يتعين تعزيزه وتحديثه

- تأخر في إنتاج البيانات: بيانات نظام السراج متاحة بفارق عام (ن-1)، مما يحّد من الرصد والتتبع الفوري؛
- اختلال الخريطة المدرسية: 64.47% من التلاميذ مسجلون في 29.27% فقط من المدارس، مقارنة بـ 22.59% في 58.07% من المدارس؛
- اختلال في توزيع الموارد: مدارس الفئة (ج) لديها 17.41% فقط من أعضاء هيئة التدريس مقابل 22.59% من التلاميذ؛
- فجوة تنظيمية مستمرة: يتعين استكمال مراجعة النصوص التطبيقية للقانون رقم 023-2022، بدءاً بمراجعة المرسوم المتعلق بالهيكل التنظيمي لوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي؛



- وضع خارطة طريق لمتابعة الإصلاح، وتجئب تشنت الجهود، وضمان إدارة منسقة للإجراءات المتخذة؛
- تحديث إداري غير مكتمل: يجري حالياً نشر منصة التدريب الرقمية، ونظام معلومات الموارد البشرية في مرحلته النهائية، دون ضمان التوافق مع نظام السراج؛
- الحاجة إلى رؤية شاملة لإدخال التقنيات الجديدة في النظام التربوي الوطني؛
- نقص في التنسيق التشغيلي: أوجه قصور مستمرة في المتابعة والتقييم وتبادل أفضل الممارسات.

4) القضايا الأفقية: التحديات الناشئة والمستمرة

- التوسع يفتقر إلى الانضباط: تتزامن زيادة أعداد التلاميذ بنسبة 5.5% مع انخفاض في البنية التحتية للمدارس (-566 مدرسة)؛
- تحسن في المساواة بين الجنسين، وإن ظل هشاً؛ فالتكافؤ الوطني (78.4% ذكور / 78.3% إناث) يخفي أشكال تفاوت محلية تزيد عن 5 نقاط مئوية؛
- صعوبة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية: توجد فجوة قدرها 18 نقطة بين النجاح في مسابقة الدخول إلى السنة الأولى الإعدادية (63.1%) والنجاح في شهادة ختم التعليم الابتدائي (45.4%)؛
- ابتكارات تربوية بحاجة إلى تعزيز: يتطلب تدريس العلوم باللغة العربية مواكبةً ودعمًا معززاً.
- ضعف التنسيق بين المستويات: ثمة حاجة إلى رؤية متكاملة للسنة التحضيرية، ومرحلة ما قبل المدرسة، واستمرارية المناهج الدراسية.

على الرغم من التقدم الملحوظ في الولوج إلى التعليم الابتدائي، لا يزال هذا الطور التعليمي يواجه تحديات هيكلية ونوعية ومؤسسية. ويجب أن يحول البرنامج الوطني الثالث لتطوير النظام التربوي المكاسب الكمية إلى تقدم عادل ومستدام، قائم على حكمة حديثة، وخريطة مدرسية مبسطة وناجعة، وتحسين فعال في التعلم.

2. التعليم الثانوي

كما هو الحال في التعليم الابتدائي، تواجه قيادة التعليم الثانوي فجوة مستمرة في المعلومات؛ إذ لا يتيح النظام الوصول الفوري إلى المؤشرات الرئيسية إلا للعام الدراسي السابق (ن-1)، على الرغم من الاستثمارات في التدريب والمعدات والدعم الميداني. ويؤثر هذا التأخير المستمر بشكل مباشر على فعالية التخطيط، ويحد من زخم الإصلاح التعليمي الذي يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية.

1.2. الولوج والإنصاف

تتناول دراسة الولوج والإنصاف في المرحلة الثانوية، على التوالي، الهياكل التعليمية وأعداد التلاميذ، ثم البنية التحتية، وأخيراً مسألة التكافؤ بين الجنسين.

1.1.2. الهياكل التعليمية وأعداد التلاميذ ومعدلات التمدد

يكشف التحليل المتزامن للجدول 11 عن اختلال كبير في التوزيع الجهوي للبنية التحتية للمؤسسات الثانوية. ففي مطلع العام الدراسي 2023-2024، ضمت شبكة المؤسسات الثانوية 366 مؤسسة تعليمية تضم 360.303 تلميذاً، مما يمثل زيادة بنسبة 13.6% في أعداد التلاميذ مقارنة بالعام السابق. ويتناقض هذا النمو الكبير بشكل حاد مع ركود مخزون المباني المدرسية، حيث ظل عدد الحجرات الدراسية ثابتاً عند 2932 حجرة دراسية، مما زاد الضغط على الطاقة الاستيعابية الحالية.



يعكس التوزيع الجهوي بدقة التركيز الديموغرافي للبلاد، ولكنه يُفاقم أشكال التفاوت الجغرافية. فالتمثيل المفرط لولايات نواكشوط وترازة يعكس وزنها الديموغرافي. إذ تتركز في هذه الولايات 35.5% من المؤسسات التعليمية و46.5% من الحجرات الدراسية، وهو رقم يُفسره عدد سكانهما، الذي يُشكل ما يقرب من ثلث الموريتانيين. ويستجيب هذا الحجم للطلب التعليمي المتمركز بشكل كبير في وسط غرب البلاد، حيث تقع المراكز الاقتصادية والحضرية الرئيسية.

الجدول 11 - التعليم الثانوي: حصيلة البيانات والمؤشرات العامة في 2023-24

الولاية	الإعدادية	الثانوية	الأقسام	الطاولات	التلاميذ	المدرسون	الحجرات
آدرار	13	9	160	1932	7347	314	131
العصابة	15	13	276	3491	27710	481	186
لبراكنه	22	18	326	4596	26936	642	259
داخلت نواذيب	6	7	164	2081	18461	322	133
كوركول	19	15	318	3015	24828	502	231
غيديماغا	12	12	219	2890	17365	442	131
الحوض الشرقي	11	16	236	2951	14055	423	151
الحوض الغربي	14	11	217	2696	18935	343	161
انشيري	0	2	32	387	2090	73	29
نواكشوط الشمالية	10	12	376	4631	56398	717	284
نواكشوط الغربية	7	11	228	4001	37972	536	284
نواكشوط الجنوبية	11	16	407	7841	64107	826	389
تكانت	3	11	137	1100	8184	247	91
تيرس الزمور	3	4	73	990	6602	120	67
ترازة	32	31	474	6850	29313	913	405
وطنيا	178	188	3643	49452	360303	6901	2932

المصدر: السراج 2025

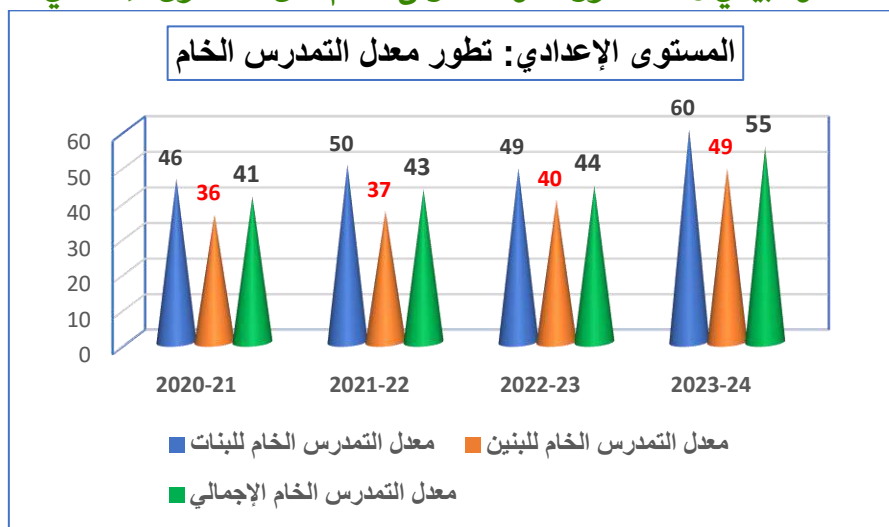
في المقابل، لا تتوفر ولايات الشمال والوسط الشرقي الأقل كثافة سكانية إلا على عدد محدود جداً من المؤسسات التعليمية - كما هو الحال في إنشيري وتيريس زمور، اللتين لا تضمان سوى مؤسستين ثانويتين وسبع مؤسسات ثانوية على التوالي. وهذا النقص التعليمي، الذي يؤثر أيضاً على بلديات استراتيجيات مثل بلدية كوكي التابعة لكويني في الحوض الغربي - والتي تفتقر إلى إعدادية رغم كثرة سكانها وموقعها الحدودي - يُسرّع من هجرة الشباب ويُضعف التنمية الجهوية إلى حد كبير.



فهذا الاستقطاب الشديد يُشكل تحديًا أساسيًا للتخطيط التربوي. ويُقارن هذا الوضع بين فعالية تركيز التعليم في المناطق المكتظة بالسكان وضرورة تحقيق العدالة الجهوية، التي تتطلب الحفاظ على حد أدنى من توفير التعليم في المناطق المعزولة. وتتجاوز هذه المسألة المنطق الديموغرافي البسيط، وتدفع إلى التفكير في نموذج التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية في الوصول إلى التعليم.

بالنسبة للمدرّس الخام في التعليم الإعدادي، تُظهر اتجاهات النمو زمنيًا (الشكل البياني 10) زيادة ملحوظة للمعدل حيث ارتفع من 44% في 2022-2023 إلى 55% في 2023-2024.

الشكل البياني 10 - تطور معدل التمدرس الخام على المستوى الإعدادي



ويُرافق هذا التحسّن البالغ 11 نقطة، وهو الأكبر في السنوات الأخيرة، انخفاضٌ في الفجوة بين الجنسين؛ إذ يتجاوز معدل تـمدرس الفتيات في هذا الطور (60%) معدل تـمدرس البنين (49%)، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا نحو التكافؤ بين الجنسين.

في السلك الثاني الثانوي، يبلغ معدل التمدرس الخام 36.65% في 2023-2024 (أي بزيادة قدرها 1.67% مقارنة ببيانات العام السابق)، مع وجود أشكال تباين جهوية كبيرة تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا.

أداء متفاوت بين المناطق

يُلاحظ تباينٌ كبير بين المراكز الحضرية، مثل نواكشوط الشمالية (64%) وداخلت نواذيبو (63%)، التي تُظهر زخمًا إيجابيًا، وبعض المناطق الجنوبية الشرقية، مثل الحوض الشرقي (7%) وغيديماغا (10%)، التي تواجه تحديات مستمرة. ويُبرز هذا الوضع الحاجة إلى تعزيز الشمول والمساواة الجهوية في الولوج إلى التعليم.

ديناميكية للمساواة بين الجنسين يلزم تعزيزها

من المشجّع أن معدل تـمدرس الفتيات الخام (42%) يفوق نظيره لدى الفتيان (32%) على المستوى الوطني، وهو اتجاهٌ واضح بشكل خاص في العديد من الولايات. ويجب أن يُصاحب هذا التطور الإيجابي بالنسبة للفتيات اهتمامٌ خاص يرمي إلى فهم معدل التسرب الدراسي لدى الفتيان وعكس مساره، لضمان تقدّم متوازن للجميع.



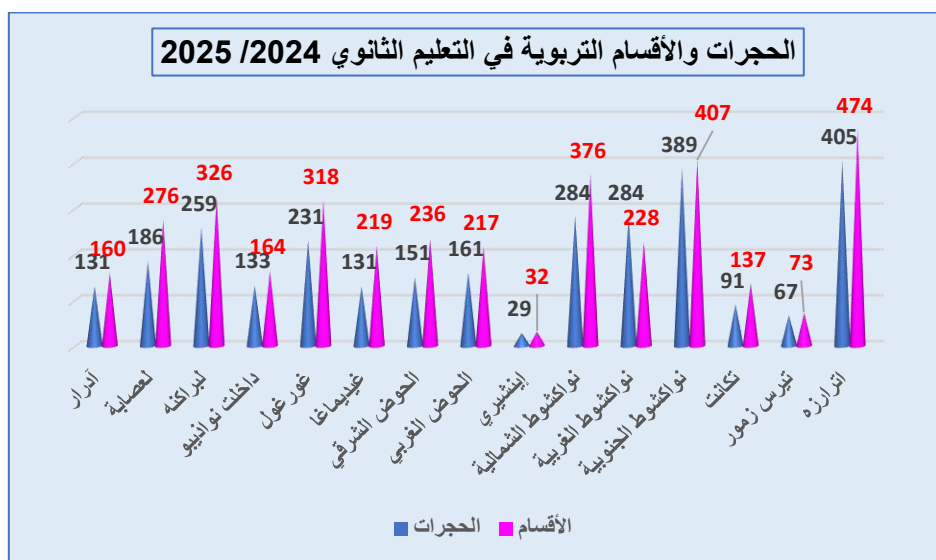
◀ نحو مقارنة مُوجَّهة

تتطلب هذه الأشكال من التباين، بطبيعة الحال، بذل جهود متواصلة، واعتماد سياسات تعليمية مكثفة مع السياقات المحلية. ويظل تعزيز البنية التحتية وبرامج الحوافز في المناطق الأقل أداءً أمراً ضرورياً لضمان تكافؤ فرص الحصول على تعليم ثانوي عالي الجودة للجميع.

2.1.2. الحجرات الدراسية والأقسام التربوية

بمقارنة عدد الحجرات الدراسية والأقسام التربوية (الشكل البياني 11)، تظهر ملاحظة عامة: نقص حاد على الصعيد الوطني يتمثل في 711 حجرة دراسية (2932 حجرة دراسية لـ 3643 قسماً دراسياً) في 2023/2024، حيث لا يتعدى معدل التغطية 80.5% فقط، مما يشير إلى نقص حُصص الحجرات الدراسية المطلوبة. وتكشف المقارنة مع العام السابق عن ركود في عدد الحجرات الدراسية، الذي ظل عند 2932 حجرة دراسية على مدى عامين متتاليين. ومن المرجح أن هذا الاستقرار الظاهري يخفي ديناميكية تجديد حيث عوّضت الإنشاءات الجديدة تدهور المرافق القائمة فحسب، دون أيّ توسع إضافي للطاقة الاستيعابية.

الشكل البياني 11 - التغطية بالنسبة للحجرات والأقسام الدراسية في المرحلة الثانوية



المصدر: معطيات السراج 2025

الوضع حسب الولاية:

- أزمة حادة (غيدماغا، الحوضان، لعصابة، وغورغول): معدل التغطية أقل من 75%. الحالة الأكثر حرجاً هي غيدماغا (نسبة التغطية 59.8% فقط).
- ضغط متوسط (نواكشوط الشمالية، اترارزة، لبراكنة، آدرار، داخلت نواذيبو، إلخ): عجز كبير، لكنه يُستوعب بشكل أفضل من خلال عدد أكبر من الحجرات الدراسية (نظام التناوب).
- وضع مُرضٍ: نواكشوط الغربية وحدها لديها فائض (التغطية 124.6%).



لقد أدى النقص الهيكلي في البنية التحتية إلى انتشار استخدام الحجرات الدراسية بنظام الفترتين، مما أدى إلى تدهور ظروف التعلم وعمل المدرسين. إن أشكال التفاوت الجهوية، وخاصة في الولايات الجنوبية الشرقية، تتطلب سياسة بناء موجهة وذات أولوية. ذلك أن هذا الوضع يعكس انخفاض أولوية المؤسسات الإعدادية والثانوية مقارنة بالمدارس الابتدائية، مما يُفسر النقص الكبير في المرافق وتقدمها على نطاق واسع.

المؤطر 08: نقص الموارد التعليمية والمدرسين (المجلس الأعلى للتعليم - بعثات ميدانية 2024-2025)

يتعرض النظام التعليمي لضعف مضاعف بسبب عجز نوعي وكمي في الموارد البشرية والتعليمية .

- المدرسون : تم تسجيل عجز موضوعي لكنه خرج في مدرسي اللغة الفرنسية والرياضيات (مثال: 15 وظيفة شاغرة لمدرسي الفرنسية في ولاية غورغول). وتمت الإشارة إلى أن مستوى المدرسين المزدوجين متدنٍ؛ وإلى أن إجازات الأمومة تؤثر على استمرارية العملية التعليمية (ولاية البراكنة).
- الوسائل التعليمية : يعد غياب الكتب المدرسية وأدلة المدرسين عقبة كبرى تعاني منها جميع الولايات. وتواجه الحلول الرقمية صعوبة في سد هذه الفجوة، بسبب نقص الأجهزة والاتصال بالإنترنت، مما يزيد من اتساع الفجوة الرقمية التعليمية.

التوصيات:

- اكتباب موجه : تعزيز تنظيم مسابقات اكتباب (مقرونة بحوافز) خاصة بكل ولاية للمواد التي تعاني عجزاً.
- تكوين مكثف : وضع خطة "طارئة" للتكوين المستمر، خاصة لتعزيز كفاءات المدرسين المزدوجين.
- توزيع هجين : ضمان توزيع مكثف للكتب المدرسية الورقية كأولوية، مع تطوير حصص تعليمية رقمية يمكن استخدامها دون اتصال بالإنترنت للمدرسين.

3.1.2. مشاركة الفتيات

تتسارع كثافة مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبتهن 54.28% على الصعيد الوطني في 2023 - 2024، بزيادة قدرها 0.77 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. مع ذلك، يُخفي هذا الاتجاه العام وقائع جهوية متباينة تستدعي انتهاج سياسات مساواة أكثر استهدافاً، لا سيما في الولايات التي لا يزال فيها التحاق الفتيات بالمدارس هشاً، ولا سيما: نواكشوط الشمالية (49.6%) وغيديماغا (50.5%).

2.2. الجودة والملاءمة

1.2.2. البرامج، وتحسين الخبرة، وممارسات التدريس

في المرحلة الثانوية، ووفقاً للبيانات المقدمة (المفتشية العامة، 2025)، حُدثت المناهج الدراسية بشكل كامل؛ أضيفت مادتان جديدتان، هما علوم الحاسوب والتكنولوجيا، للسنوات الثلاث من المرحلة الإعدادية، بينما تمت مراجعة مناهج جميع المواد الدراسية الأخرى في هذه المرحلة في ضوء الإطار المرجعي للمناهج الدراسية وبالتشاور مع اللجنة الوطنية للمناهج. وقد أُنجز مشروع إعادة هيكلة مسارات التعليم الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت برامج التدريب ذات الصلة ما يلي:



- 252 مفتشاً في المؤسسات الثانوية على المناهج المُنتَجة في عام 2021؛
 - 2235 أستاذاً للمواد العلمية؛
 - 905 أستاذاً للعلوم والفيزياء على التجارب العملية في المختبرات؛
 - 62 أستاذاً في العلوم على المناهج المُطَوَّرة أو المُنتَجة للمرحلة الإعدادية؛
 - 700 مُقدِّم خدمات في المؤسسات الثانوية.
- في عام 2025، جرى تدريب 628 أستاذاً (199 في الرياضيات، و227 في الفيزياء والكيمياء، و202 في العلوم الطبيعية). وفيما يتعلق بالكتب المدرسية، تكشف بيانات وزارة التربية (2025) عن توزيع ملحوظ وموجه للكتب المدرسية.

الجدول 12- توزيع الكتب المدرسية في المستوى الإعدادي

المادة	س1- 2023	س2- 2023	س3- 2023	س4- 2024	س3- 2025	س4- 2025
الانجليزية	10 000	10 280	9 600	9 460	6 890	9 460
العربية	12 408	2 950	8 000	9 504	0	9 504
الفرنسية	11 800	8 736	9 600	10 176	0	10 176
الجغرافيا	13 920	10 570	0	9 504	6 864	9 504
التاريخ	10 000	9 044	9 686	9 486	6 882	9 486
التربية الإسلامية	10 024	9 268	7 980	9 520	6 888	9 520
التربية المدنية	11 830	1 656	7 986	9 520	6 882	9 520
الرياضيات	8 816	8 968	8 056	9 528	0	9 528
العلوم الطبيعية	9 960	10 990	7 774	9 522	6 900	9 522
الفيزياء والكيمياء			9 680	9 504	6 888	9 504
المجموع	98 758	72 462	78 362	95 724	48 194	95 724

المصدر: بيانات وزارة التربية 2025

على مستوى الإعدادية، تم التركيز على فصول الامتحانات (الصف الرابع الإعدادي)، مع توزيعات متطابقة وأعلى في عامي 2024 و2025، على عكس الأرقام غير المنتظمة في السنوات السابقة. على مستوى السلك الثاني الثانوي، تتميز الاستراتيجية بزيادة كبيرة في الموارد في عام 2025، وخاصة للصف السابع (النهائي)، حيث تضاعف عدد الكتب المدرسية الموزعة، مع بذل جهد ملحوظ في الفيزياء / الأعمال التطبيقية والعلوم في السنة السابعة.

الجدول 13 - توزيع الكتب المدرسية في المرحلة الثانوية

المادة	س5- 2023	س5- 2025	س6- 2023	س6- 2025	المادة	س7- 2023	س7- 2025
الانجليزية	0	0	0	0	العربية	4 620	10 192
العربية	5 808	6 194	3 825	3 825	الكيمياء	0	9 918
الكيمياء	4 836	5 375	4 042	4 042	الفرنسية	4 454	7 950
الفرنسية	5 934	6 630	5 474	5 474	الرياضيات / أ.ر.	0	4 402
الجغرافيا	0	0	0	0	الرياضيات / أ.ت	0	11 956
التاريخ	0	0	0	0	الفكر الإسلامي	0	3 180
الرياضيات	5 966	8 320	11 883	11 883	الفلسفة	0	7 847
الفلسفة	6 032	2 860	2 300	2 300	الفيزياء / أ.ر.	4 246	7 239
الفيزياء	5 964	7 854	5 904	5 904	الفيزياء / أ.ت	4 500	18 256
العلوم الطبيعية	5 966	7 667	8 330	8 330	العلوم 7 رياضي	4 452	5 005
					العلوم 7 علمي	4 532	23 976
					الفقه والأصول	4 484	1 269

المصدر: بيانات وزارة التربية 2025

يلاحظ أيضًا تزايدًا في التركيز على بعض التخصصات، مع غياب العديد من التخصصات الأخرى عن توزيع الكتب المدرسية للصنفين الخامس والسادس. وتأسيسًا على التقدم الملموس المحرز في المرحلة الابتدائية، والذي أدى، بعد التجريب، إلى تحسّن في توزيع الكتب المدرسية طال السنوات الثلاث الأولى، فإن المرحلة الإعدادية - وهي المكون الثاني من التعليم القاعدي - تتطلب الآن حشدًا مماثلًا للجهود.

فيما يتعلق بالتكوين، تجدر الإشارة إلى الأنشطة التالية، التي نُفذت بالتعاون مع مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التعليمي:

- في العام الدراسي 2023/2024، جرى تكوين 12 مؤلفًا على تقنيات تصميم الكتب المدرسية، وتكوين 4 آخرين على تقييمها؛
- في العام الدراسي 2024/2025، تم تدريب مصممي كتب العلوم على الذكاء الاصطناعي في خدمة التربية (15 مشاركا)، وتطوير المحتوى التعليمي في العلوم (40 مشاركا)، وبرامج الحاسوب المستخدمة في تصميم كتب العلوم (4 مشاركين).



على الرغم من هذه التطورات، تكشف ورش العمل التي نُظمت مع مختلف الجهات المعنية بالتعليم وشركائه عن فجوة مستمرة بين المناهج الدراسية التي لا تزال تُعطي الأولوية إلى حد كبير لاكتساب المعرفة النظرية على حساب تطوير المهارات العملية والنقدية الأساسية للانخراط المهني.

إن أساليب التدريس السائدة، التي تُركز على التلقين العمودي وعلى الحفظ والاستظهار، تحدّ من الاستيعاب الفعال للمعرفة ومن تنمية الاستقلالية الفكرية للمتعلّمين. ويشكل الغياب الواسع النطاق للتعليم المتمايز والدعم الشخصي عقبة رئيسية أمام نجاح غالبية التلاميذ. ويُعدّ تجهيز المختبرات تحديًا آخر. فالاستثمار في معدات مختبرات المؤسسات الثانوية هو استثمار في المستقبل؛ إذ يعني منح كل تلميذ فرصة للتجريب والتفكير النقدي والمهارات العملية التي ستُشكّل مواهب لمُبتكري الغد.



المؤطر 09 - التطوير الرقمي في المنظومة التربوية الوطنية

1) الحكامة والتسيير

- تطبيق نظام معلومات التعليم السراج (<https://admin.taalimirim.com>) لتسيير التلاميذ والموارد البشرية والأصول والإحصاءات.
- التدريب التدريجي للجهات المعنية (من 2022 إلى 2025):
 - 30 مكوّنًا وطنيًا،
 - 58 مفتشًا جهويًا،
 - 2640 مدير مدرسة ومؤسسة ثانوية.
- محتوى التدريب: تسيير التلاميذ، والموارد البشرية والمادية، واستخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وتثبيت التطبيقات وتحديثها، وبيعة بلاي ستور، وإنشاء حسابات مدرسية.
- تطوير منصات رقمية لتسيير الامتحانات الوطنية وتحويلات الموظفين (2024-2025)

2) التعلّم عن بُعد والتعلّم الإلكتروني

- وضع استراتيجية وطنية للتعلّم عن بُعد وتعبئة الموارد اللازمة لرقمنة العمليات المدرسية (2024-2025).
- تكوين 1500 معلم و25 متخصصًا في تكنولوجيا المعلومات على الأدوات الرقمية وتصميم البرامج التعليمية، في 2022-2023.
- إنشاء منصتين خلال العام الدراسي 2020/2019: elearning.gov.mr و monecole.gov.mr، بما في ذلك نظام إدارة التعلّم Moodle و خادم EDbox للتعليم الرقمي غير المتصل بالإنترنت.
- توفير محتوى رقمي، خلال العام الدراسي 2024/2023، من مدارس تكوين المعلمين، والمعهد التربوي الوطني، والمفتشية العامة للتربية الوطنية، يمكن الوصول إليه محليًا عبر الخوادم أو أنظمة إدارة التعلّم.
- إنشاء 12 غرفة وسائط متعددة التقنيات وغرفة تحكم في المعهد التربوي الوطني (نواكشوط)، بين عامي 2022 و2024، لتقديم دورات تفاعلية للتعلّم عن بُعد.
- مبادرات خاصة لتمكين الفتيات: تركيب 26 مقهى إنترنت في المؤسسات الثانوية بدعم من مشروع تمكين الفتيات والعائد الديمغرافي في الساحل (اسويد).
- تفعيل الموارد السمعية والبصرية المدرسية: التلفزيون والإذاعة، وإنتاج المحتوى التعليمي الرقمي.

3) التحديات الرئيسية

- الحاجة إلى توفير أجهزة الحاسوب على نطاق واسع في جميع المؤسسات.
- محدودية الوصول إلى الإنترنت والكهرباء في بعض المناطق الريفية.
- نقص المهارات الرقمية لدى المدرّسين والمفتشين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات.
- تزايد الحاجة إلى التكوين المستمر والمدرّبين المتخصصين.
- غياب سياسة واضحة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- لا تزال بيئات التعلّم الرقمي غير كافية في العديد من المؤسسات.

المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

2.2.2. شعب التعليم الثانوي

تعكس الاتجاهات الحديثة في الالتحاق بالمؤسسات الثانوية نموًا عامًا مستدامًا في الأعداد، حيث ارتفعت من 27661 تلميذا في العام الدراسي 2022/2023 إلى 39019 تلميذا في 2024/2025، بزيادة قدرها 41% في عامين. وتصاحب هذا النمو إعادة توازن في الخيارات التعليمية وزيادة في مشاركة القطاع الخاص.

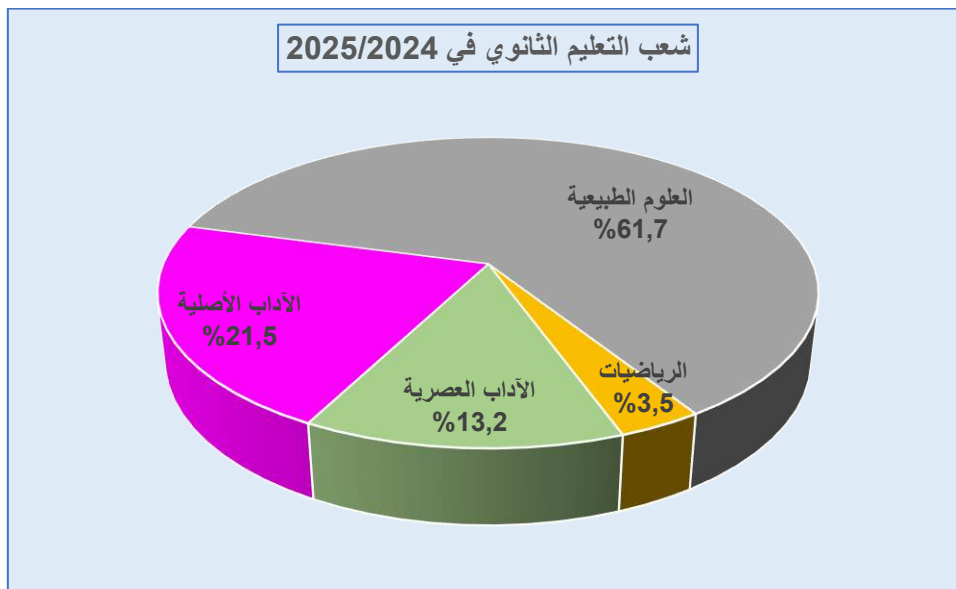
الجدول 14 - الشعب في التعليم الثانوي (2022/23 - 2024/25)

أعداد التلاميذ	القطاع	23/2022	24/2023	25/2024
	العام	3472	2915	3665
	% الخاص	9,2	11,1	29,1
	المجموع	3824	3279	5167
الآداب العصرية	% للبنات	56.54	59.32	51.19
	العام	1739	1786	1779
	% الخاص	56,1	64,0	78,8
	المجموع	3962	4968	8399
	% للبنات	45.51	39.51	48.25
	العام	8190	7768	9195
	% الخاص	56,2	59,1	61,8
	المجموع	18701	19000	24079
العلوم الطبيعية	% للبنات	54.59	55.66	57.02
	العام	624	550	590
	% الخاص	46,8	53,4	57,1
	المجموع	1174	1179	1374
	% للبنات	38.84	37.83	40.39
	العام	1174	1179	1374

المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

تحافظ الشعبة العلمية على هيمنتها الهيكلية، حيث تضم 24079 تلميذا، يمثلون ما يقرب من 62% من إجمالي عدد تلاميذ المؤسسات الثانوية. وقد زاد عدد تلاميذ تلك الشعبة بمقدار 5378 تلميذا في عامين، مدفوعًا بالطلب المتزايد والارتفاع المستمر في التحاق البنات (من 54.6% إلى 57%). وقد شهدت شعبة الآداب العصرية انتعاشًا ملحوظًا (+35%)، مدعومة بالتأثير المتزايد للمؤسسات الخاصة، التي زادت حصتها من 9.2% إلى 29.1%. ومع ذلك، انخفضت نسبة الفتيات بشكل ملحوظ (-8 نقاط في عامين)، مما يعكس توازنًا لصالح البنين.

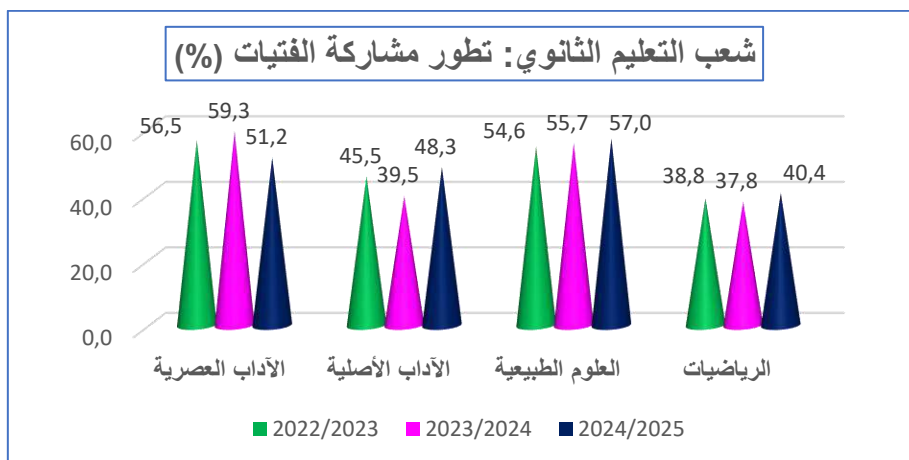
الشكل البياني 12 - توزيع الأعداد في التعليم الثانوي تبعاً للشعب في 2024/25



المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

وقد عرفت شعبة التعليم الأصلي نمواً مدهلاً، حيث تضاعف عدد التلاميذ المسجلين بها (من 3.962 إلى 8.399 تلميذاً) مع هيمنة قوية للمدارس الخاصة (78.8% في العام الدراسي 2024/2025، مقارنة بـ 56% قبل عامين). وبعد انخفاض في العام الدراسي 2023/2024، تعود نسبة الفتيات إلى الارتفاع في هذا المسار مرة أخرى (48.3%)، مما يؤكد تجدد اهتمام الفتيات بهذه الشعبة. أما شعبة الرياضيات، فلا تزال متواضعة من حيث الالتحاق (3.5% من التلاميذ)، ولكنها تظهر نمواً مطرداً (+17%) وزيادة في المدارس الخاصة (+10 نقاط). ورغم أن مشاركة الإناث لا تزال أقلية، فقد وصلت إلى 40%.

الشكل البياني 13 - تطور مشاركة الفتيات في شعب التعليم الثانوي



المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

ويكشف التحليل المتقاطع لجميع البيانات عن وجود علاقة وثيقة بين نمو أعداد التلاميذ وصعود القطاع الخاص، لا سيما في شعب الآداب، حيث أصبح التعليم الخاص هو اللاعب المهيمن. يعكس هذا التوجه تحولاً هيكلياً في نظام التعليم الثانوي نحو مزيج أكثر وضوحاً بين القطاعين العام والخاص، مما يفرض مطلباً مزدوجاً يتمثل في صرامة الإشراف وزيادة اليقظة فيما يتعلق بمعايير الجودة والإنصاف.

3.2.2. الموارد البشرية

يضم القطاع الثانوي 7.134 من طاقم التدريس والتأطير (الجدول 15)، ويشير توزيعهم تحديات كبيرة في تسيير الجودة. كما أن نسبة العاملين المتعاقدين (10.4%) ومحدودية توافر التكوين المستمر تثير تساؤلات حول استدامة رأس المال التربوي.

الجدول 15 - الطواقم العاملة في مؤسسات التعليم الثانوي (بالسلكين الأول والثاني) 2023/24

الولاية	الأساتذة	العقديون	أصحاب العقود الدائمة	مقدمو الخدمة	المعلمون المكلفون بالتدريس	المراقبون	المدرسون بالأقسام
آدرار	249	0	3	35	28	9	302
العصابة	407	0	18	52	36	20	491
لبراكنة	516	1	6	126	28	18	651
داخلت نواذيب	280	0	5	32	8	27	310
كوركول	421	1	6	112	16	2	535
غيديماغا	350	0	4	74	12	1	422
الحوض الشرقي	371	0	5	79	22	12	458
الحوض الغربي	312	0	10	45	61	48	414
انشيري	52	0	3	16	3	3	72
نواكشوط الشمالية	686	0	20	0	84	265	748
نواكشوط الغربية	535	3	9	0	58	74	570
نواكشوط الجنوبية	762	0	39	3	136	171	893
تكانت	181	0	5	23	44	3	245
تيرس زمور	129	0	2	17	5	0	146
اترارزه	706	0	17	127	63	80	877
وطنيا	5957	5	152	741	604	733	7134

المصدر: معطيات السراج 2025

ويكشف التحليل المتقاطع لأعداد تلاميذ المؤسسات الثانوية وبنيتها التحتية عن العديد من التحديات الهيكلية التي تتطلب عناية خاصة.



أ) الموارد البشرية: تسيير مواصفات الطواقم

يُشير تكوين هيئة التدريس الذي يتضمن نسبة 10.4% من المدرسين المتعاقدين (741 عنصراً) والحضور الكبير لـ 604 معلمين مكلفين بالدروس، تساؤلاتٍ حول مدى إمكانية دعم هذه المواصفات ودمجها ضمن فرق التدريس. علاوة على ذلك، فإن محدودية فرص التكوين المستمر المتاحة قد تُشكل تحدياً أمام الحفاظ على المهارات وتجديدها، في سياق تعتمد فيه جودة التدريس بشكل كبير على مؤهلات واستقرار الموظفين.

ب) توزيع موارد التأطير: أشكال تفاوت كبيرة

هناك اختلالات ملحوظة في توزيع عمال الدعم، وخاصة المراقبين. وتختلف نسبة المدرسين إلى المراقبين اختلافاً كبيراً من ولاية إلى أخرى، حيث تتراوح، على سبيل المثال، بين مراقب واحد لحوالي ثلاثة مدرسين في نواكشوط الشمالية، ومراقب واحد لـ 422 مدرسا في غيديماغا. ويمكن أن تؤثر هذه الاختلافات على ظروف التدريس والتعلم، بالإضافة إلى زيادة عبء العمل على هيئة التدريس.

ج) مواءمة الموارد البشرية مع المنشآت: البحث عن صيغة للتوازن

تعاني بعض الولايات من ضغط كبير على البنية التحتية التربوية (مثل غيديماغا، ولعصابة، وغورغول) حيث توجد نسبة عالية من المدرسين غير الدائمين (المدرسين المتعاقدين والمعلمين المكلفين بالدروس). ويمكن أن يُعقد هذا الوضع تسيير المؤسسات التعليمية ويؤثر على استمرارية التعليم، لا سيما في سياق التناوب / الدوران الصفّي أو الاكتظاظ.

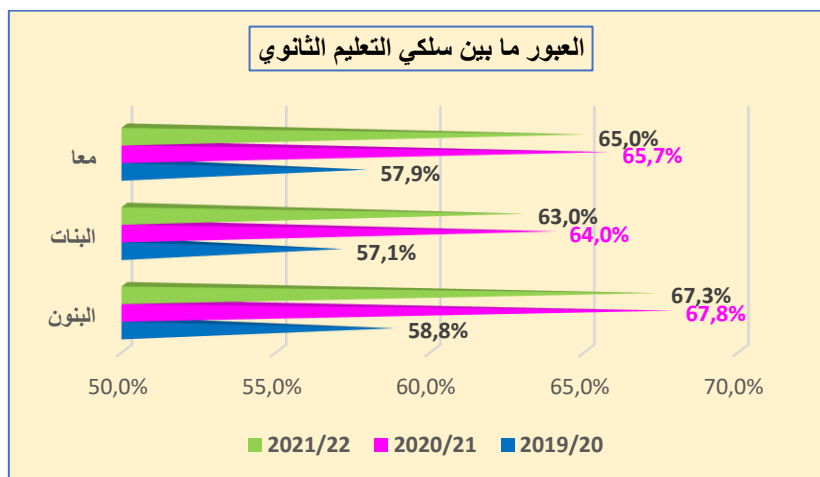
باختصار، يواجه التعليم الثانوي تحدياً مزدوجاً: تعزيز البنية التحتية وتحسين تسيير الموارد البشرية. ويتطلب تركيز بعض الصعوبات في ولايات محددة التفكير في آليات تخصيص الموارد ودعم الكادر التعليمي، لضمان بيئة تعليمية عادلة وعالية الجودة في جميع أنحاء البلاد.

4.2.2. تنظيم التدفق بين الأسلاك التعليمية: ضرورة تسيير إداري يواجه تحديات كبرى

تُكمن الفائدة الأساسية لتنظيم التدفق بين الأسلاك التعليمية في التحكم في أعداد التلاميذ لضمان إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية والمالية. ويتيح ذلك التخطيط المدروس للبنية التحتية، ولمناصب التدريس، وللاحتياجات التعليمية، مع تحديد المعوقات ومعالجتها.

من هذا المنطلق، حدّد البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي في خطته الثالثة معدل انتقال مستهدف بنسبة 36% بين السلكين الأول والثاني من التعليم الثانوي للعام الدراسي 2024/2023. ويرمي هذا الهدف الطموح، وإن كان بعيداً عن المعدلات الحالية، إلى وضع إجراءات ضبط أكثر صرامة وتوجيهات أكثر انتقائية، بغية تحسين جودة السلك الثانوي الثاني من خلال منح الالتحاق فقط للتلاميذ الذين يمتلكون بالفعل المهارات اللازمة لمتابعة التعليم ما بعد القاعدي.

الشكل البياني 14 - التطور حسب النوع لمعدلات العبور ما بين سلكي التعليم الثانوي



المصدر: معطيات السراج 2025

ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه السياسة قيوداً حاسماً؛ فالبيانات المتاحة، للأسف، تتوقف عند العام الدراسي 2022/2021 (وهو تحدٍّ إضافي يُضاف إلى تحدي تحديث بيانات السراج). ويُؤدي هذا الفارق الزمني إلى حالة من عدم اليقين في التخطيط. فبدون بيانات حديثة، يستحيل تعديل الموارد المخصصة للسلك الثانوي الثاني (الحجرات الدراسية والمدرسين) وفقاً للالتحاق الفعلي للتلاميذ، مما يجعل الإدارة غير متفاعلة ومحدودة الفعالية. ومن المستحيل تقييم ما إذا كانت التدابير المتخذة تُقَرِّب النظام من هدفه أم لا.

أخيراً، يُظهر فحص البيانات المتاحة في السنوات الماضية (الشكل البياني 14) أن الطريق لا يزال طويلاً. فالاتجاه المطرد والمستقر عند حوالي 65%، يظل بعيداً عن الهدف المحدد بنسبة 36% في الخطة العشرية الثالثة. وتُبرز هذه الفجوة الشاسعة حجم التحدي والحاجة إلى تحولات جذرية، لا سيما لدعم عملية الانتقال مع معالجة التفاوت بين الجنسين. وللنجاح في اجتياز هذا الطريق الطويل نحو تحقيق أهداف الخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي - وهي الإطار الأساسي لتفعيل ومراقبة الإصلاح التعليمي، لا سيما من منظور الجودة الحاسم - يُعدّ توافر معلومات موثوقة ومُحدّثة شرطاً لا غنى عنه.

5.2.2. الإنجازات الأكاديمية في امتحاني شهادة ختم الدروس الإعدادية والبيكالوريا

يُمثّل تقييم نتائج التعلّم في نهاية سلكي المرحلة الثانوية، من خلال نتائج الامتحانات الوطنية، مؤشراً حاسماً على مدى فعالية النظام التعليمي. وتظهر نتائج الدورات الأخيرة على النحو التالي:

(أ). شهادة ختم الدروس الإعدادية

بشكل عام، يكشف تحليل نتائج شهادة ختم المرحلة الإعدادية لدورتي 2024 و2025 عن تحسّن ملحوظ في الأداء العام، اتسم بزيادة ملحوظة في معدل النجاح الوطني، وارتفاع ملحوظ في عدد الناجحين من خارج النظام المدرسي، وانخفاض نسبي - وإن كان لا يزال غير كافٍ - في التفاوت في تمثيل الفتيات بين الناجحين.



1) البيانات الإجمالية لعام 2025

أ) المعطيات الإجمالية

- عدد المترشحين المشاركين في الامتحان: 72 084
- العدد الإجمالي للناجحين: 25 994
- معدل النجاح الوطني: 36.06%

ب) التوزيع حسب نوع الترشح

- المترشحون الأحرار: 20.675 مشاركاً ← 6.698 ناجحاً ← النسبة: 9.29%
 - المترشحون الرسميون: 29.947 مشاركاً ← 9.449 ناجحاً ← النسبة: 13.11%
 - مترشحو التعليم الخاص: 21.462 مشاركاً ← 9.847 ناجحاً ← النسبة: 13.66%
- ← يحقق مرشحو التعليم الخاص أعلى معدل نجاح، يليهم المترشحون الرسميون. وتثير هذه الهيمنة مخاوف وتهدد جودة التعليم، لا سيما في سياق الإصلاح الجديد للنظام التربوي الوطني. وهذا ما يستلزم تفكيراً معمقاً لاستخلاص الدروس وتحديد منهجية عمل ملائمة، خاصة وأن الغالبية العظمى من أعداد الطلاب في شعب التعليم الثانوي تعكس هذا الارتفاع.

ج) نسبة الفتيات بين الناجحين

- النسبة المئوية على الصعيد الوطني: 21.52%
- ← انخفاض تمثيل الفتيات بين الناجحين في شهادة ختم المرحلة الإعدادية.

2) مقارنة بين الولايات في عام 2025: ما الإجراء الواجب اتخاذه؟

أ) معدلات النجاح حسب الولاية

- أفضل أداء: الحوض الشرقي (59.07%)، اترارزة (48.13%)، إنشيري (42.55%)، ونواكشوط الغربية (42.34%).
 - أدنى أداء: غورغول (27.74%)، نواكشوط الجنوبية (29.15%)، تيرس زمور (30.53%)، الحوض الغربي (32.36%)، ولبراكنة (33.65%).
- ← فارق كبير: أكثر من 30 نقطة بين أفضل أداء (الحوض الشرقي) وأخفض أداء (غورغول).
- ← الإجراءات ذات الأولوية: تعزيز التعلم عن بُعد مع إعطاء الأولوية للولايات ذات المعدلات المنخفضة، وإطلاق هذا البرنامج مع بداية العام.
- وفي هذا الصدد، ركز الموسم التفكير للمجلس الأعلى للتهذيب لعام 2025، ضمن محاور أخرى، على الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والذكاء الاصطناعي كرافعات لمعالجة هذه النواقص، وتحسين جودة التعلم، ورفع معدلات النجاح الدراسي. وقد قُدمت الدراسة الصادرة عن هذا الموسم مقترحاً بإرساء منصة تعليمية عن بُعد، مرفقاً بتوصيات إجرائية، تمت إحالتها إلى مختلف الوزارات المعنية بالتربية والتكوين، وكذلك إلى الوزارة المكلفة بالرقمنة، بهدف الاستفادة منها.

ب) الأداء حسب نوع الترشح (أمثلة)

- الحوض الشرقي: الأحرار = 19.88%، الرسميون = 30.36%، التعليم الخاص = 8.83% ← أداء المترشحين الرسميين ممتاز.

- نواكشوط الغربية: التعليم الخاص = 31.62% (جيد جدًا) مقابل الأحرار = 3.62% (نسبة منخفضة جدًا) ونسبة المترشحين الرسميين (7.11%).
- نواكشوط الشمالية: التعليم الخاص = 22.62% (أفضل معدل) مقابل الأحرار = 6.31% ونسبة المترشحين الرسميين (5.75%)، وهي نسبة أقل.
- تكانت: التعليم الخاص = 0.56% (منخفضة جدًا) لكن نسبة المترشحين الرسميين = 26.05% (مقبولة).
← أشكال تفاوت كبيرة تبعًا لنوع الترشح والولاية.

ج) نسبة الفتيات بين التلاميذ الناجحين (الولايات)

- الحوض الشرقي: 39.16% (أعلى نسبة)
- اترارزة: 30.22%
- آدرار: 22.42%
- إنشيري: 22.25%
- نواكشوط الجنوبية: 16.63% (من أقل النسب)
- غورغول: 16.14% (أقل نسبة)
- ← تفاوت كبير في تمثيل الفتيات بين الولايات.

3) الاتجاهات الوطنية بين عامي 2024 و2025

تُظهر نتائج شهادة ختم الدروس الإعدادية لعام 2025 تحسنًا ملحوظًا، مع زيادة معتبرة في معدل النجاح الوطني وتقدم في جميع أنواع الترشح بين عامي 2024 و2025.

الجدول 16 - شهادة ختم الدروس الإعدادية: تطور النتائج بين 2024 و2025

المؤشر	2024	2025	التطور
المترشحون المشاركون	65 604	72 084	+9,87 %
مجموع الناجحين	18 059	25 994	+43,9 %
نسبة النجاح وطنيا	27,53 %	36,06 %	+8,53 نقطة
عدد الناجحين من الأحرار	3 306	6 698	+102,6 %
عدد الناجحين النظاميين	7 428	9 449	+27,2 %
عدد الناجحين من التعليم الخاص	7 325	9 847	+34,4 %
% الإناث	15,53 %	21,52 %	+5,99 نقطة

المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

تشمل الاتجاهات العامة (أ) نموًا في جميع أنواع الترشح، وخاصةً بين المترشحين المستقلين (زيادة بنسبة 102.6% في معدلات النجاح)، (ب) زيادة في نسبة الفتيات، من 15.53% إلى 21.52%، على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال منخفضة، و(ج) زيادة إجمالية في عدد المترشحين: المزيد من المترشحين والمزيد من المترشحين الناجحين.

(ب). البكالوريا

بشكل عام، تكشف نتائج البكالوريا لعام 2025 عن انخفاض في الأداء العام، وأزمة بين المترشحين المستقلين، ولكن مع زيادة في عدد الفتيات وصمود للقطاع الخاص.

(1) البيانات الوطنية لعام 2025

- عدد المترشحين المشاركين: 49 819
- الناجحون: 15 961
- نسبة النجاح: 32.04%
- التوزيع حسب الوضعية: الأحرار (نسبة النجاح 4.60%)، التعليم الخاص (18.36%)؛ المترشحون الرسميون (9.08%)
- نسبة الإناث: 53.04% من الناجحين

(2) مقارنة بين الولايات في عام 2025

- أعلى نسبة: الحوض الشرقي (40.24%)
- أدنى نسبة: غيديماغا (21.73%)
- الفرق: 18.51 نقطة بين الطرفين
- أداء المدارس الخاصة:
- نواكشوط الشمالية: 24.33%
- نواكشوط الغربية: 23.22%
- نسبة الإناث:
- أعلى نسبة: الحوض الشرقي (59.03%)
- أدنى نسبة: غيديماغا (35.54%)

(3) الاتجاهات الوطنية 2024-2025

الجدول 17 - شهادة البكالوريا: تطور النتائج بين 2024 و2025

المؤشر	2024	2025	التطور
المترشحون المشاركون	43 967	49 819	+13,3 %
مجموع الناجحين	17 270	15 961	-7,6 %
نسبة النجاح وطنيا	39,28 %	32,04 %	-7,24 نقطة
عدد الناجحين من الأحرار	5 081	2 292	-54,9 %
عدد الناجحين من التعليم الخاص	7 812	9 147	+17,1 %
عدد الناجحين النظاميين	4 377	4 522	+3,3 %
% الإناث	20,37 %	53,04 %	+32,67 نقطة

المصدر: بيانات وزارة التربية، 2025

في سياق سبق للمجلس الأعلى للتعليم - إثر زيارات ميدانية أنجزتها فرقه في الفصل الدراسي الثاني من 2025 - أن سلط فيه الضوء، عبر رسالة إلى وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي على استمرار أوجه القصور في التعليم عن بُعد، يكشف تحليل نتائج البكالوريا 2025 عن تحول مقلق في النظام، ترجمه انخفاض معدل النجاح الوطني بنسبة 7.24 نقطة (حيث تراجع إلى 32.04%). ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل هيكلية وسعت الفجوة بين التكوين والامتحان (صياغة المواضيع، الاختلالات في طرح الأسئلة، السرعة في التصحيح واعتماد مصححين من خارج أقسام السنة النهائية...). تُضاف إلى هذه الاختلالات صعوبات تواجه السير السليم لبرنامج التعليم عن بُعد.

ويُظهر تحليل الملامح البنيوية أشكالاً عميقة من الانقسام:

- انهيار معدل نجاح المترشحين الأحرار (قسمة على 2.5)، بسبب نقص التأطير والعقبات الإدارية المتزايدة.
- في المقابل، يُسجل المترشحون من التعليم الخاص تحسناً ملحوظاً وحدهم، مستفيدين من مزايا حاسمة: دعم التأطير، استراتيجية التحضير المكثف، والانتقاء الاجتماعي-الاقتصادي الفواتي.
- من الظواهر البارزة، الارتفاع الكبير للنجاح في صفوف الإناث، حيث ارتفعت نسبتهن ضمن الناجحين من 20.37% إلى 53.04%. ويعكس هذا الاتجاه تصوراً متزايداً للتعليم كرافعة للتحرر، مع أساليب عمل أكثر دقة.
- أخيراً، تبقى أشكال التفاوت بين المناطق قائمة، بفارق 18.5 نقطة بين الولايات، بسبب التفاوت في تركيز الموارد، وغياب العرض الخاص في المناطق الريفية، وبعض العوامل الاجتماعية الثقافية.

3.2. التسيير والقيادة

تواجه حكمة المؤسسات الثانوية العديد من التحديات الهيكلية. فرغم أن خريطة المدارس تغطي كامل المناطق نظرياً، إلا أنها تظهر اختلالات وظيفية كبيرة، حيث تعاني بعض المؤسسات من الاكتظاظ إلى جانب مؤسسات أخرى غير مُستغلة بالكامل. كما أن الضعف المزمن لأدوات التخطيط والمركزية المفرطة في صنع القرار يُحدان من قدرة الإداريين المحليين على التكيف مع الأوضاع الميدانية.

ويُمثل البرنامج التجريبي "مشروع المؤسسة" المُخطط القيام به في 30 مؤسسة ثانوية في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي خطوة واحدة نحو تسيير أكثر استقلالية وتمكيناً. يقوم على نهج تشاركي وخطط تحسين مُلائمة للسياق.

4.2. التحديات والمعوقات في التعليم الثانوي

1) الولوج والإنصاف

- اختلالٌ جهوي صارخ؛ يُفاقم تركيز 46.5% من الحجرات الدراسية في نواكشوط واطرارزة من عدم المساواة في الوصول إلى التعليم، مما يُضعف النظام التعليمي المحلي ويزيد من هجرة الشباب والأسر إلى المراكز الحضرية، الأمر الذي يحد من آفاق التنمية في المناطق الداخلية.
- نقصٌ حاد في البنية التحتية؛ عجز وطني يبلغ 711 حجرة دراسية (معدل التغطية 80.5%)، مع وضع حرج بشكل خاص في غيديماغا (59.8%) والولايات الجنوبية الشرقية.
- استمرار أشكال التفاوت بين الجنسين: على الرغم من ارتفاع معدل التمدرس الخام للفتيات بشكل عام (60% في السلك الأول الثانوي)، إلا أن تمثيلهن ضمن الناجحين في شهادة ختم الدروس الإعدادية لا يزال منخفضاً (21.52%)، مع وجود أشكال تفاوت جهوية كبيرة (16.14% في غورغول مقابل 39.16% في الحوض الشرقي).

2) الجودة والملاءمة

- ضعف مهارات المدرّسين: 10.4% من المدرّسين متعاقدون، ويفتقر 604 من المعلمين المكلفين بالدروس إلى التكامل الهيكلي مع هيئة التدريس الرسمية، إلى جانب محدودية وتشتت التكوين المستمر.
- عدم اتساق واضح للمناهج الدراسية: برامج مكثفة تُعطي الأولوية للمعرفة النظرية، مع أساليب تدريس تركز على التلقين واعتماد كبير على الحفظ عن ظهر قلب.
- أداء أكاديمي غير متجانس: تتراوح معدلات النجاح في شهادة ختم الدروس الإحصائية من 27.74% (غورغول) إلى 59.07% (الحوض الشرقي)، وهناك انهيار في عدد المترشحين المستقلين الذين يتقدمون للحصول على شهادة البكالوريا (-54.9% من النجاح).
- الفجوة الرقمية التعليمية: محدودية توافر المعّدات على نطاق واسع، ونقص المهارات الرقمية، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الكهرباء/الإنترنت.

3) الحكامة والقيادة

- نقص بنيوي في المعلومات: تتوافر البيانات بفارق عام (ن - 1)، مما يجعل التوجيه الإداري الفوري وتقييم السياسات أمراً مستحيلاً.
- المركزية المفرطة: صلاحيات محدودة للمؤسسات في تسيير التعليم والميزانية، وضرورة التزكية المطردة للقرارات من قبل الإدارة المركزية، مما يؤدي إلى جمود في العمل وضعف في التكيف مع الخصوصيات المحلية.
- اختلال في الخريطة المدرسية: الاختلالات وظيفية وكبيرة في ظل اكتظاظ بعض المؤسسات التربوية إلى جانب نقص في استخدام المرافق في أخرى.
- تشتت في جهود التدريب: تدخلات عشوائية دون تكامل (تم تدريب 252 مفتشاً و2235 أستاذاً للعلوم) ودون استراتيجية شاملة للتأهيل المهني.
- قصور في تسيير العبور بين السلكين: معدل الانتقال المستهدف البالغ 36% منفصل تماماً عن الواقع المعيش حتى مع استخدام بيانات 2022/2021 المتقدمة (حوالي 65%).

تكشف هذه التحديات المترابطة عن نظام تتجاوزه الضرورات الكمية والمتطلبات النوعية، حيث تصاحب التوسع السكاني أشكالاً متفاوتة جهوية عميقة، ويُخفي التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين نقاط ضعف هيكلية مستمرة. والواقع أن نجاح الإصلاح الجاري يتطلب نهجاً متماسكاً يجمع بين بناء القدرات، وتطبيق السياسات الجهوية، وتحديث الحكامة.

3. التوصيات ذات الأولوية بالنسبة للتعليم القاعدي والتعليم الثانوي

تُبرز الملاحظات الواردة أعلاه ضرورةً مزدوجة: تعزيز المكاسب في مجال الولوج إلى التعليم مع معالجة أوجه عدم المساواة الجهوية، وتحسين جودة التعلم هيكلياً. وتتمحور التوصيات التالية حول ثلاث ركائز أساسية: الولوج/الإنصاف، والجودة/الملاءمة، والتوجيه/الحكامة، وهي تُحدّد تدابير مُنفصلة لكل من التعليم القاعدي والتعليم الثانوي على مستوى كل ركيزة. وترتب المقترحات حسب أولوية العمل التنفيذي والأثر المتوقع.

1.3. الولوج والإنصاف

الأولوية الاستراتيجية: تصحيح الاختلالات الجهوية وضمان الولوج المنصف والشامل إلى تعليم قاعدي مكتمل.

1) ترشيد الخريطة المدرسية وتكييفها مع الواقع الميداني

- وضع مخطط توجيهي جهوي متكامل، مستند إلى خرائط استشرافية للاحتياجات التعليمية، وقائم على مؤشر لكشف القصور المركب (كثافة أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والبعد، وإمكانية الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والقدرة الاستيعابية المتاحة، إلخ) لتوجيه التدخلات المتعلقة استراتيجيًا بالخريطة المدرسية، وضمان توزيع عادل وفعال للاستثمارات التعليمية على مستوى الولاية بأكملها.
- تنفيذ سياسة منسقة للتجميع، لا سيما من خلال إنشاء "مدارس شبكية" وأقطاب مدرسية مشتركة بين البلديات، مزودة بكفالات/مرافق إقامة داخلية وخدمات نقل مدرسي.
- مواءمة خرائط المدارس الابتدائية والثانوية للحدّ من أشكال التفاوت الجهوية، مع تعزيز الصلة بين هذين الطورين التعليميين، ريثما يتم فعليا تطبيق مقتضيات التعليم القاعدي وفقًا لما ينص عليه القانون 2022-023.

2) برنامج تعويض وسد للثغرات متعدد السنوات للبنية التحتية

- إطلاق خطة خمسية للبناء والتأهيل، مع إعطاء الأولوية للولايات ذات التغطية المدرسية المنخفضة (>70%).
- إنشاء صندوق لصيانة الأثاث المدرسي والبنية التحتية والعمل على حفظها ووقايتها، على أن يُدار هذا الصندوق جهويًا بمشاركة الصندوق الجهوي للتنمية والجهات والبلديات، وأن يخضع للمتابعة المنتظمة.
- السعي إلى إكمال بنية ما لا يقل عن 70% من المدارس خلال ثلاث سنوات، عبر عمليات مدروسة تتناول البناء والتجهيز بمعدّات معيارية.

3) سياسات إدماج مدروسة

- تنفيذ استراتيجية وطنية لتعليم الفتيات تجمع بين المنح الدراسية، والتوجيه، والتواصل المجتمعي، وتحسين النظافة والأمن المدرسي.
- نشر شبكات أمان اجتماعي وتعليمي مدروسة (وجبات مدرسية، منح دراسية، مواصلات) في المناطق الأقل حظًا، ورصد أثرها باستخدام مؤشرات مُصنفة حسب الجنس.
- 4) إنشاء آلية للرصد الفردي للتلاميذ المعرّضين لخطر التسرب والانقطاع عن الدراسة.

2.3. الجودة والملاءمة

الأولوية الهيكلية: تحسين جودة التعلّم بشكل مستدام من خلال تأهيل المدرّسين، وتحديث المناهج، ودمج التعليم الرقمي.

1) إصلاح المناهج وملاءمة التعلّم

- مراجعة مناهج المدارس الابتدائية والثانوية تدريجيًا لتبسيط المحتوى، ودمج مهارات القرن الحادي والعشرين (التفكير النقدي، والرقمنة، والإبداع)، وتعزيز المهارات اللغوية والعلمية.
- تطوير بنوك للتقييمات التكوينية وأدوات تقييم محلية لإرساء تقييم مستمر وتكويني للتعلّم.

2) تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتحفيزهم

- تطبيق نظام موحد للتربّسيم التدريجي للمدرّسين المتعاقدين وللمقدمي الخدمات.
- تطبيق استراتيجية وطنية للتطوير المهني المستمر تجمع بين التكوين الهجين (حضورياً/عن بُعد)، والتأطير (الذي يجمع بين المدرّسين ذوي الخبرة والمكتبتين الجُدد)، ومنح الشهادات.
- تعزيز الحوافز (المكافآت، السكن، التقدير المهني، إلخ) لتشجيع العمل في المناطق الأقل حظًا.

3) الابتكار التربوي والتحول الرقمي

- التعميم التدريجي وبشكل متميز لدمج التعليم الرقمي في المؤسسات التربوية، مع توفير المعدات المناسبة ومصادر الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية، وحزم البيانات).
- تطوير منصة وطنية للموارد التعليمية عبر الإنترنت وخارجها، متوافقة مع نظام السراج ومنصة الموارد البشرية.
- تدريب جميع المدرّسين على أساليب التعلّم النشط، واستخدام الأدوات الرقمية، والمناهج المتميزة التي تركز على المتعلّم.

4) التعزيز المستهدف لأساسيات التعلّم

- تنفيذ برامج مكثفة لمدرّسي العلوم واللغات.
- تجهيز المدارس بمجموعات مختبرات متنقلة ومكتبات صفية.
- تنظيم دورات دعم تربوي ضمن وضعيات صفية.

3.3. التسيير والقيادة

الأولوية المؤسسية: تحديث حكمة النظام التعليمي، وتعزيز اللامركزية، وترسيخ ثقافة أداء قائمة على البيانات.

1) التحول الرقمي للقيادة والتوجيه

- إعادة تفعيل نظام السراج لإنشاء أداة قيادة شبه آنية، متصلة بنظام تسيير الموارد البشرية ومنصة التدريب، مع تحديثات شهرية للبيانات.
- تصميم لوحات قيادة جهوية تُحدّث وفق وتيرة ربع سنوية، مع نشر منتظم للمؤشرات الرئيسية (الأعداد، والبنية التحتية، والكتب المدرسية، والمدرّسين، إلخ).

2) اللامركزية المُتحمّك بها وتمكين الجهات الفاعلة من الاضطلاع بمسؤولياتها

- إطلاق "مشروع المؤسسة التربوية" كتجربة أولية في مجموعة من 20 مدرسة تجريبية، مع منحها استقلالية تربوية ومالية ضمن عقود أداء.
- تعزيز القدرات في مجال التسيير والقيادة لمديري المدارس ومفتشيها من خلال تكوينات مزكاة ودعم فني مستمر.
- تطوير آليات تعاقد بين المستوى المركزي والمديريات الجهوية، بناءً على مؤشرات أداء قابلة للقياس.

3) الحكامة القائمة على الأداء ووضع إطار تنظيمي عصري

- الانتهاء من إعداد جميع النصوص التطبيقية للقانون رقم 023-2022، بما في ذلك مرسوم الهيكلية التنظيمية لوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي والنظم المتعلقة بالخارطة المدرسية.

4) التسيير الاستباقي للأصول

- إنشاء آلية جهوية لحفظ وصيانة المباني والمعدات المدرسية.
- تطوير نظام مراقبة محلي مع تقارير موحدة، فضلا عن تحسين دورية تجديد الأثاث والمعدات التعليمية.

المحور السادس :

التكوين التقني والمهني





المحور السادس - التكوين التقني والمهني

يُعد التكوين التقني والمهني مرفقا استراتيجياً لتطوير الدول الناشئة مثل موريتانيا، حيث يشكل رافعة للإدماج والتحول الاقتصادي. في ظل النمو الديموغرافي السريع، والتحضر المتسارع، والتغيرات في سوق العمل، يصبح من الضروري تكييف التكوين مع الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني. وفي هذا المضمار، تتمثل التحديات الأساسية في جانبين: سد الفجوة بين المهارات المكتسبة واحتياجات القطاعات الاقتصادية الحيوية، وجعل التكوين التقني والمهني أداة رئيسية للتشغيل، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الحركية الاجتماعية للشباب. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل لشبه القطاع، مع التركيز على اتجاهاته وجوانبه الهيكلية، ضمن مسعى لتقييم التنظيم، ومدى ملائمة البرامج، وآليات الحكامة في ضوء الإصلاحات التربوية وتوصيات المجلس الأعلى للتعليم، مع ضبط التحديات الرئيسية، وصياغة مقترحات لتعزيز دور القطاع وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

1. العرض والإنصاف

1.1. هياكل الاستقبال وديناميكية الأعداد

يضم نظام التكوين التقني والمهني 22 مؤسسة عمومية موزعة على كامل التراب الوطني في 2024/2025، مقابل 21 مؤسسة في 2023/2024. ويصل العدد الإجمالي للمتعلمين إلى 12.001 متعلماً، بارتفاع طفيف في أعداد الدارسين (+1.1%) بعد الزيادة القوية المسجلة في السنة السابقة (+33.2%). ويعكس هذا الاستقرار التوازن بين استيعاب القدرات الحالية وتشغيل الهياكل الجديدة. لكن التوزيع الجغرافي ما زال غير متكافئ، إذ يتركز في منطقة نواكشوط أكثر من ثلث المؤسسات وحوالي نصف المتعلمين، تليها داخلت نواذيبو ولبراكنة. وتستقبل ولايات حوض نهر السنغال نحورع المتعلمين، بينما تستوعب المناطق المنجمية والصحراوية 20.2% فقط. وتؤكد هذه الفوارق على تركّز العرض في الوسط الحضري مقابل الاحتياجات المتزايدة في المناطق الداخلية.

ورغم المكاسب التي تحققت في مجال التكوين النسوي، فإنها تبقى هشة. فالفتيات يمثلن 48.1% في 2024/2025، مقابل 51% في السنة السابقة، وتسجل بعض الولايات حضوراً قوياً لهن كما هو الحال في تكانت (68%)، والعصابة (60.1%)، والحوض الغربي (72%)، والحوض الشرقي (64.4%)، بينما تبقى بعض الولايات المنجمية مثل آدرار (47.3%)، وتيرس زمور (54.4%) ونواذيبو (43.1%) متأخرة.

وبشكل عام، يشهد التكوين التقني والمهني تقدماً في الالتحاق، إلا أن نصف العدد يتركز في نواكشوط، بينما تقل الأعداد في عدة ولايات عن 300 دارس. وكما أبرز تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2024، تتطلب هذه الوضعية تخطيطاً أكثر توازناً للعرض التكويني وإيلاء اهتمام خاص بالإنصاف على صعيدي النوع الاجتماعي والأقاليم، باعتباره شرطاً أساسياً لضمان إدماج وانسجام النظام. إن ارتفاع وتيرة التسرب على مستوى الولايات، وهجرة الشباب نحو المدن من العوامل التي تُبرز الحاجة إلى اللامركزية الفعلية والتخطيط العادل للبنى التحتية ضمن منظور يسعى إلى إنصاف المناطق الأقل حظوة.

2.1. التكوين التقني والمهني: التصنيف والصيغ

في 2025/2024، ظلت تهيم في عرض التكوين مستويات الكفاءة المهنية وشهادة التقني العالي، التي تستوعب أكثر من 60% من المسجلين (4.887 و 2.430 على التوالي). وتراجع عدد المتابعين في شهادات الكفاءة بشكل طفيف مقارنة بعام 2024/2023، بينما زادت الأعداد المترشحة لشهادة التقني وشهادة البكالوريا المهنية، مما يعكس الارتفاع التدريجي لمستوى المؤهلات من جهة، وتحسين الارتباط بالتعليم العالي من جهة أخرى.

الجدول 18 : تطور الأعداد في التكوين التقني والمهني حسب الشعب

	شهادة الكفاءة	شهادة الكفاءة المهنية	شهادة التقني	شهادة التقني العالي	البكالوريا	المجموع
2023/24	عدد المتعلمين	2095	4439	3334	1040	309
	نسبة الإناث	53.81%	46.95%	50.41%	43.20%	38.83%
	نسبة الرسوب	0.96%	4.53%	5.87%	6.63%	47.89%
	نسبة الانسحاب	0.90%	6.66%	6.11%	10.26%	17.79%
	نسبة النجاح	90.27%	90.33%	83.66%	89.41%	38.51%
2024/25	عدد المتعلمين	2087	4887	2279	2430	391
	نسبة الإناث	997	940	886	288	32.06%
	نسبة الرسوب	20.6	2.99%	14.51%	22.16%	49.61%
	نسبة الانسحاب	1.1%	14.61%	4.77%	5.40%	1.79%
	نسبة النجاح	79.3%	96.49%	84.76%	76.57%	49.47%

المصدر: وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، 2025

التكوين في معظمه ما يزال حُضورًا في سنة 2024/25. أما التكوين بالتناوب والتعلم العملي، فعلى الرغم من إدراجهما في القانون التوجيهي رقم 023/2022، لا يزالان يعانيان من صعوبة التعميم، حيث يقتصر حضورهما على مرحلة المشاريع التجريبية في بعض القطاعات (البناء، الميكانيك، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). ولتسريع الانتقال، يصبح اللجوء إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي ضروريًا لتطوير التكوين عن بُعد وتطوير التعلم وفق قدرات المتعلمين.

باختصار، العرض في مجال التكوين التقني والمهني في موريتانيا يشهد نموًا، إلا أنه يبقى عالي التركيز، قليل التنوع وغير موزع بشكل متساوٍ. وتتمثل الأولويات حاليًا في تعزيز تكافؤ الفرص، وتنويع أساليب التكوين، وتحسين جودة الشعب العليا لتلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

2. الجودة والملاءمة

1.2. المراجع والمناهج وآليات التكوين

يشكل الرفع من مستوى جودة وملاءمة التكوين التقني والمهني محورًا أساسيًا من الاستراتيجية الوطنية 2023-2030، التي تتمحور حول هدفين أساسيين: تعزيز مدخلات التكوين (المناهج، التأطير، ضمان الجودة) وتقريب العرض من الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

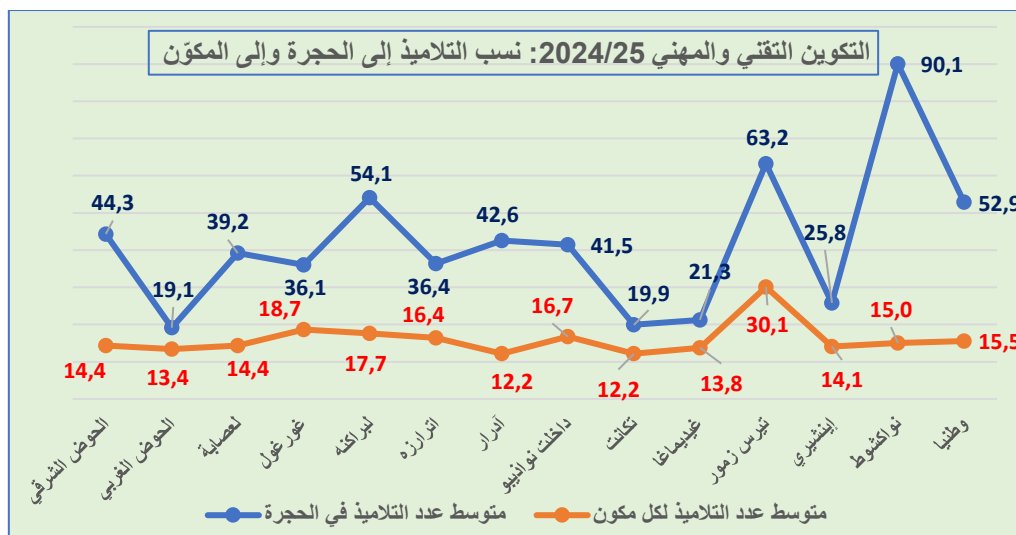


ومنذ 2023، يتم بذل جهود كبيرة بدعم من عدة شركاء (البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، التعاون الألماني)، لمراجعة البرامج، وإعداد مرجعيات جديدة للمهن، وتحديث الوسائل التعليمية. وقد أطلقت هذه المبادرات إصلاحاً منهجياً وفق مقاربة الكفايات وبدأ تدريجياً وضع نظام لضمان الجودة. مع ذلك، كشفت بعثات المجلس الأعلى للتعليم في 2024 عن استمرار وجود ثغرات، تشمل: وسائل تعليمية غير مناسبة، وبرامج متقدمة، وضعف في إدماج الكفاءات الأفقية. وللتصدي لهذه التحديات، تنص الاستراتيجية 2023-2030 على تنفيذ عدة مشاريع هيكلية بتنسيق من المعهد الوطني للتكوين التقني والمهني، تشمل تحديث المناهج، وتطوير التكوين بالتناوب وعن بُعد، وتعزيز نظام المعلومات حول سوق العمل، والإطار الوطني للإشهاد، وتفعيل نظام تزكية المكتسبات ونظام المعلومات والتوجيه المهني.

2.2. التأطير والقدرات المؤسسية

يتم تحسين الجودة من خلال تعزيز الموارد البشرية المكلفة بالتأطير. وفي سنة 2024/25، كان النظام الوطني للتكوين المهني يضم 772 مكوّناً يؤطرون 12.001 متعلماً، أي بنسبة متوسطة تبلغ 15.5 متعلماً لكل مكوّن، وهو ما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنة بسنة 2023/24 (15.6). غير أن هذا المتوسط يخفي تفاوتاً ملحوظاً بين الولايات؛ حيث تم تسجيل أقل النسب في ولايات أدرار وتكانت (12.2) والحوض الغربي (13.4)، بينما تتجاوز النسب 18 إلى 20 في ولايات مثل غورغول وتيرس زمور، مما قد يؤثر على الإنصاف وجودة التأطير. أما نسبة التلاميذ لكل فصل تربوي فتبلغ على المستوى الوطني 52.9 في 2024/25، مع أشكال تفاوت كبيرة، حيث تبلغ حدوداً علياً في نواكشوط (90)، وتيرس الزمور (63.2) ولبراكنة (54)، مما يعكس الضغط على البنى التحتية وطاقات الاستقبال. وتتفاقم الحالة بسبب النسبة العالية للمدرّسين غير الدائمين (26.2%) وغياب برامج منتظمة للتكوين المستمر وتحسين خبرة المكوّنين.

الشكل البياني 15: نسب التأطير في مجال التكوين التقني والمهني حسب الولاية سنة 2024/25



المصدر: وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، 2025



في هذا السياق، يظل المعهد الوطني للتكوين التقني والمهني الركيزة الأساسية للنظام، حيث يسعى إلى ضمان تطوير المؤهلات، وتصميم المرجعيات، وإنتاج الأدوات البيداغوجية، ومتابعة المتخرجين. غير أن إمكانيات هذه المؤسسة لا تزال محدودة الاستغلال، نتيجة نقص الموارد وعدم وجود تنسيق فعال مع مؤسسات التكوين والقطاع الخاص.

3.2. الملاءمة والتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية

ما يزال تقريب التكوين من متطلبات سوق التشغيل تحديًا أساسيًا. فعلى الرغم من أن القانون التوجيهي رقم 023/2022 قد أدخل مفاهيم التكوين المزدوج، والتناوب بين الدراسة والعمل، والشراكة بين المؤسسة التعليمية والشركات، إلا أن تطبيقها ما يزال محدودًا. ففي سنة 2024-2025، اقتصر التجارب على بعض الشعب - خصوصًا في البناء والأشغال العمومية، والميكانيكا، والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وغالبًا ما تم ذلك بمبادرة من مشاريع تعاون. كما أن مشاركة القطاع الخاص في تخطيط البرامج واعتمادها غير كافية، إضافة إلى غياب تنظيم حوار منظم بين القطاعين العام والخاص لتحديد الاحتياجات من المهارات.

ولئن انطلقت في التكوين التقني والمهني ديناميكية التنوع للتخصصات الناشئة (الطاقات المتجددة، الرقمنة، الفندقية، الزراعة الميكانيكية)، فإن العروض في هذا الشأن تظل غير متوافقة بالكامل مع أولويات التنمية الاقتصادية على المستوى الجهوي. ويشكل نقص البيانات المنتظمة حول إدماج الخريجين وغياب نظام وطني دائم للمتابعة عائقًا كبيرًا أمام التخطيط القائم على الطلب.

خلاصة القول، أن التكوين التقني والمهني في موريتانيا يسير منذ 2023 في مسار إصلاح نوعي يركز على تحديث البرامج، وإرساء نظام ضمان الجودة، وإعادة تأهيل المكونين، وتطوير التكوين عبر التناوب بين الدراسة والشغل. ومع ذلك، تظل ملاءمة وجودة العرض متفاوتة، متأثرة بالقيود البنيوية (الموارد البشرية، البنية التحتية، ضعف الارتباط بسوق التشغيل). ويبقى التحدي الرئيسي في السنوات القادمة هو تحويل هذه الإصلاحات إلى نتائج ملموسة على مستوى الأداء والقابلية للتوظيف، من خلال تزويد القطاع بهندسة تكوين مستدامة، شاملة ومرتبطة فعليًا باحتياجات الاقتصاد.

3. القيادة والتسيير: نحو قيادة أكثر نظامية توجّهها احتياجات السوق

بدأ قطاع التكوين التقني والمهني في موريتانيا مرحلة انتقالية نحو قيادة أكثر تكاملاً وحساسية للاحتياجات الاقتصادية، وفقًا لاستراتيجية 2023-2030 الهادفة إلى مواءمة العرض تدريجيًا مع سوق التشغيل، علاوة على تعزيز الحكامة والاستدامة المالية.

1.3. التطورات الحديثة

منذ عام 2015، يمكن تمييز ثلاث مراحل:

- 2012 - 2018: إدماج محدود (37,4% إلى 66%) ومتابعة أولية، تكشف عن عدم تطابق بين التكوين وسوق العمل؛
- 2019 - 2022: إدخال تكوينات معيارية ومؤهلة، بالتناوب غالبًا بين الدراسة والشغل، مما حسن معدلات الإدماج (حتى 82,4%) وأظهر فعالية التكاليف المحلية والمستهدفة؛

- 2024 - 2025: وفقاً لتوصية المجلس الأعلى للتعليم، إطلاق وكالة "التمكين" لتعزيز التوظيف والإدماج المهني (تم إنشاء الوكالة بموجب مرسوم)، ونشر شراكات عامة- خاصة منظمة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الأطر الإقليمية للشراكة، مما يمثل الانتقال إلى قيادة متكاملة ومرتكزة على نتائج نظام التشغيل والتكوين.
- هذه المبادرات مشجعة، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز. حيث يُلاحظ وجود آليات قيادة وتوجيه في طور التجريب، مع تباشير مؤشرات على الملاءمة الاستراتيجية.

2.3. الشراكة والتشاور

- تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمبادرات التجريبية مع اليونسكو والمنظمة الدولية للشغل في هيكلة الحكامة تدريجياً:
- تكوينات بالتناوب في الورشات، أكثر ملاءمة للاحتياجات الحقيقية؛
- مراكز تحسين خبرة جهوية تعزز الارتباط المحلي للتخصصات؛
- ترسيم أولي للهيئات الاستشارية.
- هذه جملة آليات واعدة لتقريب التكوين من سوق العمل، لكن استدامتها وتعميمها على مستوى التراب الوطني يحتاج إلى مزيد من التعزيز.

3.3. الإدماج المهني

- تحسّن التكوينات المعيارية والمؤهلة بشكل واضح معدلات الإدماج (44% إلى 82,4% حسب مدة ما بعد التكوين) (انظر تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2024). كما توفّر البرامج الموجهة للشباب المنقطعين عن الدراسة آفاقاً ملموسة. ومع ذلك، لا تزال الدراسات الاستقصائية محدودة وغير منتظمة.
- وعلى العموم، فإن قطاع التكوين التقني والمهني في موريتانيا يسير وفق المسار الصحيح فيما يخص الإدماج، لكن التأثير على الصعيد الوطني جزئي ويحتاج إلى تأكيد عبر متابعة أكثر انتظاماً.

4.3. التحديات المستمرة

هناك ثلاثة تحديات رئيسية قائمة:

- (1) هيكلة واستدامة القيادة، خصوصاً في مجالي المتابعة- التقييم وتسيير الموارد البشرية؛
 - (2) مواءمة العرض بالكامل مع الطلب الاقتصادي، مع بقاء بعض القطاعات والمهارات غير مغطاة بشكل كافٍ؛
 - (3) تعزيز الشراكة والتشاور، لأنها ما زالت متباينة بشكل كبير على المستوى الوطني.
- يبقى أن قطاع التكوين التقني والمهني مشروع قيد البناء من حيث القيادة، والمبادرات خلال 2024/2025 تظهر أن أسساً قوية بدأت تتشكل لتعزيز الحكامة وإمكانيات التشغيل.

4. الاختلالات الرئيسية والتحديات في قطاع التكوين التقني والمهني

- على الرغم من التقدّم المحرّز مؤخراً، يظل قطاع التكوين التقني والمهني في موريتانيا دون المستوى المطلوب كما مقارنة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. كما يواجه مجموعة من المعوقات التي تؤثر على فعاليته الداخلية والخارجية. وتظهر هذه المعوقات على صُعد مختلفة:



1.4. الجوانب المؤسسية والتنظيمية

- بقاء تنفيذ الإصلاحات : تطبيق أحكام القانون التوجيهي 023/2022، خاصة المادة 44 التي تحدد المبادئ والقواعد العامة للتكوين التقني والمهني، والنصوص التطبيقية المرتبطة بإصلاح النظام التربوي الوطني، فالتأخر الكبير في هذا الشأن مما يحد من تحديث وتكييف القطاع مع الاحتياجات الاقتصادية الراهنة؛
- مخاطر التأخر : قد تتعرض للتأخير المتكرر مراجعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2019-2030) وتفعيل وكالة "التمكين"، المنشأة حديثاً في إطار البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن»، مما يحد من الأثر الهيكلي المتوقع لهما على قطاع التكوين التقني والمهني.

2.4. العرض في مجال التكوين والإنصاف

- طاقة استقبال غير كافية ونقص في التنوع : يوضح معدل 228 متدرجاً في التكوين التقني والمهني لكل 100 ألف نسمة قصوراً مستمراً، إذ يقل بكثير عن المتوسط الإفريقي (~100/500 ألف نسمة)، كما أشار التقرير السابق للمجلس الأعلى للتهذيب؛
- القطاعات الواعدة غير مغطاة بشكل كاف؛ فلا تزال تكنولوجيا المعلومات، والفندقة، والسياحة، والصناعة التعدينية، والطاقات المتجددة، تمثل نسبة ضئيلة في العرض المقدم؛
- ارتباط محدود بالنظام التعليمي : على الرغم من إعداد الإطار المرجعي الوطني للبرامج، مازالت الروابط بين التكوين التقني والمهني والتعليم العام والتعليم العالي والتعليم الأصلي والتعليم غير النظامي ضعيفة. وهذا التشتت يؤدي إلى تقليص فرص التنقل بين المسارات، والاعتراف المتبادل بالكفاءات، وبناء مسارات تعليمية متناسقة، مما يعيق تأسيس نظام تعليمي موحد وشامل قادر على تلبية احتياجات وتطلعات المتعلمين على مختلف المستويات؛
- الفوارق الجهوية : تركيز كبير للمؤسسات في نواكشوط، مع تهميش بعض الولايات الأخرى.

1.4. الجودة والملاءمة

- عدم ملاءمة البرامج والمعدات التعليمية: يلاحظ استمرار غياب المراجعة الدورية للبرامج وتقادم البنى التحتية. فعلى الرغم من الاهتمام السياسي والدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين، الإنجازات المحققة لا تزال أقل مما ورد في توصيات التقارير السابقة للمجلس الأعلى للتهذيب، مع انعكاس ذلك مباشرة على جودة التكوين وإمكانيات توظيف الخريجين.
- ضعف تكوين المكونين والتكوين المستمر، وعدم وجود إطار وطني للإشهاد.
- نقص المعلومات والإرشاد المهني : غياب نظام هيكلي يستهدف الشباب، وأولياء الأمور، والشركات.
- عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات التشغيل : نقص التشاور المنهجي مع القطاع الخاص، مما يحد من فعالية التدريب داخل المؤسسات.
- الدمج المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : الإمكانيات غير مستغلة في مجال البيداغوجيا، والتوثيق، والابتكار.

المؤطر 10: التعليم التقني والتكوين المهني (المجلس الأعلى للتعليم - البعثات الميدانية 2024-2025)

تعاين مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني من نقص مزمن في الاستثمارات، مما يقوض قدرتها على الاضطلاع بمهامها الأساسية. ويجري تعويض العجز الحاد في عدد المكونين الدائمين عبر اللجوء على نطاق واسع إلى هشاشة الموارد البشرية (مقدمو خدمات، متعاقدون). ففي ولاية كوركول، على سبيل المثال، لا يتجاوز عدد المكونين الدائمين سبعة (7) مكونين لتأطير 444 متدرباً، يدعمهم سبعة عشر (17) من الطواقم غير الدائمة. البنى التحتية تتطلب إعادة تأهيل وتوسعة «حيوية»، والتجهيزات متقدمة وغير كافية، في الوقت الذي لا يتيح فيه عدم توفرها تكويناً ذا جودة يلائم متطلبات سوق العمل.

التوصيات :

- تأمين الموارد البشرية : تثبيت الطواقم عبر ترسيم المكونين الأكفاء واكتتاب كفاءات تقنية دائمة وفق احتياجات الشعب.
- خطة تجهيز استعجالية : تخصيص اعتمادات مالية لإعادة تأهيل الورشات واقتناء تجهيزات حديثة وملائمة.
- مواءمة التكوين مع التشغيل : تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص المحلي من أجل ملاءمة البرامج (شهادة الكفاءة المهنية، شهادة التقني) مع الاحتياجات الحقيقية من الكفاءات.

4.4. التسيير والقيادة

- محدودية القدرات في مجال التخطيط : غالباً ما يفوق تسارع تطور الاحتياجات من الكفاءات وتيرة خلق تخصصات ومسارات تكوينية جديدة.
- ضعف الرقمنة : لا تزال عمليات التسيير والتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم غير مرقمنة بالقدر الكافي.
- قصور الشراكات بين القطاعين العام والخاص : غياب آليات مؤسسية لتحديد الاحتياجات بشكل دوري، وانعدام مرصد وطني لسوق التشغيل.
- المتابعة غير المنتظمة للإدماج المهني : عدم انتظام بروتوكولات البحث وجمع البيانات ونشر نتائجها.
- نظرة اجتماعية سلبية للعمل اليدوي : تمثل عائقاً ثقافياً يحّد من جاذبية المهن التطبيقية والحرفية.

5.4. الفعالية الداخلية والخارجية

- ارتفاع نسب الرسوب والانقطاع عن التكوين (على التوالي 9,26% و 6,05% في 2024/2025 مقابل 5,97% و 5,9% في 2023/2024)، مما يؤثر سلباً على نجاعة الشعب.
- ضعف إنتاج حملة الشهادات : فمع تسجيل 2.791 خريجاً فقط من حملة الشهادات في سنة 2021 لمواجهة حاجة مقدّرة بـ 354.000 فرصة عمل، يبدو العجز في مجال التأهيل كبيراً. كما أن غياب بيانات دقيقة في هذا المجال يحول دون إجراء تحليل موثوق لتطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأربع الأخيرة، مما يحّد من قدرة السياسات العمومية على التكيف والاستجابة.
- محدودية الإدماج المهني : لا تضمن التكوينات، في وضعها الراهن، ولوجاً فعالاً إلى سوق العمل لجميع الخريجين.



وخلاصة القول، إن التكوين التقني والمهني في موريتانيا شرع في مسار التنظيم والتحديث، لكنه لا يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية المتعلقة بالجودة والتنظيم. ورغم أن التقدم المحرز مؤخرًا -لا سيما في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمبادرات التكوينية المعيارية، وتوجهات القيادة النظامية- يبعث على التفاؤل، فإن الطريق نحو منظومة تكوين تقني ومهني فعالة، منصفة وذات صلة حقيقية بسوق العمل، لا يزال في طور التشييد والبناء.

5. التوصيات ذات الأولوية للتكوين التقني والمهني

1) تعزيز العدالة الإقليمية والولوج الشامل، وفق ما أوصت به التقارير السابقة للمجلس الأعلى للتهذيب

- إحداث وتطوير هياكل جديدة للتكوين التقني والمهني في الولايات ضعيفة التغطية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الداخلية والمناطق ذات الطابع المعدي.
- ترقية مبدأ المناصفة وتعزيز إدماج الفتيات، خاصة في الشعب التقنية والناشئة، من خلال آليات تحفيزية ونظام متابعة جهوي منتظم للأعداد.

2) تنويع وتحديث عرض التكوين

- إعداد وتنفيذ مسارات تكوينية/شعب ملائمة للقطاعات الواعدة غير المشمولة بشكل كافٍ (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الطاقات المتجددة، الفنادق والسياحة، الصناعة المعدنية، الزراعة الممكنة).
- تعميم أنماط التكوين بالتناوب، والتكوين المزدوج، والوحدات التأهيلية، مع تعزيز الربط المؤسسي مع المؤسسات الاقتصادية المحلية والجهوية.

3) تحسين الجودة البيداغوجية وملاءمة المناهج

- مراجعة البرامج بشكل دوري وفق مقاربة الكفايات، وتحديث التجهيزات ودعائم التكوين.
- تعزيز التكوين المستمر وإعادة تأهيل المكونين، مع إرساء إطار وطني عملي للإشهاد والتأهيل.

4) تعزيز الربط بين التكوين والتشغيل

- إرساء حوار مؤسسي منتظم وهيكل مع القطاع الخاص لتحديد الكفايات المطلوبة والمشاركة في تصميم برامج التكوين.
- نشر نظام معلومات حول سوق العمل وإرساء نظام وطني دائم لمتابعة الإدماج المهني للخريجين.

5) تعزيز الحكامة والقيادة

- دعم وكالة التمكين وأطر الشراكة الجهوية من أجل قيادة نسقية تشمل التخطيط، والمتابعة والتقييم، وتسيير الموارد البشرية.
- رقمنة مساطر التخطيط، ومتابعة شعب التكوين، وآليات التنسيق مع مؤسسات التكوين والشركاء الخواص.



6) تـثـمـيـن التـكوـيـن التـقـنـي والمهني وتـعـزـيـز جاذبيته

- تنظيم حملات تحسيس لإعادة الاعتبار للعمل اليدوي والمهن التقنية، مع إبراز آفاق التشغيل والحركية الاجتماعية ذات الصلة.
- تطوير شراكات مع وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية للترويج لنجاحات الخريجين وتحسين صورة التكوين التقني والمهني.

7) تطوير هندسة تكوين مستدامة وموجهة نحو متطلبات السوق

- وضع استراتيجية متكاملة لتخطيط الحاجة من الكفاءات على المديين المتوسط والطويل.
- ضمان استدامة المبادرات التجريبية ومشاريع الإصلاح (التكوين المزدوج، الوحدات التأهيلية، تزكية المكتسبات المهنية، التكوين عن بُعد) وتحويلها إلى مكونات بنيوية دائمة في المنظومة.

8) تـثـمـيـن دور مؤسسة التـمـكـيـن وريـثـة المـعـهـد الـوـطـنـي للتـكوـيـن المـهـنـي

- تحويل مراكز الداخل إلى أقطاب كفاءات متخصصة، منسجمة مع المؤهلات الاقتصادية الجهوية.
- ولتعزيز هذا الدور، ينبغي تموضع التمكن بوصفها الفاعل المحوري في استشراف الكفاءات المرتبطة بالمشاريع الوطنية الكبرى (الغاز، المعادن، الزراعة، الطاقات)، وفي تصميم برامج تكوين معجلة تستجيب لبرامج الطوارئ. ويعد توفير تمويل مخصص لها، إلى جانب شراكات بنيوية قوية بين القطاعين العام والخاص، شرطاً أساسياً لتجسيد هذه الرؤية.





المحور السابع :

التعليم العالي والبحث العلمي







المحور السابع - التعليم العالي والبحث العلمي

على غرار العديد من البلدان النامية، يتسم السياق الموريتاني بوجود توتر بنيوي بين مقدّرات نموّ كبيرة-مرتكزة على وفرة الموارد الطبيعية وحيوية شريحة سكانية واسعة من الشباب - وبين أشكال هشاشة هيكلية مستمرة، من قبيل ضعف تنوع الاقتصاد، ونقص البنى التحتية، وتزايد الضغوط البيئية. وفي هذا التباين بين الإمكانيات والمعوقات، يبرز التعليم العالي والبحث العلمي بوصفهما رافعتين استراتيجيتين أساسيتين للتنمية الوطنية. ذلك أنّ التحوّل الاقتصادي يتطلب قوى عاملة عالية التأهيل وقادرة على الابتكار، كما أنّ تعزيز القدرات الوطنية يستوجب الاستثمار في رأس المال البشري وفي إنتاج معارف متجدّدة في السياق المحلي؛ في حين تظلّ استدامة التنمية رهينة بقدرة البحث العلمي على تقديم حلول ملائمة لتحديات البلاد، سواء تعلّق الأمر بتسيير الموارد، أو بالأمن الغذائي، أو بالتكيف مع التغيّر المناخي.

وعليه، فإنّ تفعيل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لا تمثّل مجرد مكّون فرعي ضمن النظام التربوي، بل تشكّل المحور الاستراتيجي لتحوّل موريتانيا الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. التعليم العالي: العرض والإنصاف

يقدم هذا القسم تشخيصاً استراتيجياً لوضعية البنى التحتية وخريطة التكوين في التعليم العالي، من خلال تقييم مدى توفرها وتوزيعها الجغرافي في ضوء مبادئ الإنصاف. ودون ادّعاء الشمول، سيقع التركيز بوجه خاص على تحديد وتحليل التوجّهات البنيوية والوقائع البارزة التي وسمت تطوّر المشهد الجامعي الموريتاني خلال السنوات الأخيرة.

1.1. خريطة عرض التكوين وتنوّعه

يتّسم مشهد التعليم العالي في موريتانيا بتزايد تنوّع عرض التكوين، المتمحور حول ثلاثة أقطاب متكاملة.

(أ). القطاع العمومي الخاضع لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: نواة مركزية في طور التحوّل

- يشكّل هذا القطاع العمود الفقري للمنظومة، مع عرض تعليمي شهد مؤخراً توسّعاً وتخصّصاً ملحوظين:
- جامعة نواكشوط: ما تزال القطب الرئيس، غير أنّها عرفت انقساماً بنيوياً مهماً تمثل في فصل الكلية السابقة للعلوم القانونية والاقتصادية إلى كيانين مستقلّين: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وكلية العلوم القانونية والسياسية. ويهدف هذا التطوّر إلى حكمة أدقّ للشعب.
- تعاظم دور المؤسسات المتخصصة: إذ يُلاحظ توطيد مؤسسات موجهة، من قبيل المعهد العالي للرقمنة - الذي انتهت أشغال تشييد مقره - ومدرسة نواكشوط للأعمال التي لا تزال قيد الإنشاء.
- تحوّل استراتيجي: فتحويل المعهد الجامعي المهني إلى معهد عال للهندسة الصناعية يُعدّ مؤشراً قوياً على الأولوية التي أصبحت ممنوحة للمسارات التقنية والصناعية.



(ب). المؤسسات الخاضعة لوصاية مزدوجة: عرض متخصص وذو طابع استراتيجي تُسهم هذه المكونة في توفير خبرات نوعية في مجالات محورية للتنمية الوطنية (الدفاع، الشؤون الإسلامية، الصحة)، من خلال مؤسسات مثل المدرسة العليا متعددة التقنيات، وجامعة العلوم الإسلامية في العيون، والمدرسة الوطنية العليا لعلوم الصحة.

(ج). التعليم العالي الخاص: قطاع ناشئ لكنه نشط على الرغم من محدودية حجمه، يُكمل القطاع الخاص عرض التكوين. وتُظهر معطيات السنتين الجامعتين 24/2023 و 25/2024 حضوراً فعلياً، ولا سيما للجامعة الدولية اللبنانية (بعدد طلبة مستقرّ في حدود 400 طالب) والمدرسة الدولية للأعمال التي تتوقّر على هيئة تدريس قوامها 32 أستاذًا. ويظلّ التحديّ الرئيس في هذا الحقل متمثلاً في الاعتراف الكامل بالشهادات. وفي هذا الإطار، أثارت أعمال لجنة مكلفة بتحيين دفتر الشروط الخاص بمؤسسات التعليم العالي الخصوصي آمالاً في تجاوز هذا الإشكال، وذلك من خلال اعتماد المقرر رقم 1058 الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2025، المحدّد لشروط إنشاء وفتح واعتماد المسارات الدراسية بالمؤسسات الخصوصية.

2.1. ديناميكية الأعداد: إعادة توجيه استراتيجية مؤكّدة (2022 - 2025)
يؤكد تحليل ديناميكية أعداد الطلبة خلال الفترة 23/2022-25/2024 حدوث إعادة توجيه عميقة ومتواصلة لتدقّق الطلبة نحو المسارات التقنية والصناعية والعلمية والرقمية. وتعكس هذه النزعة البنيوية تزايد مواءمة سياسات التكوين العمومي مع تطلّعات الشباب والمتطلّبات المتحوّلة لسوق العمل.



الجدول 19: اتجاه رئيسي ثلاثي السنوات: صعود المسارات التقنية والمهنية

المؤسسة / الشعبة	عدد الطلبة 23/2022	عدد الطلبة 24/2023	التطور ← 23/22 24/23	عدد الطلبة 25/2024	التطور ← 24/23 25/24	التعليق
المعهد العالي للرقمنة	157	245	%56,1+	227	%7,3-	بعد توسع قوي خلال سنة 24/2023، يعكس التراجع الطفيف في 25/2024 استقراراً في أعداد الطلبة وبداية تشبع تدريجي للطاقة الاستيعابية.
المعهد العالي للهندسة الصناعية	827	1 141	%38,0+	1 028	%9,9-	رغم التراجع المحدود في 25/2024، حافظ المسار على نمو قوي على مدى سنتين (+24%)، بما يعكس جاذبية الهندسة الصناعية وتعاضد دور المعهد العالي الجديد للهندسة الصناعية.
كلية العلوم والتقنيات	5 415	6 238	%15,2+	8 071	%29,4+	يؤكد هذا التطور نمواً متواصلاً وبنوياً، مدفوعاً بفتح مسارات علمية جديدة وتوسع عرض التكوين.
(المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات)	1 863	2 137	%14,7+ (274 طالباً)	1 993	%6,7-	بعد زيادة ملحوظة في 24/2023، سجل انكماش طفيف في 25/2024، بما يشير إلى تكيف مع الطاقة الاستيعابية وتشديد في الانتقاء.
كلية العلوم القانونية والاقتصادية (الهيكل السابقة)	9 814	9 250	%5,7-	(معطيات قيد التجميع)	—	تظل النزعة العامة متجهة صوب التراجع أو الركود، نتيجة الانقسام المؤسسي وإعادة توزيع الطلبة نحو الكيانات الجديدة، ولا سيما المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات وISJPS

تحليل استراتيجي للاتجاه العام

- إعادة توازن بنيوي وتنويع متزايد : تؤكد معطيات السنة الجامعية 25/2024 حدوث إعادة توزيع لأعداد الطلبة لفائدة المسارات التطبيقية والتكنولوجية. ويجسد تعاضد دور كل من المعهد العالي للهندسة الصناعية وكلية العلوم والتقنيات التوجه الوطني نحو ترسيخ تعليم عالٍ أكثر ارتباطاً بالابتكار، والإنتاجية، وقابلية التشغيل.



- مرحلة استقرار بعد توسع سريع : بعد الارتفاع اللافت المسجل خلال 24/2023 (+56% و+38% على التوالي)، عرف كل من المعهد العالي للرقمنة والمعهد العالي للهندسة الصناعية تراجعاً طفيفاً في 25/2024 -) 7.3% و-9.9%)، وهو ما يعكس دخول هاتين المؤسستين مرحلة استقرار ما بعد النمو، المرتبطة بتشجيع الطاقات الاستيعابية، وتطبيع دفعات الالتحاق، فضلاً عن إشكاليات تتعلق بتتبع الخريجين وقدرة سوق العمل على الاستيعاب.
- نمو متماسك في العلوم الأساسية : تتميز كلية العلوم والتقنيات بمنحى تصاعدي متواصل وقوي (+29% في 25/2024)، بما يعكس توسيع عرضها التكويني وارتفاع وتيرة استيعاب المسارات العلمية الأساسية والتطبيقية.
- إعادة هيكلة مؤسسية وترشيد العرض : يُفسّر تراجع أعداد طلبة الكلية السابقة للعلوم القانونية والاقتصادية بتحويلها إلى أقطاب متخصصة (المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات وISJPS)، في إطار إعادة تشكيل استراتيجية للعرض الجامعي تهدف إلى تحسين التكامل بين القانون والاقتصاد والتسيير والعلوم الاجتماعية.

1.1. إشكالية الإنصاف: اختلال جغرافي ونوعي في طور التصحيح

ظلّ التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي لفترة طويلة غير متوازن بشكل واضح، نتيجة تركّز مفرط في نواكشوط. وقد رصد المجلس الأعلى للتهذيب هذا الإشكال في تقريره الأول (2023) واعتبره موضع توصية. وبات هذا الوضع اليوم مُعترفًا به كرهان محوري، يخضع لتصحيح تدريجي.

مركزية موروثة

تحتضن نواكشوط الغالبية الساحقة من مؤسسات التعليم العالي، سواء العمومية الخاضعة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو تلك الخاضعة لوصاية مزدوجة، فضلاً عن المؤسسات الخصوصية. كما أنّ استكمال توسعة جامعة نواكشوط، على أهميته، قد أسهم على المدى القصير في تعزيز هذه المركزية.

الاستجابة: سياسة إرادية للمركزية التدريجية وتعزيز الشمول

حرصاً على ضمان ولوج منصف إلى التعليم العالي على امتداد التراب الوطني، تنفّذ الدولة سياسة لامركزية وشمول، أخذت تتجسّد عبر إطلاق مشاريع جامعية جديدة للفترة 2024-2030. وقد بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها، إذ تستقبل المؤسسات المعنية اليوم أكثر من 10.000 طالب، مع نسبة معتبرة من الإناث، بما يعكس تقدّماً ملموساً نحو تحقيق الإنصاف بين الجنسين. ويُلخّص الجدول التالي ملامح هذه الخريطة الجامعية الجديدة قيد التشكّل :



الجدول 20: خريطة جامعية جديدة قيد التشكل

الولاية / المستهدفة	مشروع المؤسسة	الشريك الفني والمالي	الوضعية (منتصف 2025)	الأثر المتوقع على الإنصاف
كيهيدي	المدرسة العليا للزراعة	البنك الإسلامي للتنمية	انطلاق المشروع في أبريل 2024	تنمية الحوض الزراعي
النعمة	المدرسة العليا للطب البيطري	البنك الإسلامي للتنمية	انطلاق المشروع في أبريل 2024	دعم الثروة الحيوانية في منطقة الساحل
تجكجة	المعهد العالي لعلوم ومهن التربية	الصندوق السعودي للتنمية	انطلاق المشروع في أغسطس 2024	تكوين المعلمين لفائدة وسط البلاد
كيفة	المعهد العالي للتسيير	الصندوق السعودي للتنمية	انطلاق المشروع في أغسطس 2024	تنمية مهارات التسيير لفائدة النسيج الاقتصادي المحلي
نواذيبو	جامعة نواذيبو	الدولة الموريتانية	انطلاق مع الدخول الجامعي 26/2025	تنشيط العاصمة الاقتصادية
نواكشوط	كلية العلوم التطبيقية	صندوق أبوظبي للتنمية	انطلاق المشروع في يوليو 2024	تعزيز عرض التكوين التقني

المصدر: معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2025

وهكذا، فإنَّ عرض التعليم العالي في موريتانيا يشهد تحوُّلاً عميقاً، منتقلاً من نموذج مركزي ذي طابع عام إلى منظومة أكثر تنوعاً ومهنية وانتشاراً على امتداد التراب الوطني. ويؤكد نموُّ أعداد الطلبة وجاهة هذا المسار الذي من شأن نجاحه أن يُسهم في الحدِّ من أشكال التفاوت الإقليمية، وفي ترسيخ تنمية الكفاءات داخل الأحواض الاقتصادية الجهوية.

2. التعليم العالي: الجودة والملاءمة

تقيم هذه القراءة فعالية النظام الداخلية من خلال أبرز مؤشرات أدائه، وموارده البشرية، وبناء التحتية.

1.2. الفعالية الداخلية: تقدُّم غير متكافئ في مواجهة الرسوب والانقطاع عن التكوين

يواصل النظام التكويني جهوده للحدِّ من الهدر الجامعي، غير أنَّ النتائج المسجلة خلال السنة الجامعية 2024/25 تظلُّ متفاوتة بحسب المؤسسات.

حصيلة 2023/24 واتجاهات 2024/25: تحسُّن هش

- في جامعة نواكشوط: بعد الانخفاض الملحوظ المسجل في 2023/24 (الرسوب: -10 نقاط، الانقطاع: -4,9 نقاط)، عرف الوضع حالة استقرار في 2024/25؛ إذ ظلت النسب في حدود 36% للرسوب و6% للانقطاع، مما يؤكد صعوبة مواصلة التحسُّن رغم تدابير المراقبة المعتمدة.
- في المعاهد العليا: تظلُّ الوضعية مقلقة في المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، حيث ما يزال معدّل الرسوب يتجاوز 28%. كما أنَّ المعهد العالي للرقمنة، رغم انتقاله إلى مقرات جديدة، سجّل معدّل رسوب يقارب 21%، وهو ما يكشف عن صعوبات في التكيف التربوي.

- في مؤسسات التعليم العالي ذات الطابع الإسلامي : تبقى نسب الرسوب مرتفعة كذلك ومثيرة للقلق، ولا سيما في المحاضرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت حيث بلغت النسبة 35,9% خلال السنة الجامعية 2025/2024.

أثر مركز البيداغوجيا الجامعية: دخل المركز حيّز التشغيل منذ نوفمبر 2024، وقد تولى تكوين 120 أستاذًا في المقاربات البيداغوجية النشطة وفي التعليم الرقمي. ومن المرتقب أن يظهر أثره على استبقاء الطلبة ابتداءً من السنة الجامعية 2026/2025.

2.2. التأطير: تحسّن كمي يخفي تحديات نوعية

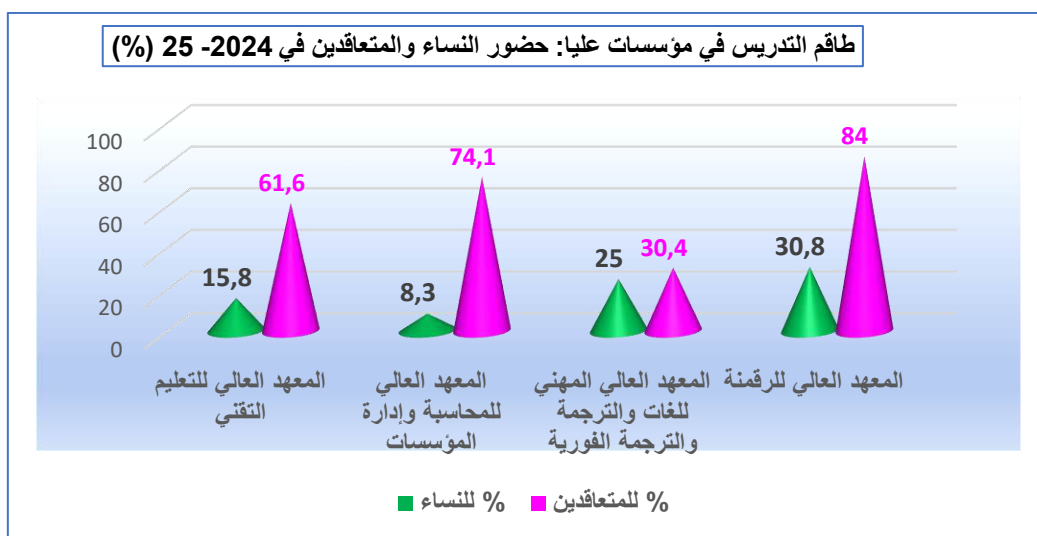
يُظهر تسيير الموارد البشرية العاملة في مجال التدريس تحسّنًا كميًا ملحوظًا خلال السنة الجامعية 2024/2025، غير أنّ إشكالات نوعية ما تزال قائمة.

تقدّم ملحوظ في أعداد الأساتذة الدائمين

أتاح توظيف مائة أستاذ دائم جديد برسم السنة الجامعية 2024/2025 تحسين قدرة التأطير العامة داخل مؤسسات التعليم العالي العمومية، وإن ظلّ أثر ذلك متفاوتًا باختلاف المؤسسات.

- في كلية العلوم والتقنيات: ارتفع عدد الأساتذة الدائمين من 181 إلى 185، في حين شهد عدد الطلبة زيادة كبيرة من 6.238 إلى 8.071 طالبًا. ونتيجة لذلك، تراجع معدّل التأطير من 2,9% إلى 2,3%، بما يعكس ضغطًا متزايدًا على هيئة التدريس رغم عمليات التوظيف المنجزة.
- في المعهد العالي للهندسة الصناعية - المعهد الجامعي المهني سابقًا - تحسّنت الوضعية بشكل واضح بفضل ارتفاع عدد الأساتذة الدائمين من 19 إلى 24، إلى جانب انخفاض طفيف في عدد الطلبة (من 1.141 إلى 1.028). وقد تعزّز معدّل التأطير تبعًا لذلك من 1,66% إلى 2,34%، مسجلًا تحسّنًا ملموسًا في شروط التأطير التربوي.

الشكل البياني 16: نسبة النساء والأساتذة المتعاونين خلال السنة الجامعية 2025/2024



المصدر: معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2025



- في المؤسسات المستحدثة، مثل مدرسة نواكشوط للأعمال والمعهد العالي للرقمنة، أسهمت عمليات التوظيف الموجهة (8 أساتذة و5 أساتذة على التوالي) في استقرار نسب الأساتذة إلى الطلبة، ودعم ديناميكية نمو أعداد المسجلين.

استمرار التحديات البنيوية

- ما تزال نسبة الأساتذة المتعاقدين مرتفعة داخل المؤسسات المتخصصة (المعهد العالي للهندسة الصناعية : 76% - جامعة العيون للعلوم الإسلامية: 69,6% - المعهد العالي للتعليم التقني: 62% - المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية: 52,9%)، وهو ما يؤثر سلباً على استمرارية العملية التربوية. ومن المرجح أن تتزايد هذه النسبة بفعل النمو السنوي لأعداد الطلبة ومحدودية عمليات التوظيف الدائم.
- تكتسي الوتيرة التصاعدية لعمل مركز البيداغوجيا الجامعية أهمية حاسمة لتوحيد ممارسات التدريس، في ظل تنوع مسارات التكوين الأولى لأعضاء هيئة التدريس.

تعزز الجاذبية المهنية

- أدى استكمال الزيادات في الأجور خلال السنة الجامعية 25/2024 إلى خفض معدل دوران الأساتذة الدائمين بنسبة 15%، بما أتاح قدرًا أكبر من الاستقرار داخل الفرق التربوية.

1.2. البنى التحتية: تحديث جارٍ لكنه غير مكتمل

- في إطار رؤية شمولية يجري تنفيذها بصورة تدريجية، استفاد محيط التعلم من استثمارات معتبرة خلال السنة الجامعية 25/2024، أسفرت عن إنجازات ملموسة، وإن كانت موزعة بشكل غير متكافئ:
- المعهد العالي للرقمنة: دخول مقرات جديدة حيز الاستغلال، تضم ثلاث قاعات معلوماتية مجهزة بـ120 جهازاً.
- توسعة جامعة نواكشوط : وضع أربعة مختبرات جديدة للعلوم الأساسية في الخدمة.
- المكتبات الرقمية : توسيع الولوج إلى 12 قاعدة بيانات علمية دولية.

تحديات مستمرة

- تفاوت إقليمي : تعاني مؤسسات الداخل (المعهد العالي للتعليم التقني بـروصو، وجامعة العلوم الإسلامية في العيون) من تأخر ملحوظ في التجهيزات.
- الصيانة : غياب ميزانية مخصصة لصيانة التجهيزات الجديدة.
- الملاءمة التربوية : ضعف استغلال بعض التجهيزات الحديثة نتيجة نقص تكوين الأساتذة.

مشاريع هيكلية قيد الإنجاز

- تتضمن مشاريع البنك الإسلامي للتنمية في كيهيدي والنعمة، ومشاريع الصندوق السعودي للتنمية في تجكجة وكيفة، تجهيزات حديثة يُرتقب تسلمها في أفق سنة 2026.
- يشمل مشروع أبو ظبي للتنمية الخاص بكلية العلوم التطبيقية غلافًا ماليًا معتبرًا مخصصًا للمنصات التقنية.



وعليه، تشكّل السنة الجامعية 2024/25 مرحلة انتقالٍ كمي، تميّزت بتحسينات قابلة للقياس في مجالي التأطير والبنى التحتية. غير أنّ التحوّل النوعي للمنظومة لا يزال غير مكتمل؛ إذ تشهد مؤشرات الفعالية الداخلية حالة من الركود، كما سيظلّ جدوى الاستثمارات الجديدة رهينا بالقدرة على: (أ) تثبيت وتعزيز أعداد الأساتذة الدائمين؛ (ب) تعميم التكوين التربوي؛ (ج) ضمان صيانة التجهيزات وحسن استغلالها؛ (د) تسريع وتيرة تحديث وعصرنة مؤسسات الداخل. لقد أظهر النظام قدرته على التحوّل، غير أنّ ترسيخ المكتسبات سيتطلّب اهتمامًا متواصلًا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

3. التعليم العالي: القيادة والتسيير

شهدت قيادة وتسيير النظام الوطني للتعليم العالي تسارعاً ملحوظاً في 2024-2025، مع تجسيد إصلاحات هيكلية انطلقت منذ عام 2023.

1.3. الحكامة المؤسسية: إصلاحات هيكلية قيد التشغيل

(أ). استكمال عملية الترشيح الإداري

- شهدت سنة 2024-2025 استكمال إنجاز إصلاحين رئيسيين: (أ) اكتمال فصل كلية العلوم القانونية والاقتصادية إلى كلية للعلوم الاقتصادية والتدبير وكلية للعلوم القانونية والسياسية، و(ب) التحول الفعلي للمعهد الجامعي المهني إلى معهد عال للهندسة الصناعية.
- إنشاء مركز التحضير لمسابقات التبريز التي تعزز التميز الأكاديمي.
- 12 أداة رقمية للتسيير أصبحت الآن تعمل بكامل طاقتها.

(ب). الموارد البشرية: منعطف تاريخي

- اكتتاب 100 أستاذ، منذ يناير 2025.
- استكمال عمليات زيادة الأجور لكافة أعضاء هيئة التدريس.
- تحسّن كبير في نسبة التأطير، كما هو الحال في المعهد العالي للهندسة الصناعية (من 1.66% إلى 2.34%).

2.3. من الارتفاعات الاستراتيجية: الرقمنة والجودة

(أ). تطوير رقمي ملموس

- المركز الجامعي للتربية يعمل منذ نوفمبر 2024.
- تكوين 120 أستاذاً في الأساليب التربوية النشطة والرقمنة التعليمية.
- إطلاق بوابة البحث العلمي سنة 2025 على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- تعميم المنصات الرقمية التعليمية على 8 مؤسسات.

(ب). تعزيز ضمان الجودة

- تقييم 7 شعب إضافية من قبل السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي.
- توسيع عملية التقييم الذاتي لتشمل 5 إجازات جديدة.
- 76 منحة امتياز عبر الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار.

3.3. الفعالية الخارجية: أولى الاستجابات الهيكلية

الإدماج المهني: ورشة تحظى بالأولوية

- صحيح أن معدلات الإدماج المنخفضة ما تزال قائمة (11% للمعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية، حوالي 50% للمعهد العالي للعلوم والتقنيات)، لكن بدأت تظهر استجابات هيكلية:
- إنشاء مدرسة نواكشوط للأعمال (التكوين في مجال الإدارة).
 - إطلاق المعهد العالي للرقمنة (تخصصات رقمية).
 - مشاريع البنك الإسلامي للتنمية: مدرسة الزراعة (كيهيدي) والطب البيطري (النعمة).

شراكات معززة

- توقيع 25 اتفاقية تعاون بين الجامعات في عام 2024.
 - تمويل التنقلات الطلابية والتعليمية عبر الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار.
 - تأسيس جوائز وتكريمات للتميز الأكاديمي والإداري.
- وهكذا، شهدت قيادة وتسيير نظام التعليم العالي في 2024-2025 تحولاً حاسماً. فقد دخلت الإصلاحات الهيكلية مرحلة التشغيل مع فصل كلية العلوم القانونية والاقتصادية وإنشاء المعهد العالي للهندسة الصناعية. وعزز اكتتاب 100 أستاذ ومراجعة الأجور جاذبية المهنة. وتجسدت الرقمنة عبر 12 أداة للتسيير والمركز الجامعي للتربية البيداغوجية، بينما تعزز دور السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي. وعلى الرغم من استمرار تحديات الإدماج المهني، فإن النتائج الأولى غدت ملموسة. ويجب أن تركز أولوية 2025-2026 على ترسيخ المكاسب وتقييم الأثر على قابلية تشغيل الخريجين حملة الشهادات.

2. البحث العلمي والابتكار: ديناميكية جديدة

تمثل سنة 2024-2025 منعطفاً حاسماً للبحث العلمي في موريتانيا، مع إحراز تقدم كمي ونوعي ملحوظ.

1.4. هيكلية وحكامه البحث العلمي

إطار تنظيمي جرى تحديثه

- مراجعة شاملة للإطار القانوني المنظم للمجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار والوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار.
- إعداد النصوص التطبيقية لتنظيم وحدات ومختبرات البحث.
- تعزيز الدور التنسيقي للوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار على المستوى الوطني.

شبكة بحث موسعة

- 41 وحدة بحث مؤهلة أو معتمدة، مقابل 25 وحدة في عام 2023.
- توزيع جغرافي ومؤسسي متوازن لوحدات البحث : جامعة نواكشوط (25)، المدرسة العليا للتعليم (6)، معهد العلوم والتقنيات (2)، المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال (2)، معهد الدراسات والبحوث الإسلامية (2) وجامعة العلوم الإسلامية بليون (4).

2.4. التكوين عبر البحث والتميز

تطوير مدارس الدكتوراه

- 8 مدارس دكتوراه عاملة في 2025 (في كليات جامعة نواكشوط الأربع، والمدرسة المتعددة التقنيات، والمدرسة العليا للتعليم، ومعهد الدراسات والبحوث الإسلامية، وجامعة العلوم الإسلامية)، مقابل 3 مدارس فقط في 2024.
- زيادة كبيرة في طاقة الاستيعاب في العام الجامعي 2024-2025.

تعزيز الإنتاج العلمي

- مناقشة 100 أطروحة دكتوراه في جميع شعب الدكتوراه.
- فتح باب مناقشة شهادة التأهيل الجامعي للإشراف على البحث في جامعة نواكشوط.
- تنظيم 12 فعالية علمية وطنية ودولية.

3.4. تمويل وتثمين البحث

تندرج معظم مجالات البحث ضمن منهجية البحث- العملي وتتناول مواضيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأولويات التنمية الوطنية.

دعم مالي متزايد عبر الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

- تمويل 22 مشروع بحث: 15 مشروعاً ثنائي الأطراف و7 مشاريع وطنية.
- منح 76 منحة امتياز.
- منح 54 منحة تنقل للباحثين الشباب.
- منح 9 جوائز علمية (5 لأفضل الأطروحات، 4 لأفضل المشرفين).

تعزيز قدرات البحث

- تنظيم عدة ورشات عمل مع شركاء إقليميين.
- توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل طلبة الدكتوراه والماستير البحثي.
- دعم المشاركة في مؤتمرات دولية.

4.4. التحديات الرئيسية

- ضرورة تعزيز التنسيق بين الفاعلين في مجال البحث.
- تحديث البنية التقنية والتجهيزات المخبرية.
- تأمين تمويل مستدام للبحث والابتكار.
- تطوير حوافز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

باختصار، يشهد قطاع البحث والابتكار ديناميكية جديدة واعدة في 2024-2025. فتضاعف عدد مدارس الدكتوراه تقريباً ثلاث مرات (من 3 إلى 8) والزيادة الكبيرة في عدد وحدات البحث المعتمدة (41 مقابل 25) يشهدان على تسريع هيكلة مشهد البحث العلمي. كما أنّ الدعم المالي عبر الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار كبير، من خلال تمويل 22 مشروع بحث ومنح 76 منحة امتياز، مما عزز الإنتاج العلمي (100 أطروحة دكتوراه). أما الآن فيتعين ترسيخ هذا الزخم من خلال استدامة التمويل، وتحديث البنية التقنية، وتعزيز آليات تثمين البحث لخدمة التنمية الوطنية.

المؤطر 11- التعليم العالي في الداخل (المجلس الأعلى للتعليم - البعثات الميدانية 2024-2025)

تُجسد المدرسة العليا لمهن البناء والأشغال العمومية والتخطيط العمراني في ألاك مفارقة التعليم العالي في الداخل؛ إدماج مهني مُعلن بنسبة 100% لدفعاتها الست، لكن مع اعتماد شديد على طاقم تدريس هش. فمن أصل 30 أستاذًا، هناك 7 دائمون فقط، و3 بعقود غير محددة، و20 بعقود مؤقتة. يُضعف هذا النموذج استدامة التكوين والبحث والحكمة، رغم جودة الإطار وملاءمة الشعب (البناء والأشغال العمومية، التخطيط العمراني) للتنمية الوطنية.

التوصيات:

- التوطيد الأكاديمي : تحويل وظائف الأساتذة المؤقتين إلى وظائف دائمة لضمان الاستقرار التربوي وتطوير البحث التطبيقي.
- الاستفادة من الخبرة : الاستفادة من نموذج المدرسة العليا لمهن البناء والأشغال العمومية والتخطيط العمراني (الشعب المهنية، نظام التأطير) وتوسيعه ليشمل قطاعات واعدة أخرى.
- سياسة تحفيز للموارد البشرية : وضع نظام محفّز لجذب الأساتذة الباحثين المؤهلين إلى مؤسسات الداخل والاحتفاظ بهم فيها.

5. التوصيات ذات الأولوية

1.5. في مجال التعليم العالي

- (1) تسريع تمهين التكوين من خلال إرساء منهجية ربط المؤسسات الجديدة بالخصوصيات الإقليمية، لا سيما عبر مشاريع لامركزية (كيهيدي، النعمة، تجكجة، كيفة...)، وذلك لتحسين الاستجابة لخصوصيات الأحواض الاقتصادية الجهوية.
- (2) تعزيز الجودة التربوية من خلال تعميم تكوينات المركز الجامعي للتربية البيداغوجية على كافة أعضاء هيئة التدريس، وتطوير برنامج وطني لإصدار شهادات الكفاءة التربوية.
- (3) تحسين تسيير الموارد البشرية من خلال إتمام الانتقال نحو نموذج متوازن يدمج بين الأساتذة الدائمين والمؤقتين، وإطلاق مرصد لضبط الاحتياجات من الكفاءات الأكاديمية.
- (4) اعتماد مقارنة الكفايات في إعداد مرجعيات التكوين، وذلك مع إشراك الفاعلين المهنيين بشكل منهجي وإنشاء آليات للتقييم المستمر لقابلية تشغيل الخريجين من حملة الشهادات.
- (5) تجهيز مؤسسات الداخل بخطة أولوية لتوفير البنى التحتية الرقمية والتعليمية لتصحيح التفاوت بين المناطق وضمان جودة متجانسة على كامل التراب الوطني.



2.5. في مجال البحث والابتكار

- (6) تفعيل الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي من خلال إنجاز الإطار القانوني والتنظيمي المحدث في أقرب الآجال، وتمكين الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء دورها في مجال التوجيه الاستراتيجي.
- (7) إنشاء صندوق وطني مستدام للبحث العلمي مع وضع آلية تمويل متعددة السنوات تجمع بين الميزانية العامة للدولة وشركات القطاع العام والخاص، مع إطلاق مشاريع تستهدف الأولويات الوطنية.
- (8) هيكلة منصات تكنولوجيا مشتركة من خلال تجهيز المؤسسات تدريجياً بمنصات تقنية حديثة مفتوحة لكافة المجتمع العلمي ومرتبطة باحتياجات القطاعات الإنتاجية.
- (9) تعزيز آلية التكوين عبر البحث من خلال تمهين تسيير مدارس الدكتوراه، وتوسيع نطاق منح التنقل الدولي، وإنشاء برنامج وطني للكراسي الأستاذية.



المحور الثامن :

قيادة وتسيير وتمويل النظام التربوي الوطني







المحور الثامن – قيادة وتسيير وتمويل النظام التربوي الوطني

تُعَدُّ قيادة وتسيير وتمويل النظام التربوي الوطني من الركائز الأساسية للإصلاح المنفَّذ بموجب القانون التوجيهي رقم 023-2022 الصادر في 17 أغسطس 2022، والذي يُرسِّخ التعليم كحق أساسي، ويُكزِّس المدرسة الجمهورية، كركيزة لتحقيق العدل والشمول، وضمان الجودة للجميع، خدمةً للتنمية المستدامة والوحدة الوطنية. إن هذا الإصلاح الذي يتم تفعيله من خلال الخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي (2023-2026)، بما يتماشى مع رسالة سياسة قطاع التعليم (2022)، والاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الرابع منها، يرمي إلى بناء نظام تعليمي عالي الأداء قائم على معطيات أكيدة، وآليات تنسيق فعالة، وتمويل عادل ومستدام.

وفي هذا الصدد، تُبرز التقييمات القطاعية الحديثة (حالة النظام التربوي الوطني، 2023)، والمراجعة السنوية المشتركة (2024)، وتقارير المجلس الأعلى للتهذيب عامي 2023 و2024 أولويتين رئيسيتين:

- تعزيز حكمة النظام من خلال تحسين انسجام السياسات القطاعية الفرعية، والتنسيق الفعال بين الوزارات، ورفع مستوى تمهين الإدارة التعليمية؛
- الاستخدام الأمثل للموارد من خلال ضمان التخطيط الدقيق، والتخصيص الفعال للموارد المالية، وزيادة شفافية الإنفاق العام.

في هذا السياق، يبدو تحديث حكمة التعليم وتسييره وتمويله أمراً جوهرياً لنجاح الإصلاح التربوي الموريتاني وترسيخ نظام تعليمي أكثر عدلاً وكفاءة وحرصاً على المساءلة.

1. الحكمة والتسيير المنضبط للنظام التربوي الوطني

1.1. الآلية المؤسسية وإطار الحكمة

تعتمد قيادة وتوجيه النظام التربوي الوطني على إطار مؤسسي منظم، يتمحور حول لجنة التوجيه والإشراف على البرنامج الوطني الثالث لتطوير النظام التربوي، برئاسة الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية الإشراف والتنسيق والمتابعة لسياسات التعليم متعددة القطاعات، وتضم الوزارات الخمس المعنية مباشرة بالإصلاح وهي: وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، ووزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والجرف، ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة.

وتشمل مهامها، المحددة بموجب اللوائح التنفيذية للخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي، والمستكملة بأحكام القانون رقم 023-2022، الإشراف على برمجة الأنشطة ومتابعتها، وتنسيق الدعم المقدم من لدن الشركاء التقنيين والماليين، والمصادقة على المراجعات السنوية المشتركة، وعرض ميزانية الاستثمار المدعومة، وتأمين أي تمويل إضافي. وتتولى إدارة مشاريع التهذيب والتكوين مهام الأمانة العامة للجنة، وهي المسؤولة عن تنسيق بيانات التنفيذ وإعداد تقارير الأداء.

وتدعم هذا الهيكل المركزي لجان تنسيق البرامج الفرعية، الموجودة في كل وزارة، والمسؤولة عن التنسيق التشغيلي للإجراءات عبر مختلف القطاعات الفرعية: التعليم ما قبل المدرسي والاحتياجات الخاصة، ومحو الأمية والتعليم الأصلي، والتعليم القاعدي والثانوي، والتكوين التقني والمهني، والتعليم العالي. ويتعين على كل لجنة من لجان تنسيق البرامج الفرعية، برئاسة مسؤول رفيع المستوى عضو في لجنة التوجيه والإشراف، أن تجتمع شهرياً لمتابعة التقدم المحرز في خطة عملها.

يعكس هذا التنظيم الهيكلي التزاماً بالإدارة المتكاملة والتشاركية والمتعددة القطاعات، بما يتماشى مع توجيهات البرنامج الوطني الثالث وأحكام القانون رقم 023-2022. ومع ذلك، لا تزال فعاليته محدودة بسبب التأخر الإداري الذي يعيق التنسيق بين إدارة مشاريع التهذيب والتكوين والوزارات المعنية. يُضاف إلى ذلك عدم كفاية تدفق المعلومات داخل الهياكل المستفيدة، وقصور مشاركة المصالح اللامركزية.

تؤدي هذه الاختلالات إلى تأخر كبير في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، فضلاً عن انخفاض معدلات التنفيذ، على الرغم من التوقعات العالية لدعم إصلاح تعليمي شامل (إصلاح عام 2022) يولي أهمية مركزية لإرساء المدرسة للجمهورية وتنفيذ مشاريع هيكلية، تشمل: تطوير التعليم ما قبل المدرسي، وتعزيز اللغات الوطنية، ومراجعة المناهج الدراسية، والتكوين الأولي والمستمر، والتدريب المهني، والتعليم العالي، وغيرها.

في هذا السياق، يُعدّ اتباع نهج تنفيذي جديد أمراً ضرورياً، قائماً على آليات أكثر ملاءمة لتبادل الرأي والتنسيق والمتابعة بين مختلف الجهات المعنية. ويمثل دور المجلس الأعلى للتهذيب في هذا الإطار، وفقاً للولاية المنوطة به، فضلاً عن تعزيز قدراته الفنية - وهو ما أكدّه بالفعل العديد من شركاء التنمية - قيمةً مضافة محتملة، ويمكن أن يسهم في تحسين فعالية الإدارة بشكل ملحوظ.

2.1. أشكال النجاح والتقدم المُحرز مؤخراً

شهدت السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً في حكمة التعليم:

- اعتماد القانون التوجيهي رقم 023-2022، الذي يُرسي إطاراً تنظيمياً موحداً ويتبنّى نهج الإدارة القائمة على النتائج؛
 - إضفاء الطابع المؤسسي على نظام السراج، وهو نظام معلومات مركزي مُصمّم لتحديث تسيير التلاميذ والمدرّسين والبنية التحتية والموارد المالية، وغيرها؛
 - تعزيز القيادة الاستراتيجية من خلال إرساء أطر التخطيط (الخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي، التي بدأت في عام 2023، والاستراتيجيات القطاعية الفرعية للتكوين المهني والتعليم العالي والبحث والابتكار، وخطة العمل الثلاثية 2023-2026، وغيرها)؛
 - تحسين الحوار القطاعي مع شركاء التنمية من خلال مجموعة شركاء التعليم المحليين، لا سيما في إطار المراجعات السنوية للخطة الوطنية لتطوير النظام التربوي؛
 - التطبيق التدريجي للامركزية، من خلال المديرية الجهوية للتربية الوطنية واللجان الجهوية لمتابعة الإصلاح، حيث يتركز دور الأخيرة بشكل أساسي على الافتتاح الدراسي ومراقبة سير المدرسة الجمهورية. ويتعزز هذا التوجه الأولي نحو تفويض الصلاحيات الإدارية على المستوى المحلي من خلال إنشاء لجان استشارية جهوية مكلفة بوضع برامج استعجالية تتضمن مكوّنات تعليمية محدداً.
- وتعكس هذه التطورات الهيكلية ديناميكية إيجابية نحو إدارة أكثر تماسكاً وشفافية وفعالية للنظام التربوي الوطني. وتتمثل الخطوة التالية في وضع الصيغة النهائية للنصوص التنظيمية والإجراءات التشغيلية لضمان تنفيذ متناسق يتوافق مع متطلبات القانون رقم 023-2022.

3.1. التحديات والمعوقات المستمرة

- على الرغم من هذا التقدم، لا تزال إدارة النظام تواجه العديد من التحديات الرئيسية:
 - عدم تفعيل اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح، المنشأة بموجب المادة 87 من القانون التوجيهي، والتي لم تتخذ أي إجراء منذ إنشائها؛
 - التأخر في إعداد النصوص التطبيقية (الأدلة المرجعية، وهندسة اللغة، واللامركزية التعليمية، والخريطة المدرسية، والتقييم، والتوجيه، إلخ)، وكذلك في اعتماد وتفعيل نظام المعلومات الوطني للتعليم (السراج) بشكل كامل. ونظراً لعدم مراجعة المرسوم المنظم لوزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي بما يتوافق مع متطلبات القانون 2022-2023، لا يزال الهيكل التنظيمي للوزارة يتضمن مديرية للتعليم الأساسي بعد ثلاث سنوات من إطلاق الإصلاح الجديد الذي أقر التعليم القاعدي ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية؛
 - ضعف التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية، والذي تفاقم بسبب التمرکز المفرط للموارد والمسؤوليات؛
 - عدم الانتظام والتأخر الكبير في إعداد التقارير السنوية؛
 - محدودة قدرة المصالح اللامركزية (مديريات التربية الوطنية الجهوية، ومفتشيات التربية الوطنية، وإدارات المؤسسات التربوية) على التخطيط والتسيير؛
 - غياب ثقافة المساءلة والمتابعة والتقييم الدقيقين، نتيجة لعدم وجود مؤشرات موحدة وإطار أداء مشترك؛
 - محدودة مشاركة أولياء الأمور والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الإدارة المحلية (جمعيات أولياء الأمور، ولجان تسيير المدارس)؛
 - غياب الاستمرارية المؤسسية في تنفيذ الإصلاحات الوزارية وخطط إعادة الهيكلة.
- باختصار، لا يزال النظام التعليمي الوطني في مرحلة انتقالية نحو حكمة متكاملة وفعالة.

4.1. نظام المعلومات التربوية: رافعة استراتيجية

يشكل نظام السراج الركيزة الأساسية للحكمة التعليمية الحديثة. فهو يجمع البيانات المتعلقة بالتلاميذ والمدرسين والبنية التحتية والمالية، ويقدم وحدات تكوينية مخصصة للتسيير التربوي والميزانية والإحصائيات. وبدعم من الشراكة العالمية للتعليم، يعزز هذا النظام الشفافية المالية، ويتيح مراقبة كتلة الرواتب، وإلغاء الوظائف المكررة، وتحسين التخطيط.

ومع ذلك، لا تزال العديد من وحداته قيد التطوير، وكذا الشأن بالنسبة للإطار التقني والمؤسسي الذي يضمن موثوقية البيانات وتحديثها المستمر. لذا، يُعدّ توحيد نظام السراج، وتوطينه بشكل مناسب، واعتماده من قبل هيكل الوزارة، أولوية لضمان اتساق إدارة النظام التعليمي الوطني وكفاءتها على جميع المستويات.

2. تمويل النظام التربوي الوطني

1.2. نظرة عامة واتجاهات الميزانية (على المستوى الكلي)

يعتمد تمويل التعليم بشكل أساسي على الميزانية الوطنية، بالإضافة إلى مساهمات الشركاء التقنيين والماليين. ووفقاً للمادة 79 من القانون 2022-2023، التزمت الحكومة بزيادة حصة ميزانية الدولة المخصصة للتعليم، مع طموح الرئيس بتخصيص ما لا يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

ولتعبئة الموارد المحلية وموارد الشركاء التقنيين والماليين بشكل فعال، من المناسب إجراء دراسة لتقدير التكلفة الإجمالية للإصلاح، بما في ذلك مفاتيح التوزيع ما بين القطاعات الفرعية وداخل كل قطاع فرعي.



في ما بين عامي 2024 و2025، بلغ إجمالي مخصصات الميزانية للوزارات الخمس المعنية (وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، ووزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة) أكثر من 28 مليار أوقية جديدة، بالإضافة إلى مساهمات من وزارة الإسكان وال عمران والاستصلاح الترابي (حوالي 614 مليون أوقية جديدة) وبرنامج تآزر (حوالي 585 مليون أوقية جديدة). ولا تزال وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي ثاني أكبر بند في ميزانية الدولة بعد وزارة الدفاع، حيث بلغت مخصصاتها حوالي 9.5 مليار أوقية جديدة في عام 2025، وهو ما يمثل نموًا مطردًا منذ عام 2023.

وعلى الرغم من هذه الزيادة، لا يزال هيكل الإنفاق تهيمن عليه المصاريف المتعلقة بالتسيير (وخاصة رواتب الموظفين)، بينما تبقى الاستثمارات التعليمية محدودة وضعيفة التنفيذ: فبحسب المراجعة المشتركة لعام 2024 للخطة الوطنية الثالثة لتطوير النظام التربوي، لم تتجاوز نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار المدعومة 59% من المبلغ المتوقع. وتتمثل الأسباب الرئيسية في تأخر عمليات التخطيط، وبطء إجراءات إبرام الصفقات، وضعف التنسيق بين العام الدراسي والعام المالي. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة تعزيز الحكامة المالية، ووضع خطط لموازنات متعددة السنوات، ودمج التسيير القائم على النتائج في البرمجة والمتابعة.

2.2. التحليل القطاعي للتمويل

أ) وزارة التربية الوطنية وإصلاح النظام التعليمي

شهدت ميزانية هذه الوزارة نموًا مطردًا، من 7.46 مليار أوقية جديدة في عام 2023 إلى 9.54 مليار أوقية جديدة في عام 2025. وتُخصص أكبر الاعتمادات المالية للمرحلة الأولى من التعليم القاعدي (الابتدائي) (حوالي 2.86 مليار أوقية جديدة في عام 2025) والتعليم الثانوي، بما في ذلك المرحلة الإعدادية (1.9 مليار أوقية جديدة)، مما يؤكد الأولوية الممنوحة للتعليم القاعدي.

وبالرغم من ذلك، لا تزال الاعتمادات المخصصة للجودة والحكامة متواضعة (حوالي 3% من إجمالي الميزانية)، مما يحد من نطاق الابتكارات التربوية وبناء القدرات المؤسسية. ويبدو أن الميزانية، وإن شهدت زيادات سنوية طفيفة، فإن انعكاس ذلك على متعلقات الجودة والبيئة التعليمية يكاد يكون معدوماً، مما يؤكد أهمية إجراء الدراسة المذكورة آنفًا حول تكلفة الإصلاح. وينطبق هذا الأمر، بدرجات متفاوتة، على جميع القطاعات الفرعية ضمن بنود الميزانية المختلفة المخصصة لكل منها.

ب) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استفادت هذه الوزارة من زيادة تجاوزت 34% بين عامي 2022 و2025، حيث ارتفعت ميزانيتها من 1.53 مليار إلى 2.04 مليار أوقية جديدة. وتعكس هذه الزيادة الأهمية المتزايدة لهذا القطاع الفرعي ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير رأس المال البشري. وتشمل الاستثمارات الرئيسية إنشاء جامعات ومعاهد إقليمية في كيهيدي والنعمة وكيفه وتجبكجه، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، والوكالة الفرنسية للتعاون. ومع ذلك، لا يزال معدل الإنجاز الفعلي منخفضًا (حوالي 10-15%)، مما يُبرز التأخر الناجم عن الروتين الإداري ومعوقات إدارة المشاريع.

وفي عام 2025، كانت ميزانية البحث العلمي في معظم المؤسسات كما يلي:

الجدول 21 - ميزانية البحث العلمي لعام 2025

الوزارات	المؤسسات	قانون المالية 2025
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الوكالة الوطنية للابتكار والبحث العلمي	46.909.917
	مديرية البحث العلمي والابتكار	3.773.789
وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية	المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمواد الصيد وزراعة الأسماك	59.045.718
	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	175.102.322
وزارة الصحة	المعهد الوطني لبحوث الصحة العامة	18.988.043
وزارة التنمية الحيوانية	المكتب الوطني للبحث والتنمية الحيوانية	111.130.113
وزارة الزراعة والسيادة الغذائية	المركز الوطني للبحث الزراعي والتنمية الزراعية	26.037.674
وزارة المعادن والصناعة	الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية	231.054.231
	المجموع	672.041.807

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2025

ج) وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف

تبلغ ميزانية التكوين التقني والمهني حوالي 240 مليون أوقية جديدة سنوياً، ويُخصص معظمها لتشغيل المراكز. ويضطلع الدعم الخارجي (مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وغيرها) بدور محوري في تمويل مشاريع هيكلية مثل برنامج الدعم للائتمان وتشغيل الشباب والنساء، وبرنامج تعزيز الثروة الحيوانية في موريتانيا، وبرنامج تطوير المرونة الزراعية والرعاية للأمن الغذائي في موريتانيا، وقطب دار النعيم للمهارات والحرف. وتسهم هذه التدخلات في تنويع الشعب وتعزيز فرص التوظيف، إلا أن تغطية هذا القطاع الفرعي لا تزال محدودة (أقل من 10% من الاحتياجات).

د) وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

تدير هذه الوزارة شبكة تضم أكثر من 500 ألف طالب في المحاضر والمعاهد الإسلامية. وقد ارتفعت ميزانيتها التشغيلية من 111 مليون أوقية جديدة في عام 2023 إلى 125 مليون أوقية جديدة في عام 2025، بينما لا تزال الاستثمارات شبه معدومة. ويوفر مركز التكوين المهني لخريجي المحاضر في نواكشوط مساراً مهنيًا، لكن موارده لا تزال محدودة. ويُعدّ تعزيز التمويل للقطاع الفرعي للتعليم الأصلي شرطاً أساسياً لنجاح دمج في المنظومة التعليمية الرسمية.

هـ) وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

تتولى هذه الوزارة مسؤولية التعليم ما قبل المدرسي والطفولة المبكرة، إلا أنها تتلقى مخصصات متواضعة (حوالي 770 مليون أوقية جديدة في عام 2024 و 973 مليون أوقية جديدة في عام 2025).



ويتناقض هذا النقص بشكل حاد مع طموحات القانون التوجيهي الذي يجعل التعليم ما قبل المدرسي حجر الزاوية في التعليم القاعدي. والواقع أن إعادة تقييم مخصصاتها وزيادة التمويل تدريجياً (بهدف الوصول إلى 3% من ميزانية التعليم بحلول عام 2026) أمر ضروري لضمان توسيع نطاق التعليم العام ما قبل المدرسي.

3.2. التحديات والتعديلات التي يتعين القيام بها

- على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك عدة تحديات هيكلية قائمة:
- جمود كبير في الميزانية التي تهيم عليها نفقات الموظفين؛
- ضعف في تنفيذ برنامج ميزانية الاستثمار المدعومة، وفجوة بين التخطيط والتنفيذ؛
- غياب رؤية شاملة متعددة السنوات، وعدم وجود برمجة ميزانية موحدة حسب القطاعات الفرعية؛
- عدم كفاية حشد الموارد المبتكرة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والشراكات المحلية، والمساهمات المجتمعية المنظمة)؛
- غياب نهج الميزانية القائم على البرامج، والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؛
- محدودية التنسيق بين الوزارات، وضعف رصد الأداء المالي.

لذا، يبدو أن تطبيق المادتين 78 و80 من القانون 023-2022 المتعلق بالحكمة واللامركزية والتسيير الأخلاقي، يمثل رافعة رئيسية لتعزيز كفاءة النظام وشفافية تمويله. في الختام، تُشكل حكمة النظام التربوي الوطني وتسييره وتمويله الركائز الهيكلية لإصلاح التعليم في موريتانيا. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في الحكمة والتنسيق المؤسسي وتعبئة الميزانية، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنظيم الحكمة، وفعالية اللامركزية، وكفاءة الإنفاق العام. ويُعدّ توطيد نظام المعلومات (السراج)، والتنفيذ الكامل للقانون التوجيهي 023-2022، والتطبيق الصارم للتسيير القائم على النتائج، وتعزيز الحوار بين القطاعات والتحكم في الميزانيات، شروطاً أساسية لضمان النجاح المستدام للإصلاح والتحول النوعي للنظام التربوي للتعليم.

3. التوصيات

1.3. بالنسبة للحكمة وتسيير المنظومة التربوية

- 1) تفعيل اللجنة الوطنية لمتابعة الإصلاح بشكل كامل، ووضع جدول زمني للعمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتوجيه والإشراف ولجان توجيه التعليم الجهوية.
- 2) تسريع إعداد ونشر النصوص التطبيقية للقانون التوجيهي، لا سيما تلك المتعلقة باللامركزية، والخريطة المدرسية، والتقييم، ومرجعيات الكفايات.
- 3) تعزيز قدرات القيادة والتسيير للمصالح اللامركزية (المديريات الجهوية للتربية الوطنية، ومفتشيات التربية الوطنية، وإدارات المؤسسات التربوية) من خلال التكوين، وتفويض الصلاحيات، وتوفير الموارد اللوجستية.
- 4) ترسيخ نظام المعلومات التربوية (السراج) وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، بما يضمن موثوقية البيانات وقابليتها للتشغيل البيئي وتحديثها المستمر على جميع المستويات، مع إصدار منتظم لحولية البيانات التربوية حول الإحصائيات التعليمية.



2.3. فيما يخص التمويل وتسيير الميزانية

- 5) تنفيذ التخطيط للميزانية بشكل متعدد السنوات بحيث يتماشى مع أولويات الإصلاح، ويُدمج التسيير القائم على النتائج.
- 6) زيادة حصة الاستثمارات التربوية، لا سيما في مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي الجهوي.
- 7) تطبيق الميزانية القائمة على البرامج والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، وفقاً للمعايير الدولية.
- 8) تعزيز التنسيق بين الوزارات ومراقبة تنفيذ الميزانية، من خلال إشراك شركاء التنمية وهيئات المتابعة والرقابة (المجلس الأعلى للتعليم، ومحكمة الحسابات) في مراجعة سنوية مشتركة لرصد مجريات الإنفاق على التعليم.





المحور التاسع :

المجلس الأعلى للتعليم:

هيئة تنظيم واستشارة واستشراف







المحور التاسع - المجلس الأعلى للتعليم:

هيئة تنظيم واستشارة واستشراف

مقدمة

أنشئ المجلس الأعلى للتعليم بموجب المرسوم رقم 073-2022 الصادر في 22 مايو 2022. وهو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، أثبت جدارتها كدعامة محورية في المنظومة التربوية الموريتانية. بصفته هيئة استشارية مستقلة، فإن ولايته، المحددة بموجب القانون رقم 023-2022 (المادة 85) والمفصلة في المرسوم المؤسس، تُخوِّله القيام بمهام استراتيجية تنبثق مباشرة من هذا الإطار التنظيمي، وهي: السهر على احترام الامتثال التوجيهات التربوية للدولة، وتقييم مدى تنفيذ الإصلاحات، وإصدار آراء وتوصيات لتنسيق القطاع بأكمله وتعزيزه.

وبفضل هذه المكانة المتميزة، يمارس المجلس الأعلى للتعليم تأثيراً حاسماً على الحكامة التربوية. فهو يضطلع بدور استشاري حيوي لدى الحكومة، ويدعم تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية، ويضمن رصدًا وتقييمًا دقيقين للسياسات العامة. وبصفتها منصة للتشاور، تجمع هذه المؤسسة الفاعلين في القطاع وتُنسق تدخلاتهم على جميع المستويات. كما تُمكنها هذه السلطة المؤسسية من مواجهة تحدٍّ مزدوج: ترسيخ هيكلها الناشئ، وفي الوقت نفسه دعم تحوُّل النظام التعليمي على وجه السرعة، وفقاً للمأمورية الموكلة إليها.

وخلال الفترة 2023-2025، ترجم المجلس هذه الصلاحيات إلى إجراءات هيكلية: إصدار آراء فنية وقانونية، وتنظيم بعثات ميدانية دورية، وتقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية وتقارير ربع سنوية إلى الحكومة. كما جهزت المؤسسة نفسها بأدوات عمل حديثة، وأنشأت مؤسماً سنوياً للتفكير والإنتاج، وشاركت بفعالية في الحوار القطاعي، مما عزز حضورها وتأثيرها في معالجة التحديات التي تواجه القطاع.

تبعاً لذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل مسار وإنجازات وآفاق هذه المؤسسة التي أصبحت أساسية ولا محيد عنها لرفع التحديات التي تواجه المنظومة التربوية في موريتانيا.

1. الأعمال الرئيسية والاستشارات التي تم تقديمها

1.1. إعداد التقارير الاستراتيجية

رسم المجلس الأعلى للتعليم مكانته كمختبر فكري رائد لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، حيث يُصدر تقارير مرجعية تهدف إلى توجيه السياسات العامة. ويشكل التقريران السنويان المُقدمان إلى رئيس الجمهورية برسم العامين الدراسيين 2022-2023 و2023-2024، تقييمًا شاملاً لحالة النظام التربوي الوطني يجمعان بين التحليل النقدي ومقترحات التحسين. وتُبرز هذه الإصدارات، القائمة على نهج كلي شامل، التقدم الملحوظ الذي أحرزه النظام، وأوجه القصور الهيكلية، مع صياغة توصيات عملية ذات قيمة استراتيجية عالية. وبالتوازي مع ذلك، تُظهر التقارير الفصلية المُقدمة إلى الوزير الأول والوزارات المعنية ثقافةً مؤسسية قائمة على المساءلة والشفافية. وقد عزز إعداد الآراء الفنية حول النصوص التشريعية والتنظيمية الرئيسية دور المجلس الأعلى للتعليم الاستشاري في إثراء الإطار التنظيمي للقطاع.



ومن أبرز هذه المساهمات للفترة 2023-2024 ما يلي:

- القانون التوجيهي للنظام التربوي؛
- هندسة اللغات الوطنية؛
- تنظيم التعليم الخاص؛
- إنشاء جسور بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي؛
- إلزامية التعليم القاعدي؛
- إعداد أطلس للغات الوطنية لتحديد المواقع التجريبية.

وخلال العام الدراسي 2024-2025، توسّعت خبرة المجلس لتشمل المجالات التالية:

- النظام الأساسي لمعلمي وأساتذة المدارس الابتدائية والمؤسسات الثانوية؛
- الإطار المرجعي الوطني للمناهج الدراسية؛
- الإطار التنظيمي للتعليم الخاص؛
- إعادة تنظيم امتحان البكالوريا؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي.

تُبرز هذه التدخلات الموجهة المساهمة المعيارية الأساسية للمجلس الأعلى للتهذيب في هيكلة وتحديث المشهد التعليمي الموريتاني.

2.1. موسم التفكير وإنتاج الدراسات والبحوث

مواسم التفكير والإنتاج مبادرات أطلقتها المجلس الأعلى للتهذيب عام 2024 لتعزيز قدراته الفنية، بما يُمكنه من أداء دوره كهيئة استشارية مستقلة للحكومة، والمساهمة في تسيير المعارف المتعلقة بالنظام التربوي الوطني. يُؤقّر هذا المنتدى منصةً لتبادل الخبرات بين المتخصصين والباحثين والخبراء في مجال التعليم.

ينظم المجلس الأعلى للتهذيب سنوياً دورة تفكير ونقاش حول مواضيع رئيسية متعلقة بالقانون التوجيهي 2022-023. ويُسند تأطير هذه المواضيع وإعداد تقاريرها إلى استشاريين وخبراء، ثم تُراجع لاحقاً في مجموعات صغيرة داخل المجلس. بعد ذلك، تُنظّم ورش عمل تشاركية للتحقق من صحة هذه التقارير، باستخدام منهجية مراجعة الأقران. ثم تُرسل الوثائق والتوصيات الصادرة عن ورش العمل إلى الوزارات المعنية لإخضاعها للنظر ضمن برامجها. وقد ركزت الدراسات التي أجريت حتى الآن على ما يلي:

- التحليل القانوني والمؤسسي للقانون رقم 023-2022 الصادر في 17 أغسطس 2022، بشأن الإطار التوجيهي للنظام التربوي الوطني
- وضع استراتيجية تواصل للمجلس الأعلى للتهذيب
- دليل منهجي لإعداد الآراء الفنية للمجلس
- تحديد الإطار التشريعي ورهاناته، والهندسة التعليمية، والإطار المرجعي التربوي
- التفكير في أنجع السبل لوضع خريطة مدرسية في موريتانيا
- مذكرة تأطير حول موضوع: "الرقمنة والتعليم في عصر الذكاء الاصطناعي".

علاوة على ذلك، مكّن الدعم المقدم من مشروع ابير، الممول من الاتحاد الأوروبي، المجلس الأعلى للتهذيب من تعزيز قدراته التحليلية من خلال إنجاز دراستين بنائيتين: إحداهما تركز على مدى اتساق السياسات القطاعية مع القانون التوجيهي، أما الثانية، فقد تناولت إنشاء آلية وطنية لرصد وتقييم سياسات التعليم.



وقد أبرز هذه العمل، الذي أجري وفق منهج تجريبي وتشاركي، فجوات بين التوجيهات القانونية والتطبيق الفعلي للإصلاحات، كما اقترح أدوات إدارة متكاملة. وتساهم التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات، والمقدمة إلى الوزارات المعنية، في ترسيخ ثقافة تقييم قائمة على الأداء والفعالية والتوافق الاستراتيجي.

وفيما يتعلق بإنتاج أدوات العمل وتعزيز القدرات، أتاحت إجراءات المجلس الأعلى للتهذيب ما يلي:

- وضع خطة استراتيجية للفترة 2026-2030
- تطوير نظام للتسيير المالي للمجلس الأعلى للتهذيب
- تنظيم دورات تكوين لتعزيز قدرات المجلس الأعلى للتهذيب في مجال تسيير الموارد البشرية
- تنظيم دورة تكوينية حول القانون التوجيهي
- إرساء نظام لتسيير البريد الإلكتروني بدعم من الوزارة المسؤولة عن التحول الرقمي
- تصميم موقع إلكتروني وشعار للمجلس الأعلى للتهذيب
- دليل منهجي لإعداد آراء المجلس.

3.1. مشاورات موسّعة

أجرى المجلس الأعلى للتهذيب، في إطار مهمته التشاورية، حواراً شاملاً مع الفاعلين في النظام التعليمي. وقد شملت هذه المشاورات النقابات، وجمعيات أولياء الأمور والمدرسين، والجهات الداعمة للغات الوطنية، والشركاء التقنيين والماليين (مجموعة الشراكة العالمية من أجل التعليم، والبنك الدولي، واليونيسف، واليونسكو، ومشروع ابير التابع للاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وغيرها)، مما يعكس نهجاً تشاركياً قائماً على الاستماع والمشاركة في وضع الخطط.

2. المشاركة في أطر الحوار القطاعي

يتميز المجلس الأعلى للتهذيب بحضوره الفعال والبناء ضمن آليات التشاور القطاعية الرئيسية. وتجعله مشاركته في اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة الإصلاح، برئاسة الوزير الأول، وكذلك في المراجعات السنوية للخطة الوطنية لتطوير النظام التربوي، لاعباً رئيسياً في الحكامة الاستراتيجية. كما يساهم المجلس في ورش العمل الاستشارية، لا سيما تلك المخصصة لرقمنة التعليم أو تدريس اللغات الوطنية، حيث يقدم خبراته القائمة على التحليل المقارن والاستشراف التعليمي.

ويُتيح هذا الانخراط المستمر للمجلس الأعلى للتهذيب دور الوسيط الفكري بين صانعي القرار والشركاء والفاعلين الميدانيين، مما يُعزز ظهور توافق في الآراء حول الأولويات التعليمية وتبلور رؤية مشتركة للتغيير.

3. تعزيز القدرات وإقامة الشراكات

1.3. تنمية المهارات الداخلية

إدراكاً من المجلس أن مصداقية تحليلاته تعتمد على جودة موارده البشرية، فقد أطلق برنامجاً منظماً لبناء القدرات الداخلية. وتهدف دورات التكوين المُوجّهة في مجالات التسيير الإداري والمالي والرقمنة إلى رفع مستوى الكفاءة المهنية للكوادر الفنية للمجلس. كما يُسهم تطوير دليل منهجي لإعداد الآراء في تبسيط العمليات الداخلية وضمان دقة الخبرات المُقدمة. علاوة على ذلك، يعكس إنشاء موقع إلكتروني للمجلس الأعلى للتهذيب التزامه بالانفتاح والشفافية والوضوح أمام الجمهور والشركاء.

2.3. الشراكات الفنية

أقام المجلس الأعلى للتعليم علاقات تبادل مع مؤسسات مماثلة، مثل المجلس الأعلى للتربية في المغرب، استناداً إلى منطق التعلم المقارن والمقارنة المعيارية الإقليمية. ويُعزز التعاون مع المغرب تبادل الخبرات وتطبيق اتفاقية شراكة تُركز على أفضل الممارسات في التقييم التربوي والحكمة. وتستثمر هذه الديناميكية من الانفتاح والتبادل مع مؤسسات أخرى، مثل المجلس الأعلى للتعليم في كيبك والشبكة الأوروبية للمجالس العليا للتعليم. يُقدّم مشروع ابير الدعم من خلال تمويل الدراسات وتنظيم ورش عمل رفيعة المستوى، بينما يضمن التعاون مع الشركاء التقنيين والماليين (اليونيسف، اليونيسكو، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، إلخ) إطاراً للتشاور المنتظم، يهدف إلى تنسيق التدخلات وضمان اتساق الدعم.

4. التحديات الرئيسية وتدابير التخفيف

1.4. معوقات الوصول إلى المعلومات

يُشكل النقص المتكرر في الوصول إلى المعلومات المُحدّثة من الوزارات القطاعية عائقاً كبيراً أمام إعداد تحليلات دقيقة وفي الوقت المناسب، وذلك لإنارة صانعي القرار بشكل أفضل ودون تأخير يُذكر. ينشأ هذا الوضع على الرغم من الأحكام الواضحة للمرسوم رقم 073-2022 الصادر في 23 مايو 2022، بشأن صلاحيات المجلس الأعلى للتعليم وتنظيمه وسير عمله، والذي ينص في المادة 3 على أنه "لإنجاز مهامه، يتعين على السلطات والهيئات والمؤسسات المختصة، كلّ في نطاق اختصاصها، تزويد المجلس الأعلى للتعليم بالمعلومات والتسهيلات والمساعدة اللازمة لهذا الغرض".

ولمعالجة هذه الإعاقة المستمرة، نفّذ المجلس الأعلى للتعليم استراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل بعث مراسلات رسمية مصحوبة بطلبات منظمة وجدول مُعدة مسبقاً ومقتطفات من التوصيات الخاصة بكل وزارة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تيسير عمل الإدارات المعنية مع تحديد السياق الدقيق للمعلومات المطلوبة. ويتعزز هذا النهج بزيارات متكررة يقوم بها رئيس المجلس لعقد اجتماعات مباشرة مع الوزراء المعنيين، مما يتيح التشاور المكثف بشأن الملفات والتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبيانات المطلوبة. كما تم تطبيق نظام رسائل المتابعة لضمان رصد دقيق للطلبات والحفاظ على ضغط بناءً على مواعيد الاستجابة.

ورغم هذا التبادل الفعال والمتابعة الدقيقة من قبل مستشاري المجلس الأعلى للتعليم ورئيسه، والتذكير الدوري في اللجان الوزارية المشتركة، لا يزال الحصول على بيانات موثوقة ومحدّثة في الوقت المناسب يعاني من أشكال كبيرة من التأخر، مما يؤثر على استجابة تحليلات المجلس والجداول الزمنية لإعداد تقاريره ونشرها. ولذلك، يواصل المجلس الأعلى للتعليم إعطاء الأولوية لتهجه القائم على الحوار المؤسسي المستمر ونشر الوعي بثقافة تبادل المعلومات، بوصفها شرطاً أساسياً لتوجيه السياسات التربوية بشكل مدروس ومبني على الأدلة والبراهين.

يستلزم هذا الوضع إعادة تنظيم داخلية في الوزارات، مما يتطلب حشداً فعالاً للهيكل والمسؤولين المعنيين مباشرة بمتابعة توصيات المجلس الأعلى للتعليم وتنفيذ الإصلاح. ويُعدّ توضيح إجراءات معالجة المراسلات والطلبات الواردة من المجلس أمراً بالغ الأهمية لتبسيط وتسهيل التواصل.

وفي هذا الصدد، تُعتبر الإدارات المسؤولة عن المتابعة والتعاون، والتي تُعنى بطبيعتها بمركزة البيانات ووضع خطط العمل السنوية، شركاء أساسيين. فموقعها الاستراتيجي يجعلها الأنسب لتوفير المعلومات المطلوبة وتعزيز التعاون المؤسسي مع المجلس الأعلى للتعليم.

علاوة على ذلك، فإن تمثيل جميع الوزارات المعنية بالإصلاح داخل المجلس الأعلى للتهذيب - حيث ينتدب بعضها ثلاثة ممثلين - يُوفر نظرياً قناةً منسجمةً للحوار وتبادل المعلومات. وفي ظل مناخ تُظهر فيه الوزارات درجات متفاوتة من الاستجابة، يحرص المجلس الأعلى للتهذيب على بذل الجهود المضاعفة لجمع معظم المعلومات اللازمة، وبالتالي التغلب على ثغرات التنسيق لضمان التنفيذ الناجح لمهمته.

2.4. نقص الموارد البشرية والمالية

يواجه المجلس تفاوتاً متزايداً بين نطاق مهامه الاستراتيجية الموسع والموارد المادية والبشرية المتاحة له. ولمعالجة هذا القيد الهيكلي، أطلق المجلس، بدعم من الجهات المعنية، سياسة توظيف موجهة نحو كوادرات متخصصة، تشمل خبيراً قانونياً، وإحصائياً، واقتصادياً، وخبيراً في العلوم التربوية، وخبيراً في الاتصالات. وقد اكتمل اكتتاب هذا الفريق قبل نهاية سنة 2025.

في الوقت نفسه، كثّف المجلس الأعلى للتهذيب جهوده المؤسسية للمطالبة بزيادة مستدامة في مخصصات الميزانية، مؤكداً على ضرورة توفير موارد تتناسب مع دوره المحوري في إصلاح النظام التعليمي، لا سيما فيما يتعلق بالدراسات والبحوث، وإصدار الآراء، والزيارات الميدانية، والظهور الإعلامي، وغيرها. وتهدف هذه الإجراءات التصحيحية إلى ترسيخ القدرة التشغيلية للمجلس الأعلى للتهذيب بشكل مستدام، وضمان فعالية واستمرار أنشطته في المشهد التعليمي الوطني.



التعليم الأصلي في الحوض الغربي



مؤسسة التكوين المهني الوحيدة في الحوض الشرقي

5. آفاق تعزيز الدور الاستراتيجي للمجلس الأعلى للتهذيب

انطلاقاً من إنجازاته والدروس المستفادة من سنوات عمله الأولى، يعتمزم المجلس الأعلى للتهذيب ترسيخ مكانته كفاعل رئيسي في إدارة التعليم ومرجعية وطنية في مجال التحليل والاستشراف. ويتحقق هذا الطموح من خلال خمسة توجهات رئيسية تهدف إلى تعزيز النطاق الاستراتيجي للمجلس وتأثيره المؤسسي.

1.5. التحول إلى مختبر فكري رائد في السياسات التعليمية

يطمح المجلس الأعلى للتهذيب إلى ترسيخ مكانته كمجلس خيرة مستقل، يُصدر تحليلات استشرافية وتوصيات قائمة على الأدلة. ويتضمن ذلك تعميق وظيفته في الرصد الاستراتيجي، وتوسيع نطاق مواضيع عمله، وترسيخ ثقافة البحث التطبيقي لخدمة السياسات التعليمية العامة. ومن خلال هذا التطور، يهدف المجلس إلى تعزيز دوره كحاضنة للأفكار المبتكرة ومحفز للإصلاح في النظام التعليمي الموريتاني، بالاستناد إلى مبادراته السنوية (موسم التفكير والإنتاج) التي أثبتت فعاليتها من حيث النطاق والجودة وأهمية المواضيع المطروحة.



2.5. إرساء التقييم المستقل للإصلاحات الجارية بشكل منتظم

يُعَدُّ إرساء نهج منتظم للتقييم المستقل للبرامج والإصلاحات التعليمية من الأولويات الاستراتيجية لتعزيز دور المجلس الأعلى للتهذيب. وستتيح هذه الآلية قياس التنفيذ الفعال للسياسات ومدى تحقيق الأهداف التي حددها القانون التوجيهي لعام 2022، وذلك بدقة منهجية لا تشوبها شائبة.

ومن خلال تطوير أدوات تحليل ومراقبة موحدة، سيُرسَخ المجلس الأعلى للتهذيب مكانته كضامنٍ لثقافة تقييم وطنية قائمة على الشفافية والمساءلة والسعي نحو الأداء المتميز. وسيُسهم تعيين خبير متخصص في المراقبة والتقييم في تعزيز هذا النهج، وبالتالي رفع مستوى القدرات الفنية للمؤسسة.

وسيتعزز هذا الزخم من خلال التعاون التشغيلي مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما من خلال الدعم الفني المقدم من إدارة مشاريع التهذيب والتكوين، والتعاون مع مشروع إبير، والتنفيذ الفعال لاتفاقية الشراكة مع المجلس الأعلى للتربية والتدريب والبحث العلمي في المغرب. وستُثري هذه الشراكات الاستراتيجية منهجية التقييم لدى المجلس الأعلى للتهذيب، وتُعزز ريادته في توجيه جودة التعليم.

3.5. تطوير منصة رقمية لتبادل البيانات وأفضل الممارسات

يعتزم المجلس، عبر موقعه الإلكتروني، إنشاء منصة رقمية متكاملة لتبادل المعلومات والدراسات وأفضل الممارسات، وذلك بهدف زيادة نشر المعرفة المُنتجة وتطبيقها. وستُسَهِّل هذه المنصة التعاونية تدفق المعلومات الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والباحثين والشركاء والفاعلين الميدانيين. كما ستُسهم في التحديث والشفافية، مُعززةً بذلك مكانة المجلس الأعلى للتهذيب كجهة فاعلة رئيسية في الحكامة القائمة على البيانات.

4.5. توسيع شبكة الشراكات الوطنية والدولية

يطمح المجلس الأعلى للتهذيب إلى توسيع نطاق شراكاته من خلال تكثيف التعاون مع المنظومة التربوية، ومؤسسات البحث الوطنية، والوكالة الوطنية لإحصاء والتحليل الديمغرافي، والجامعات، والمراسد القطاعية، والمجالس المماثلة في الخارج. ويهدف هذا الانفتاح إلى تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الناجحة، لا سيما مع الدول التي تواجه تحديات تعليمية مماثلة. وعلى الصعيد الدولي، يعتزم المجلس تعزيز علاقاته مع منظمات مثل اليونسكو والاتحاد الإفريقي والمؤسسات التعليمية العربية، للمشاركة في الشبكات الإقليمية المعنية بالتفكير التربوي والابتكار.

5.5. تعزيز البنية المؤسسية للمجلس الأعلى للتهذيب

ترتكز الجهود في هذا الشأن على ثلاث روافع رئيسية:

1) تعزيز القدرات الفنية للجان المجلس الأعلى للتهذيب

لتحقيق الأداء الأمثل للجان المجلس المتخصصة، يُعَدُّ برنامج بناء القدرات المنظم ضروريًا. ويشمل هذا البرنامج ما يلي:

- دورات تدريبية متخصصة مصممة خصيصًا لمجالات عمل كل لجنة (هندسة الإصلاح، والتقييم التربوي، والحكامة التربوية، إلخ)؛

- تنظيم زيارات دراسية إلى مؤسسات مماثلة في المنطقة، بما يسمح بالمقارنة والاستفادة من أفضل الممارسات؛

- تطبيق نظام لتوثيق المعارف المكتسبة بشكل منهجي.

ستساهم هذه الإجراءات في تطوير خبرات وطنية رفيعة المستوى، بما يضمن جودة الآراء والتوصيات الصادرة عن المجلس.



(2) تحديث الإطار التنظيمي

تعتبر مراجعة المرسوم التأسيسي رقم 073-2022 أمراً أساسياً ليتسنى ما يلي:

- توضيح صلاحيات اللجان الفنية وإجراءات تفاعلها مع الإدارة
 - تحديد آليات التنسيق مع الوزارات القطاعية
 - إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات متابعة التوصيات
 - تكييف النظام مع التغيرات في المشهد التعليمي الوطني...
- سيساهم هذا التحديث في مواءمة الإطار القانوني مع الطموحات الإصلاحية للمجلس الأعلى للتهذيب، وتعزيز الأثر المترتب على تلك الإصلاحات.

(3) بلورة الهيكل التنظيمي المؤسسي

سيُشكل اعتماد هيكل تنظيمي رسمي ركيزة أساسية لما يلي:

- التحديد الواضح للمسؤوليات وسلاسل القيادة
 - تحسين عمليات معالجة المعلومات ومسارات اتخاذ القرارات
 - ترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية
 - ضمان التنسيق الفعال بين مختلف كيانات المجلس.
- سيُعزز هذا التوضيح الهيكلي الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ومساءلتها الداخلية. كما سيشكل التنفيذ المنسق لهذه الروافع الثلاث خطوة حاسمة نحو تعزيز السلطة الفنية للمجلس وشرعيته المؤسسية، مما يُمكنه من الاضطلاع بدوره كقوة دافعة لعجلة التحول التعليمي في موريتانيا.

الخلاصة

يُرسخ المجلس الأعلى للتهذيب، من خلال جميع أنشطته، مكانته تدريجياً كفاعل محوري في التوجيه الاستراتيجي وتحويل النظام التعليمي الوطني. لم يعد دوره يقتصر على إصدار الآراء فحسب، بل أصبح آلية للرصد والتقييم والابتكار التربوي، ساعياً إلى مواءمة السياسات القطاعية مع متطلبات القانون التوجيهي ومع أولويات التنمية البشرية الوطنية.

يُبد أن ترسيخ هذه الوظيفة الاستراتيجية يتطلب معالجة المعوقات، لا سيما فيما يتعلق بالموارد، والحصول على المعلومات، والتنسيق، وذلك حرصاً على تزويد المجلس بالوسائل اللازمة للوفاء بولايته. فمن خلال الجمع بين التفكير والتقييم والاستشراف، يُسهم هذا النهج في ترسيخ الإصلاح التربوي الموريتاني ضمن ديناميكية الاستمرارية والانسجام والتحول المستدام، بما يخدم نظاماً تعليمياً جمهورياً عادلاً وشاملاً وعالي الأداء.

6. التوصيات

- (1) ضمان استدامة الموارد المالية: تخصيص ميزانية متعددة السنوات تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتهذيب، بما في ذلك بند خاص بالدراسات والبحوث الميدانية.
- (2) تعزيز التواصل الاستراتيجي: تطوير منصة رقمية تفاعلية لنشر أعمال المجلس وإنشاء مساحات دائمة للتشاور مع الفاعلين والشركاء في مجال التعليم والتكوين.





www.hce.mr